

آراء وأمثلة حول تطبيق الفدرالية في العراق

أسم الكتاب: آراء وأمثلة حول تطبيق الفدرالية في العراق

وبشأن العلاقات العربية- الكردية و تطلعات لمستقبل أفضل في الشرق
دراسة سياسية و حقوقية وتاريخية تقدم الىالرأي العام العراقي
والعربي و الكردي و الشرقي

وبشأن العلاقات العربية- الكردية و تطلعات لمستقبل أفضل في الشرق
دراسة سياسية و حقوقية وتاريخية تقدم الىالرأي العام العراقي
والعربي و الكردي و الشرقي

ونداء لأجل حركة ديمقراطية لاتحاد ونهضة الأمم الشرقية

ونداء لأجل حركة ديمقراطية لاتحاد ونهضة الأمم الشرقية

بقلم عصمت شريف وانلي

المؤلف: عصمت شريف وانلي

لوزان ، سويسرة، حزيران - ايلول 2003

الناشر: دار نشر حقائق المشرق. جنيف

Editions **ORIENT-REALITES**, Genève

Case Postale 1150,CH. 1211 Genève 1

ISBN: 2-940325-01-4

دار نشر حقائق المشرق. جنيف

Editions **ORIENT-REALITES**, Genève

Case Postale 1150,CH. 1211 Genève 1

ISBN: 2-940325-01-4

طبعت بمطبعة رنج /السليمانية/2003

العدد: 700 نسخة

رقم الأيداع في المكتبة الوطنية لسنة 2003

المحتوى:

القسم الاول : آراء وأمثلة حول تطبيق الفدرالية في العراق

مقدمة

- 1 . فاتحة.
- 2 . من باب التقدمة.
- 3 . مع حضرة آية الله الخميني.
- 4 . لماذا النداء ؟
- 5 . حركة ام حركات ؟
- 6 . الافكار والعقائد المطروحة.

- 1 . حول الأسس الفدرالية و تطبيقها في الدولة العراقية المنشودة .
- 2 . حول جمهورية كردستان الجنوبية ضمن وحدة الدولة العراقية الفدرالية .
- 3 . التوحيد الإداري لمناطق كردستان العراقية الاتحادية .
- 4 . العراق الفدرالي و علاقاته بالعالم العربي و الإسلامي و القضية الكردية .
- 5 . ماذا بعد الديمقراطية الفدرالية في العراق بشأن مستقبل الأمتين العربية و الكردية؟
- 6 . للأخوان العرب أيضا : حول الكرد و كردستان .
- 7 . تعلق الكرد التاريخي بالحرية و حكم بلادهم بأنفسهم .
- 8 . حق الشعب الكردي في تقرير مصيره .
- 9 . هل يمكن التوفيق بين عراق فدرالي و حق الكرد في تقرير المصير ؟
- 10 . حول ترشيح تركيا لعضوية الأتحاد الأوربي و القضية الكردية و الشرق الإسلامي .
- 11 . مستقبل الكرد و الشعوب الشرقية الأخرى هو الشرق الإسلامي و ليس أوربا و الغرب .
- 12 . ملحق

القسم الثاني : نداء لاجل حركة ديمقراطية لاتحاد و تهضة الامم الشرقية

المقدمة:

هنينا للشعب العراقي بقوميتيه الرئيسيتين العربية و الكردية و أقوامه و طوائفه الأخرى بسقوط دكتاتورية صدام حسين الدموية .

إنني معجب بالمبادئ التي و ضعتها المعارضة العراقية بأطرافها المتعددة في إجتماعها بلندن بتاريخ 14 - 15 / 12 / 2002 من أجل بناء عراق جديد لما بعد صدام على أسس التعددية و الديمقراطية و الفدرالية و إحترام حقوق الأنسان و القوميات . تستجيب هذه الأسس لما كنت و ما زلت أنادي به منذ عقود حول عراق ديمقراطي وفدرالي و انساني وجاء ذكره في كتاب لكاتب هذه السطور طبع بالفرنسية عام 1970 في سويسرة تحت عنوان (كردستان العراقية كيان وطني : دراسة لثورة أيلول 1961) (Le Kurdistan Irakien entite nationale.... La Baconniere. Neuchâtel , 1970 , pp.325-335)) . و دعوت به لحل القضية الكردية على هذه الأسس ليس في العراق فقط بل بمجموعها أي في الدول المجاورة أيضا .

وسبق لي أن أشدت بقرارات المعارضة العراقية في مذكرة كتبتها بالإنجليزية بإسم (المؤتمر الوطني الكردستاني) ومركزه بروكسل ، بتاريخ 3 آذار 2003 تحت عنوان (مذكرة حول القضية الكردية على ضوء الأزمة العراقية) ومايزال يجري توزيعها .

أكرر تهاني ككردي وديموقراطي للأخ مسعود البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني -عراق ، و للأخ جلال الطالباتي ، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني ، للدور البارز الذي قاما به الى جانب الأخوة المسؤولين العرب ، و

القسم الاول

آراء وأمثلة حول تطبيق الفدرالية في العراق

ممثلي القوميات الأخرى، في نجاح إجتماع المعارضة العراقية في لندن و بلورة مبادئ بيانها ، ثم في إجتماع هيئة المعارضة في صلاح الدين أواخر شباط من هذا العام .

أهنئ كافة أطراف المعارضة العراقية لرفضها رفضا باتا أي تدخل عسكري تركي في كردستان العراق بحجج واهية لتحقيق أطماعها التوسعية في الموصل و كركوك ، الأطماع التي لازالت تراود الأوساط التركية الحاكمة منذ العهد الكمالي . لقد أثبتت الطبقتين العسكرية و السياسية التي تحكم تركيا منذ ثمانية عقود ، و الثانية تحت إمرة الأولى ، بأنها مازالت تعيش في نفس العقلية العرقية و التعصب القومي الكلي كما في عام 1923 ، وأنها لا تكتفي بظلم الشعب الكردي في كردستان الشمالية (ضمن تركيا) و إنكار وجوده و مجرد الاعتراف بإسمه و إسم كردستان في الوقت الذي يشكل الكرد في تركيا نحو ثلث مجموع سكانها ، بل إنها قامت بكل ما بوسعها من إتصالات مع الدول غير الديمقراطية في المنطقة و بتهديدات عسكرية لأحباط مشاريع المعارضة العراقية الديمقراطية . لقد عبرت تركيا بذلك عن مخاوفها من قيام اي نظام جمهوري اتحادي في كردستان العراقية ضمن وحدة دولة عراقية فدرالية وانها مازالت لاتريد اي حل للقضية الكردية في أي جزء من كردستان . لقد قامت أوساط الهجرة الكردية في أوروبا و أميركا بتأييد المعارضة العراقية في رفضها لأي تدخل عسكري تركي في كردستان العراق (أنظر رسالة كاتب هذه السطور بإسم المؤتمر الوطني الكردستاني للرئيس الأميركي السيد جورج بوش و لرئيس الوزراء البريطاني السيد توني بليز بتاريخ 18 آذار 2003 بالإنجليزية) . فهنينا للشعب العراقي وللأمنتين

العربية و الكردية بسقوط نظام صدام حسين و فشل الأطماع التركية في كردستان العراق.

أنظر بثقة و ايمان عززه هذا الحدث - سقوط الدكتاتورية البعثية - الى المستقبل ، الى اليوم الذي يتمكن به العراق من الوقوف عالي الرأس مرة أخرى على قدميه ، لا لظلم شعبه و نهبه بل لسعادته ولأعطاء المثال للدول الأخرى المجاورة في الديمقراطية و التعددية القومية و حل القضية الكردية و لتجديد العالمين العربي و الإسلامي .

لايقصد من هذه الصفحات القيام ببحث نظري عن الديمقراطية و الفدرالية ، فمبادئها معروفة و بها كتب كثرة بلغات عديدة ، والعراق ملئ بالمتقنين و الحقوقيين من ذوي الخبرة عربا و كردا . إنما حدث إنني جئت الى الدراسة في سويسرة منذ أكثر من نصف قرن فعشت بها الديمقراطية و الفدرالية . وفي سنوات النضال الى جانب مصطفى البارزاني طيب الله ثراه شاء لي الحظ أن أتعرف على عدد من الأخوان العراقيين العرب الديمقراطيين ، فتولدت بيننا محبة و أخوة و تفهم متبادل للأوضاع .

لذا أقدم هذه الآراء للعرب و الكرد سواء - وإذا شاء لي الحظ للشعوب الشرقية الأخرى - كمحاولة في كيفية تطبيق مبادئ الفدرالية على أوضاع العراق ، وأساس الفدرالية هو الديمقراطية و التعددية و لاحياة لها بدونها . وقد شئت في هذا البحث ايراد نبذة تاريخية عن الكرد و كردستان ، مرفقة ببعض المراجع الإسلامية الكلاسيكية والارمنية، وصورة عن تعداد الكرد الحالي و توزيع بلادهم الجغرافي ، والخطوط الرئيسية لتطورات القضية الكردية في العراق و تركيا و سوريا و ايران .

ولم أتجنب السؤال عن كيفية التوفيق بين وحدة الدولة العراقية ، على أساس ميثاق اتحاد إختياري بين عربيه وكرده ، قوميتيه الرئيسيتين ، وحق الشعب الكردي في تقرير المصير أو متطلبات التضامن العربي. ولعلي قد أطلت نسبيا في موضوع ترشيح تركيا لعضوية الأتحاد الأوربي ، ولكن هذه العضوية إذا ما قبلت - وهذا ليس مؤكدا ، لمعرفة أوربا بأن تركيا ليست بلدا ديموقراطيا - سيكون لها نتائج خطيرة و غير طبيعية على كافة البلاد و الأمم الشرقية ، و لاسيما للکرد و كردستان ، إذ من شأنها ان توسع حدود الأتحاد الأوربي الى قلب منطقة الشرق الأسلامي ، الى حدود سوريا و العراق و ايران و أرمينيا عبر كردستان الشمالية (ضمن تركيا) ، بدون الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في تركيا ، و تقسيم الأمة الكردية الى نصفين ، نصف في تركيا يعتبر تركيا و أوربيا ، و نصف آخر في البلاد المجاورة سيبقى أسيويا و شرقيا مع الشعوب الشرقية الأخرى . لا يخفي كاتب هذه السطور بأنه يفضل الف مرة إتحادا بين الشعوب و الأمم الشرقية يجد به الشعب الكردي مكانه الطبيعي و المساواة مع الشعوب الشرقية المجاورة ، بما فيه الشعب التركي نفسه ، على إتحاد أوربي لا مكان له في هذه المنطقة .

حقا إن عصر (صدام الحضارات) قد إنتهى و التعايش ما بين الشرق و الغرب يمكن تصوره بأشكال أخرى لا إكراه بها و لا (نيوايمبرالية) على أساس الأحترام المتبادل و المصالح المشتركة . لقد أدانت كافة الامم الشرقية الارهاب و لاسيما 11 سبتمبر، و يعتبر جميع الكرد، في العراق و الدول المجاورة، ان اسقاط دكتاتورية صدام حسين كان تحريراً للعراق بمختلف اقوامه وانه قد فتح عهداً جديداً للتقدم الديموقراطية في المنطقة و ايجاد حل صحيح للقضية الوطنية الكردية في الدول المجاورة ايضاً؛ على شاكلة ما اتفقت عليه المعارضة العراقية بشأن

كردستان العراق، وهي الجنوبية. هذا مايؤمل من الحلف تفهمه والعمل له، ويجب على الحلف الاتكلو امريكي ان يحذر من تحويل هذا (التحرير) لاحتلال عسكري طويل الامد.

يطلب مني الكثير من الاخوان و المثقفين الكرد أن انشر ابحاثي عن تاريخ الكرد و كردستان. و آخرون كتابة مذكراتي السياسية و الشخصية، انني لا احب كتابة المذكرات. ولكنني أوضحت في نشرات و أبحاث عديدة آرائي حول الاوضاع السياسية الكردية. و الصفحات التالية من البحث الحالي هي واحدة من هذه الابحاث و قد لاتكون الاخيرة، او عسى ان يكون لها بعض الفائدة في الوصول لحلول صحيحة للقضية الكردية التي طال عليها الزمن، أما ابحاثي حول تاريخ الكرد و كردستان فقد كتبت منها ماينيف عن اربعمائة صفحة باللغة الفرنسية (مضروبة على الآلة الكاتبة) منذ عام 1960 عندما كنت محاضراً لمادة (حضارة كردستان) في جامعة السوربون في باريس. ولكنني لم انشرها اذ كانت بحاجة لتتقيحات و اضافات صرفني عنها العمل الوطني، و منذ نهاية عام 1961 طلب مني مصطفى البارزاني رحمه الله العمل في الاوساط الدولية في سبيل حل للقضية الكردية. فصرفت معظم جهودي منذ ذلك الحين بل منذ اوائل حياتي للعمل الوطني، ماعدى بعض المقالات و الكراسات التاريخية و المطبوعات في مواضيع معينة، ومنها البحث الذي نشره لي (مؤتمر المستشرقين الدولي التاسع و العشرين) الذي عقد في باريس عام 1973 عن جغرافية كردستان و المجتمع الكردي في العهد الاسلامي الكلاسيكي (اعوام 1500 - 1000 - مجلد Iran Moderne) . و عندما أتصفح الآن ما كتبتة عن تاريخ كردستان قبل ماينيف عن أربعين عاماً أجد لمسودتي

تلك نقائص عديدة، وعلى الاكثر سوف اتركها لابناء قومي على علاقتها، مع مدخل مقتضب بشأن نقائصها. ولكن جامعة مدينة Bergen النرويجية قد وافقت على ان تنشر لى كتاباً بالانكليزية عن تاريخ وحضارة كردستان. وقد كتبت نحو نصفه فى خريف عام 2002 ثم اشغلتنى أمور مختلفة من انائه. عزمى اذا ماشاءالله هو ان انهى كتابته قبل نهاية عام 2003 واقدمه للجامعة النرويجية للنشر. وسوف يكون كتاباً مختصراً، مركزاً على اهم التطورات، على الاكثر بعنوان "موجز تاريخ الكرد وكردستان: الارض، الشعب والحضارة عصراً بعد عصر- والقضية الوطنية"

لا شك أن العراقيين أحسن معرفة من كاتب هذه السطور بأوضاعهم وشؤون بلادهم . ليس الهدف من هذه البحث سوى وضع التجربة التي عاشها كاتبه خلال معاشرته لأوساط وطنية تحررية و جامعية و دولية مختلفة تحت أنظار من سيقع على كاهلهم بناء العراق الجديد و من يهتم بمستقبل العراق و استرجاعه لسيادته ومستقبل عادل للأمة الكردية بالمساواة مع أمم الشرق الأخرى . وقد يتوقف على حسن بناء العراق الجديد نهوض هذا الشرق

ع.ش.و. لوزان ، سويسره في 2003/6/9

1 . حول أسس الفدرالية و تطبيقها فى الدولة العراقية المنشودة:

من الأهمية بمكان كبير بعد ان تداعت الدكتاتورية البعثية فى العراق أن تحافظ قوى المعارضة الديموقراطية على وحدة صفوفها لدرء أخطار الدول الطامعة و لكي لا تطول مدة الاحتلال الأنكلو - أميركي و أن يبرز العراق فى أقرب وقت كدولة كاملة السيادة تستطيع إعادة إعمار نفسها لسعادة جميع العراقيين و بمقدورها أن تصبح نموذجاً جديداً فى الفدرالية و التماسك بين القوميات و المساواة بين الأفراد و إحترام الحريات لم يسبق للشرق أن عرفه ، يستقطب بالمثل و القدوة محبة و إحترام الطبقات المثقفة و الشعبية فى الدول المجاورة و يثير رغبتها فى الحدو حذو العراق .

1. نظراً لأنه لا يوجد تمييز لفظي فى اللغة العربية و لا بالكردية بين الدولة الفدرالية كمجموع (هنا العراق) و بين الدول الجزئية التي تؤلف باتحادها هذه المجموع ، كما فى الأنكليزية

(حيث يميز بين federal للمجموع و federate للدولة الجزئية) و كما فى الفرنسية (حيث يميز ايضا بين المجموع federal و بين الجزء federe) ، إذ يقال باللغتين العربية و الكردية (دولة فدرالية أو إتحادية) للمجموع و لأجزاء هذا المجموع ، سأخصص فى هذه الصفحات كلمة (فدرالي) لمجموع العراق بأجزائه المختلفة و وتعبير (الجمهورية الأتحادية) - هذه أو تلك - لهذه الأجزاء . على سبيل المثال إذا

ماتم تأسيس الدولة الفدرالية العراقية كما جاء في منهاج المعارضة فسوف يكون ممكنا تسمية كردستان العراقية (بجمهورية كردستان العراقية أم الجنوبية الاتحادية) . وقد يكون هذا مستحبا اذ به إشارة ضمنية الى ان كردستان لا تقتصر فقط على العراق ، وفي هذا تعبير أيضا عن التضامن بين الأمتين العربية و الكردية .

2 . الدولة الفدرالية تقوم على أساس (الفدرالية) و هي فلسفة سياسية ترتكز على الديمقراطية و توزيع صلاحيات الدولة أفقيا أي جغرافيا بين الجمهوريات الاتحادية المؤلفة لها ، و عموديا بين السلطة الفدرالية و هي أعلاها و سلطات الجمهوريات الاتحادية ، وذلك حسب دستور فدرالي متفق عليه يحدد الصلاحيات الفدرالية (المركزية) و صلاحيات الجمهوريات الاتحادية. وعلى هذا نرى أن الدولة الفدرالية و جمهورياتها هي على نقيض الحكم المركزي و الحكم الدكتاتوري الذي من شأنه الاستئثار بكافة السلطات المركزية منها و في الأقاليم و حتى البلدية منها ، بمعنى أن الحكم في الدولة الفدرالية هو أقرب للشعب نظرا لتوزيع سلطات الدولة عموديا و أفقيا. وضمن نطاق هذه الفلسفة يمكن تصور نماذج مختلفة من الدولة الفدرالية حسب المعطيات التاريخية و الجغرافية . وهناك دول فدرالية عديدة في العالم منها الهند و كندا و الولايات المتحدة و المانيا و سويسره (وهذه هي أقدم الدول الفدرالية) و بلجيكا ، ولكنها ليست جميعا على نمط واحد وإنما ترتكز كلها على الفلسفة الفدرالية و الديمقراطية.

3 . تؤسس الدولة الفدرالية بطريقتين أو اسلوبين مختلفين : إما عن طريق تحويل دولة مركزية الى دولة فدرالية للأستجابة

ديموقراطيا الى الواقع القومي أو الجغرافي و الأقتصادي و التاريخي (كما حدث في بلجيكا عام 1993 ، وكما هو مفروض ان يحدث في العراق) وإما عن طريق إتحاد مناطق مختلفة لم تكن تشكل دولة واحدة بقرار جماعي منها لكي تشكل سوية دولة فدرالية حفظا لمصالح الجميع ، وهذا ماحدث في سويسره رويدا رويدا ، ابتداء من نواة كونفدرالية تكونت في المناطق الألبية منذ عام 1291 وحلفت يمينا لحلف ابدى فيما بينها.

4 . وهناك نوع من الدول هي (الكونفدرالية confederation) وهذه تختلف عن الدول الفدرالية حيث أنها تتألف من دول مستقلة و لكنها تتفق فيما بينها لتأسيس Confederation الكونفدرالية ، أي حلف لحماية مصالحها و تتخذ قراراتها الكونفدرالية بالأجماع ، بينما الدولة الفدرالية هي دولة واحدة بالرغم من توزيع الصلاحيات عموديا و أفقيا . وإسم الدولة السويسرية مازال كونفدرالية رسميا إشارة لأصولها الكونفدرالية ، مع أنها أصبحت دولة فدرالية منذ عام 1848 و تتألف من دول إتحادية تسمى كانتونات canton (عددها حاليا 26 بين كانتون و نصف كانتون).

5 . ليس للدولة الفدرالية أرضا خاصة بها بمعنى أن أرضها تتألف من مجموع أراضي الجمهوريات الاتحادية العضوة بها حيث تمارس الصلاحيات الفدرالية و صلاحيات الجمهوريات الاتحادية حسب الدستور . إنما يمكن للعاصمة الفدرالية أن تكون (قضاء فدراليا) بالاتفاق مع الجمهوريات الاتحادية العضوة. وهذا هو وضع العاصمة واشنطن في الولايات المتحدة الأميركية التي تشكل قضاء فدراليا يرمز الية بحرفي (D.C) (District of Columbia المتاخم لولاية فرجينيا و المققطع

التعليم و الصحة و المواصلات ، و الشؤون البلدية ، الأقتصاد ، الأعمار ، التجارة ، الزراعة و الصناعة و القضاء في المنطقة أو الأقليم. ويمكن تصور نماذج تختلف قليلا عن هذا.

7 . سلطات الدولة الفدرالية هي التشريعية (البرلمان) و التنفيذية (الحكومة المركزية) و القضائية (المحكمة الفدرالية العليا) ، وهي سلطات مستقلة بعضها عن بعض بغية حماية الديمقراطية ، و يجري إنتخابها مباشرة من قبل الشعب في كافة الجمهوريات الاتحادية ، وهذا يعني مشاركة هذه الجمهوريات العضوة بشكل دستوري ثابت و واضح في تكوين السلطات الفدرالية لممارسة الصلاحيات المركزية مما يغلق الباب أمام أية دكتاتورية أو أمام أية حكومة مركزية تمارس السلطات حتى في المناطق و الأقاليم و المحافظات - كما كانت تفعل فرنسا بإسم الأمة و الجمهورية . فالثورة الفرنسية هي التي ((اخترعت)) المفهوم الحقوقي بأن أية دولة هي أمة واحدة مهما كان تكوينها القومي ، و بإسم الجمهورية (والجاكوبينية العلمانية) ظلمت فرنسا قومياتها و كادت تقتل لغاتها الأخرى ثم تركت هذا المفهوم كهديّة مسمومة لمعظم الدول الحديثة.

إذن تمارس الجمهوريات الاتحادية العضوة في الدولة الفدرالية صلاحيات واسعة ، من جهة صلاحياتها التابعة لها وحدها في إقليمها و من جهة أخرى مشاركتها في تكوين الدولة الفدرالية و المساهمة في ممارسة صلاحياتها حسب المعادلة التالية :
الفدرالية = حكم ذاتي واسع للأقاليم + مشاركتها في تكوين السلطات الفدرالية و في ممارسة صلاحياتها + الديموقراطية على كافة المستويات و ضمانها دستوريا و قضائيا.

منها أصلا بموافقتها . وتسمى الجمهوريات الاتحادية في الولايات المتحدة بالدول (States) و في كندا بالولايات و هي دول متحدة فيما بينها ، بل أن إسم أميركا الرسمي هو (الدول المتحدة) United States و ليس (الولايات المتحدة) كما ترجم الى العربية . وكلمة الولاية (Province) و هي أيضا دول إتحادية كما في كندا ، يمكن ترجمتها بكلمة (الأقليم). وكندا دولة مستقلة تماما بدون رئيس خاص بها فرئيسها هو ملكة بريطانيا ولهذه "حاكم" يمثلها سلطته رمزية فقط . ولكن الشخص الذي يمثل كندا في المؤتمرات والقمم الدولية هو رئيس وزراء كندا المنتخب أو وزراؤه وسفراؤه، كما في المملكة المتحدة، وليس الملكة البريطانية.

وبالنسبة لعراق المستقبل الفدرالي ، يمكن أن تصبح العاصمة بغداد و ضواحيها (قضاء فدراليا مركزيا) كواشنطن . وقد يمكن تحويل مدينة الموصل (وليس مجموع المحافظة) لقضاء فدرالي آخر نظرا لأختلاط سكانها قوميا و دينيا ، بشرط مساهمة كافة العناصر في حكم المدينة .

6 . تذكر الصلاحيات الفدرالية تحديدا في الدستور الفدرالي ، و بشكل عام و كما في معظم أو جميع الدول الفدرالية تقتصر هذه الصلاحيات على العلاقات الخارجية ، الدفاع الوطني ، سك النقد ، إستثمار أهم الثروات الطبيعية - و منها النفط و الغاز بالنسبة للعراق - و صرف مواردها عبر صلاحيات الفدرالية و بين الجمهوريات الاتحادية ، حسب الدستور و تحت مراقبة السلطة التشريعية أو القضاء. وهناك سلطات أمن فدرالية و أخرى للدول و الجمهوريات الاتحادية. وفيما عدا ذلك تكون الصلاحيات في يد الجمهوريات الاتحادية ، ومنها الأمن و

تسلم السلطة التشريعية الفدرالية الى مجلسين منتخبين ، في أمريكا مثلا مجلس النواب و مجلس الشيوخ ، و في سويسره مجلس النواب و مجلس الدول . يجري إنتخاب مجلس النواب الفدرالي من قبل الدول (الجمهوريات الاتحادية) بنسبة عدد سكانها ، أما (مجلس الدول) في سويسره فإنه يتألف من نفس العدد من النواب لكل كانتون ، و يجب موافقة المجلسين لكي تصبح القوانين الفدرالية نافذة المفعول ، وهذا يؤدي الى لحفظ التوازن بين الكانتونات الكثيرة السكان و الأخرى القليلة السكان ، أي حفظ مصالح الجميع .

8 . يضمن الدستور الفدرالي ، تحت سلطة المحكمة الفدرالية العليا ، من جهة حقوق و صلاحيات الجمهوريات الاتحادية ، و من جهة أخرى إحترام الأديان و المعتقدات و الطقوس الدينية ، و الحريات و الآراء الشخصية ، و مساواة المرأة بالرجل و حماية الأطفال و تأمين الصحة و الغذاء و التعليم للجميع. و هذا يعني بأنه لا يجوز بالنسبة للعراق الفدرالي أو لأي جزء منه أن تفرض على المواطنين ايديولوجية معينة تخالف المبادئ و الحريات الديمقراطية سواء كانت سياسية (كالعرقية و التمييز القومي) أو دينية (كأيديولوجية ولاية الفقيه الأصولية) و هذه تمثل سيطرة رجال الدين على الدولة و المجتمع . فالدين هو ايمان الإنسان الفرد بقوة خالقة عليا و لاعلاقة له بتنظيم الدولة السياسي .

9 . بما أن الدولة الفدرالية هي إتحاد إختياري بين أقاليم و جمهوريات متعددة ، إثنيتين على الأقل ، فيحق لكل من هذه الأخيرة الانفصال عن الدولة الفدرالية و إعلان إستقلالها و ممارسته بشرط مراعاة قواعد الديمقراطية . وهذا ماحدث

سلميا في تشيكوسلوفاكيا الفدرالية المؤلفة من جمهوريتين عندما انفصلت الجمهورية السلوفاكية عن الجمهورية التشيكية و أصبحت دولة مستقلة بذاتها عن طريق إستفتاء إقتصر على السلوفاكيين و حدهم ، و قبلت الجمهورية التشيكية بهذا الانفصال . وهذا محاولة أقليم Quebec (كبك) في كندا الفدرالية ، وهو إقليم واسع (أوسع من العراق بثلاث مرات و نصف) و يتحدث سكانه بالفرنسية بنسبة 80 % و بالانكليزية بنسبة 20 % . وبالرغم من أن كلا من اللغتين الفرنسية و الانكليزية هما لغتان رسميتان في المؤسسات الفدرالية ، فقد نظمت حكومة كبك في إقليمها إستفتاء لسكانها مرتين تسألهم فيما إذا كانوا يرغبون في الانفصال عن كندا أم لا . ولم تستطع حكومة كندا الفدرالية منع هذا الأستفتاء باعتباره حقا طبيعيا و ديموقراطيا و لكن نتائج الأستفتاء كانت في المرتين بنسبة نحو 49,5 % من السكان لصالح إستقلال كبك و نسبة 50,5 % لصالح البقاء ضمن الدولة الفدرالية. و مازال في كبك أحزاب تعمل لأستقلال الأقليم و أخرى تنادي ببقائه كجزء من كندا. و رئيس الحزب الكبي المنادي ببقاء كبك ضمن الدولة الفدرالية الكندية هو حاليا رئيس حكومة كندا الفدرالية باعتبار أن حزبه أكبر الأحزاب الممثلة في البرلمان الكندي الفدرالي . و لكن نواب كبك الأستقلاليين ممثلون ديموقراطيا في كل من البرلمان الفدرالي و البرلمان الأقليمي في كبك (أنظر كتاب " الدول الديموقراطية المتعددة الأمم" الذي أشرف عليه J.Tully & A.G.Gagnon , Multinational Democracies ، و نشر في كامبردج عام 2001 .)

10 . وفي دساتير الدولة الفدرالية توجد مواد لحفظ التوازن بين السلطة الفدرالية المركزية و سلطة الجمهوريات الاتحادية

المشكلة لها. وفي الدستور السويسري مادة تخول الكانتونات الاتحادية احباط أي مشروع قانون تقرر اصداره الحكومة الفدرالية بشرط ان تعارضه ثمانية كانتونات (على 26 كانتون) بتصويت من برلماناتها وتطلب ان يستشار مجموع الشعب السويسري في الموضوع عن طريق (الرفرنديم (Referendum) . وعند ذلك تجبر الدولة الفدرالية على تنظيم الرفرنديم لمعرفة فيما اذا كان الشعب السويسري يقبل بمشروع القانون او يرفضه.

ملاحظة : يقدر عدد سكان العراق بنحو 24 مليون عام 2002 و يتألفون حسب تقديرات كاتب هذه السطور من العناصر التالية : عرب شيعة نحو 53 % ، عرب سنة نحو 17,5 % كرد نحو 26 % (مع كرد بغداد) ، ونحو 2 % من التركمان و 1,5 % من عناصر أخرى مختلفة كالأشوريين و الكلدان و غيرهم .

2. حول جمهورية كردستان الجنوبية ضمن الدولة الفدرالية العراقية:

1. إن كافة الجمهوريات و الأقاليم التي تتحد فيما بينها لتشكل دولة فدرالية (أو التي تنجم من تحويل دولة مركزية الى فدرالية) هي دول لها دساتيرها الخاصة و مؤسساتها أي برلمان منتخب و حكومة تنبثق عن البرلمان و محكمة عليا ، لممارسة الصلاحيات الإقليمية الخاصة بها و للمشاركة في الدولة الفدرالية و مؤسساتها .

2 . لا تقتصر كردستان العراقية ، أو الجنوبية ، كما تسمى تقليديا ، على القسم الأعظم من ولاية الموصل العثمانية سابقا ، بل تحوي أيضا شريطا من الأفضية و النواحي من ولاية بغداد العثمانية سابقا محاذيا للحدود الإيرانية (قضاء خانقين وقضاء مندلي ، و الشريط جنوبا حتى بدرة و زرباطية شرقي بغداد ، وهو شريط ذو أكثرية كردية فيلية أصلا).

في اجتماع مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو San Remo في شهر نيسان عام 1920 حصلت بريطانيا على الانتداب على كل من العراق (العربي) وولاية الموصل بصورة منفصلة. وبعد فشل معاهدة سيفر ، التي كانت تحوي بنودا لتأسيس دولة كردية في كردستان العثمانية سابقا ، قام البريطانيون بضم قسمها الجنوبي الى ميزوبوتاميا الواطئة ، أي العراق العربي ، لمصالحهم الأمبريالية . أي أن إنشاء دولة العراق بعد الحرب العالمية الأولى (رسميا و دوليا منذ عام 1925 بقرار من مجلس عصبة الأمم بتاريخ 16 ديسمبر و وفق شروط ادارية و

ثقافية لصالح الكرد كنوع من الحكم الذاتي في كردستان) قد حدث على أنقاض الآمال الكردية في دولة لهم و تقسيم كردستان العثمانية بين تركيا و العراق و سوريا. وإحتفظت تركيا بحصة الأسد من كردستان العثمانية وكان تقسيمها وظلم شعبها السبب في إستفحال القضية الوطنية الكردية في تركيا و العراق ثم في إيران و سوريا. دعونا نقلب هذه الصفحة من الماضي و نعمل للمستقبل لأحاء ماخلفته الأمبريالية و إشفاء الجروح التي تركتها الدكتاتورية البعثية في جسم العراق و قومياته ، ولأسيما الشعب الكردي وأهل الشيعة من الشعب العربي .

3 . تخصص مشاريع و بيانات المعارضة العراقية قسما كبيرا للقضية الوطنية الكردية و لحلها ديموقراطيا على أساس الفدرالية ، وهذا هو المطلوب ، ولكن هذه البيانات لا توضح فيما إذا كانت هذه الفدرالية سوف تجمع بين طرفين أو أكثر ، أي فيما إذا ستكون عقدا في الأساس بين شعب كردستان العراقية و شعب العراق العربي أو نظاما لمجموع العراق يجمع ثلاث مناطق اتحادية اي المنطقة الكردية و الوسطى (العربية السنية) و المنطقة الجنوبية (العربية الشيعية) حسب اقتراح من الملك حسين المرحوم.

أعتقد ليس هنالك من تعارض بين هاتين النظرتين . العراق مؤلف من شعبيين او قوميتين رئيسيتين، العرب و الأكراد ، تتميزان بلغة خاصة و قاعدة جغرافية لكل منها تشكلان فيها الأكثرية ، إضافة لقوميات أخرى و طوائف دينية لإقاعدة جغرافية لها تمثل فيها الأكثرية ، كالتركمان و الأشوريين و الكلدان . و عرب العراق لايشكلون مجموع الأمة العربية التي بقيت مجزأة في دول عديدة مستقلة و لها جامعة عربية و

تطلعات الى الوحدة العربية و لنوع من التضامن. كما أن أكراد العراق لايشكلون مجموع الأمة الكردية التي بقيت مجزأة و مظلومة في دول أخرى مجاورة، ولها بكافة أطرافها تطلعات نحو الوحدة الوطنية و التضامن . وإضافة لكل هذا ان عرب العراق ينقسمون الى أكثرية شيعية كانت مظلومة و عرب سنة في الوسط كانوا منذ عهد الأنتداب و حتى انهيار الدكتاتورية البعثية يجسمون الحكم المركزي الظالم.

إن المبادئ الفدرالية تقوم على الديموقراطية و بإمكانها و يجب على القائلين بها ان يطبقوها بشكل مرن و حكمة وروح من الأخوة بغية إيجاد الحلول المثلى للدولة الفدرالية المنشودة على أساس الواقع القومي و المعطيات الجغرافية و التاريخية و لأجل إيجاد التوازن الصحيح بين أطراف الدولة الفدرالية (هنا العراق) لكي تستطيع البقاء و التقدم و المحافظة على وحدتها لسعادة جميع أبنائها ، بل إعطاء المثال و القدوة للدول الأخرى المجاورة الظالمة التي لا تحترم فيها القوميات و الشعوب و تقوم على ايديولوجيات أكل عليها الدهر و شرب و لا تتناسب مع عقلية هذا العصر ، من تعصب ديني أو قومي و انتهاك حقوق الإنسان و فرض أنظمة و دكتاتوريات عسكرية أو أوتوقراطية أو ثيوقراطية.

4 . وإستنادا على ماجاء أعلاه ، وعلى بيانات المعارضة العراقية ، يمكن القول بأن الدولة الفدرالية العراقية يجب أن تقوم على الأسس التالية :

4 . أ . إلغاء التمييز القومي و الديني بين الأفراد و توفير الحريات الدينية و المدنية و حقوق الإنسان و فرصا متساوية

لجميع المواطنين للمعيشة و التقدم سوية ، و ايجاد دولة ديموقراطية تعددية و فدرالية.

4 . ب . الأتحاد الأختياري بين الشعبين العربي و الكردي اللذين يمثلان القوميتين الرئيسيتين في العراق و حق كل منهما في تقرير المصير (وهذا وارد في بيانات المعارضة).

4 . ج . التوحيد الإداري للألوية و الأقضية و النواحي التي كانت ذات اكثرية كردية في عام 1957 و الاعتراف بكردستان العراق المعروفة بكردستان الجنوبية كجمهورية اتحادية ضمن وحدة الدولة العراقية ، وضمان كل من الدستور الفدرالي العراقي و دستور الجمهورية الكردستانية للحقوق الثقافية و الحريات الدينية للتركمان و الأثوريين و الكلدان و العرب الذين كانوا يعيشون في كردستان الجنوبية في عام 1957 و لذريتهم ، وضمان مشاركتهم في المؤسسات الاتحادية الكردستانية و البلدية وفي المؤسسات الفدرالية المركزية ضمن نطاق مساهمة كردستان فيها.

4 . د . إرجاع الكرد الذين طردهم الحكم البعثي من أراضيهم و مدنهم و قراهم الى ديارهم الأصلية في كردستان و إرجاع العراقيين أو الأجانب الذين أسكنهم الحكم البعثي في كردستان على حساب المهجرين الكرد الى أماكنهم الأصلية ، وذلك بمساعدة الدولة الفدرالية العراقية المالية و السلطات الكردستانية و المنظمات الدولية الإنسانية وإذا أمكن مؤسسات الأمم المتحدة.

4 . و . إخراج جماعة (مجاهدين خلق) المسلحة من كردستان و بقية المناطق العراقية ، وعدم السماح بوجود أو تكوين أية جماعة أصولية مسلحة تريد فرض ايديولوجيتها و تغيير النظام الديموقراطي و الفدرالي في أي جزء من العراق.

5 . يجب التمييز في تشكيل الجمهوريات الاتحادية العراقية بين المستوى الإداري و قضية موارد النفط و الغاز و هي أساسية لمستقبل العراق و إعادة إعمارهم و تقدمه بمختلف مناطقه ، بمعنى أن إدخال أية منطقة نفطية في أية جمهورية اتحادية من العراق لا يعني بأن هذه الجمهورية لها الحق في الأستثمار بموارد نفط و غاز تلك المنطقة . وهذا صحيح بالنسبة لنفط الموصل و كركوك و خانقين و البصرة و غيرها.

إنما يجب وضع قضية إستثمار النفط و الغاز في جميع المناطق العراقية النفطية ، سواء أكانت ذات أكثرية عربية أم كردية ، في يد السلطات الفدرالية العراقية المختصة ، التي يجب أن تمثل كافة الجمهوريات الاتحادية ، ثم صرف موارد النفط و الغاز من قبل الدولة الفدرالية من جهة لكي تستطيع هذه القيام بواجباتها و صلاحياتها المركزية ، و من جهة أخرى لتوزيع الباقي على الجمهوريات الاتحادية لتقدمها. و أعتقد بأنه من العدالة بأن تكون حصة الجمهوريات الاتحادية ذات النفط من الواردات النفطية أكثر بقليل من نسبة عدد سكانها لمجموع سكان العراق علما بأن الحكومة المركزية لاسيما الدكتاتورية البعثية قد صرفت كثيرا على العاصمة بغداد و تكريت و أهملت تقدم المناطق ذات الأكثرية الشيعية في الجنوب بل خربت طبيعتها أو ذات الأكثرية الكردية في الشمال ، بل أنها صرفت لتوطين عراقيين أو أجانب في كركوك على حساب من طرد من الأكراد في هذه المنطقة، هذا بالإضافة الى السرقات بمليارات الدولارات التي إختلسها صدام حسين و عائلته و زبائنته لبناء القصور و جمع الأموال الهائلة في البنوك الأجنبية لمصلحتهم الشخصية على حساب الشعب العراقي بعربه و كرده و قومياته الأخرى.

وعلى كل حال يجب على الحكومة الفدرالية العراقية أن تقلل من مصاريف الحكومة المركزية و لاسيما فيما يتعلق بالدفاع الوطني ، فقد صرف صدام حسين بالمليارات على تسليح العراق و(الامن) و ما يسمى (بحرسه الجمهوري) و تجهيز نظامه بأسلحة دمار شامل من كيميائية و بايولوجية و العمل على تجهيزه بسلاح ذري ، وكل هذا يجب إسقاطه من الحساب و توزيع ما خصصه صدام لهذه الأغراض على المناطق التي حرمت منها ، و لاسيما مناطق البصرة و الشيعية بشكل عام في الجنوب و المناطق الكردية في الشمال .

و نظرا لأن الجمهوريات الاتحادية ، و منها كردستان العراقية الموحدة ، سوف تتمتع بصلاحيات عديدة و سيكون لها مسؤوليات جسيمة و كثيرة التكاليف لتقدم مناطقها ، ولأن هذه الصلاحيات و المسؤوليات سوف تنجم من جوهر النظام الفدرالي و من تقليص الصلاحيات الفدرالية المركزية و تحويلها الى الأقاليم و الجمهوريات الاتحادية ، فسوف يكون طبيعيا و لازما أن تنال هذه حصصا أكبر من موارد الدولة المركزية ، وهذا صحيح أيضا بالنسبة للموارد غير النفطية. انما يستوجب ايضاً ان تخصص الأقاليم الاتحادية قسماً من موارد ضرائبها لتمويل الدولة الفدرالية بشرط مراعاة ما جاء ذكره حول زياده صلاحياتها ومصروفاتها. ونسبة للعراق ان وجود موارد نفطية تشكل القسم الأعظم من موارد الدولة يجب أن يتيح للأقاليم الاتحادية التصرف بكل مايلزم من مصادر مالية لصرفها على الخدمات العامة لصالح الشعب – تحت مراقبة السلطات الدستورية – ، فان الحكومات الاتحادية هي أقرب للشعب من الحكومة الفدرالية وتقع عليها مسؤولية تظمين حاجياته.

6 . مساعدة الدولة العراقية الفدرالية ماليا و معنويا إضافة لمساعدة الأقاليم و الجمهوريات الاتحادية للنساء اللواتي فقدن أزواجهن أو إخوتهن و من كان يعيلهن و كذلك مساعدة الأطفال و الشبان الذين أصبحوا يتامى و لامعين لهم بسبب قتل ذويهم و ذويهن في عمليات القتل و الأنفال في كردستان و في المناطق الجنوبية الشيعية بأيدي القوى البعثية الأمنية أو الحرس الجمهوري الصدامي لكي يتمكن هؤلاء المتضررين من سلوك حياة طبيعية و محترمة. كما يجب إعادة الأكراد الفيلية الذين طردوا من العراق ظلما الى ديارهم و تعويضهم عن نهب أملاكهم من قبل البعث . و يجب تحويل المسؤولين عن هذه الجرائم الى محكمة عراقية جزائية خاصة لمعاقبتهم و للعبرة.

7 . فيما يتعلق بعدد الجمهوريات الاتحادية في الدولة الفدرالية العراقية ، إضافة لجمهورية كردستان الجنوبية ، أي فيما إذا إستوجب الأمر الى تقسيم العراق العربي الى جمهوريتين إتحاديتين أو أكثر ، يترك ذلك لقرار أكثرية الشعب العربي في العراق مع إستشارة الشعب الكردي و القوميات الأخرى. يعتقد كاتب هذه السطور بأنه لامانع لدى الشعب الكردي لتقسيم العراق العربي الى جمهوريتين إتحاديتين أو أكثر إذا كانت رغبة الشعب العربي كذلك ، واحدة منها في الجنوب و مركزها البصرة ، أو مدينة أخرى ، و الثانية في الوسط ، و مركزها بغداد ، أو مدينة أخرى . وفي حالة إختيار بغداد كمركز لجمهورية إتحادية عربية يجب أن يلاحظ الفرق بين صفتها هذه و صفة كونها عاصمة الدولة الفدرالية في قضاء فدرالي مركزي (كما جاء ذكره أعلاه في مثال واشنطن) . كما يمكن أن يحافظ العراق العربي على وحدته بدون تقسيمات داخلية من النوع الإتحادي اذا ماشاء العرب ذلك . وفي كل الحالات يضمن

الدستور الفدرالي و الدستور الاتحادي حقوق العناصر غير العربية أو المسيحية التي تعيش في بغداد و العراق العربي و مساهمتها في المؤسسات الفدرالية و الاتحادية و البلديات المحلية .

ونظرا لأن الشعب العربي في العراق هو شعب واحد على اختلاف مذاهبه الدينية فيمكن في حالة تقسيم العراق العربي الى جمهوريتين اتحاديتين أو أكثر تسمية هذه الكيانات ليس باسم "جمهورية" بل أقاليم ، مثلا " الأقليم الاتحادي الجنوبي " و " إقليم الوسط الاتحادي " و ما الى ذلك . وفيما يتعلق بالأقضية و النواحي العربية أو المختلطة الواقعة في شمال العراق ، أنظر أدناه تحت حرف ج .

3. التوحيد الإداري لمناطق كردستان العراقية الاتحادية :

1 . نظرا لأن الشعب الكردي في العراق هو شعب واحد على اختلاف مذاهبه و لهجاته فيجب توحيد المناطق و الأقضية و النواحي ذات الأثرية الكردية أو التي كانت ذات أثرية كردية في عام 1957 ضمن إطار الأقليم الاتحادي الكردستاني . و نظرا لأن الدولة الفدرالية العراقية هي أيضا تعبير و نتيجة للاتحاد الاختياري بين الشعبين العربي و الكردي في العراق فمن المستحسن المحافظة على اسم "جمهورية " لهذا الأقليم الكردستاني وتسميته " بجمهورية كردستان الجنوبية الاتحادية "

2 . يستوجب التوحيد الإداري لأقليم كردستان إلغاء بعض التقسيمات الإدارية العراقية و لاسيما " محافظة التأميم " و " محافظة نينوى " التي أوجدها البعث ، وقد جاء ذكر هذه التغييرات الإدارية في بيانات قوى المعارضة العراقية.

3 . يمكن المحافظة على التقسيمات الإدارية الحالية الواقعة ضمن (حكومة اقليم كردستان) التي يحكمها سوية الاتحاد الوطني الكردستاني و الحزب الديمقراطي الكردستاني و المؤلفة من ثلاثة محافظات أو ألوية و هي السليمانية و أربيل و دهوك ، إنما يجب أن يضاف الى هذه المحافظات الثلاثة الألوية و الأقضية و النواحي التالية :

3 . أ . مجموع محافظة كركوك السابقة التي ألغاهما الحكم الدكتاتوري ، علما بأن هذه المحافظة أو اللواء كانت ذات

أكثرية كردية على الأقل حتى عام 1968 ، وتاريخيا جزءا من امارة بابان في كردستان. إن إرجاع لواء كركوك لكردستان لا يعني إستنثار كردستان بمراد نفط كركوك بل إبقاء هذه الموارد تحت تصرف الدولة العراقية كما جاء ذكر شروط ذلك أعلاه و لاجابة لتكراره.

3 . ب . ضم الأفضية و النواحي ذات الأكثرية الكردية أو كانت ذات أكثرية كردية على الأقل حتى عام 1968 و الواقعة ضمن لواء الموصل (نينوى) الى الأقليم الاتحادي الكردستاني و إرجاع الكرد الذين طردوا منها إليها . وحسب معلومات كاتب هذه السطور - وقد أكون مخطئا في إحداهما - انها تتألف من الوحدات الإدارية التالية : شيخان ، عين سفني ، بادوش ، تلييف ، بعشيقية ، زمار ، تلعفر ، عين زالة ، أفغني ، بارة ، فيشخابور ، كولات ، كوهل ، كه ري و سنجان . ونظرا لتواجد بعض العشائر العربية الرحالة في بعض هذه النواحي أو على قرب منها ، يجب على كل حال التشاور مع كافة الأطراف المعنية بروح أخوية قبل ضمها لأقليم كردستان ، كما أرى أن تشكل النواحي المذكورة محافظة كردستانية جديدة بإسم محافظة سنجان . و ماجاء أعلاه حول موارد نفط كركوك و ارد هنا أيضا .

أما مدينة الموصل فإنها مدينة مختلطة السكان من عرب و كرد و عناصر أخرى ، وهي مركز تجاري هام لمعظم هذه النواحي ، ولهذا من المفضل أن تصبح المدينة و ضواحيها قضاء فدراليا قائما بذاته يحكم سكانه أنفسهم بأنفسهم ضمن النطاق الفدرالي و البلدي ، كما جاء ذكره بالنسبة للعاصمة بغداد.

3 . ج . ضم أفضية و نواحي خانقين و قره تو و جلولاء و مندلي و الشريط الحدودي جنوبا حتى الزرباطية و بدرة الى

أقليم كردستان الاتحادي ، ومن الممكن جمعها في محافظة كردستانية جديدة بإسم (محافظة السيروان) و مركزها خانقين أو مندلي . ويجب إرجاع الأكراد الفيلية الذين طردهم الحكم البعثي من مندلي و بدرة والزرباطية الى مناطقهم الأصلية و تعويضهم عن خسائرهم كما أسلف .

ملاحظة اولى:

يمكن أن تشكل منطقة البوادي الواسعة التي تقطنها أو تنتقل بها عشائر عربية في غرب العراق و جنوبه الغربي ، قرب الحدود السورية والأردنية و السعودية ، أقليما فدراليا خاصا بها . وهذه البوادي هي على كل جزء من العراق العربي .

ملاحظة ثانية:

ان الأقاليم والجمهوريات الاتحادية حرة في كيفية وضع تنظيماتها الادارية الداخلية بشرط احترام الدستور الفدرالى والدستور الاتحادي المتعلق بكل منها. وبما أن (الفدرالية) هي فلسفة سياسية تنجم عنها تنظيمات ادارية فيمكن ادخال فكرة الفلسفة الفدرالية في ادارة الجمهوريات والأقاليم الاتحادية، أي توزيع الصلاحيات في داخلها ايضا أفقياً وعمودياً، بينها وبين المحافظات التابعة لها، بمعنى ادخال (اللامركزية الادارية) لصالح المحافظات.

لنفرض مثلاً ان (جمهورية كردستان الجنوبية الاتحادية) سوف تتألف من ستة محافظات (او عدداً آخر) ، فيمكن للسلطات الكردستانية الاتحادية اقرار (اللامركزية الادارية) لصالح محافظاتنا بمعنى تجهيز كل محافظة منها (بمجلس تشريعي) مهمته اقرار الأنظمة اللازمة لتطبيق القوانين الاتحادية اضافة للقوانين الفدرالية (هذه مروراً بالسلطات الاتحادية)، و (مجلس

تنفيذي اداري) يترأسه المحافظ (منتخب أو معين من قبل الحكومة الاتحادية) ، اضافة لمحكمة عليا للمحافظة. وماورد هنا بشأن جمهورية كردستان العراقية وتنظيماتها الادارية يمكن تطبيقه ايضاً لصالح محافظات اقليم او أقاليم العراق العربي الاتحادية. وبذلك يصبح الحكم اقرب للشعب واكثر ديموقراطية في مجموع العراق.

4. العراق الفدرالي و علاقاته بالعالم العربي و الإسلامي و القضية الكردية:

1. إستنادا الى بيانات المعارضة العراقية الديموقراطية ، ولما جاء أعلاه تحت العنوان 2 رقم (4. أ) و (4. ب) يجب بإعتقاد كاتب هذه السطور أن يوضح دستور الدولة الفدرالية العراقية المبدئين الأساسيين التاليين (ولو بتعابير مماثلة) :

1. أ. إلغاء التمييز القومي و الديني و المذهبي بين الأفراد و إحترام الحريات الدينية و السياسية و الفكرية و الحقوق المدنية و حقوق الإنسان لجميع المواطنين (الخ)

1. ب. تقوم الدولة الفدرالية العراقية على أساس ميثاق إتحاد إختياري بين الشعبين العربي و الكردي في العراق و حق كل منهما في تقرير المصير ، و الاعتراف بحقوق القوميات و العناصر الأخرى التي تشكل جزءا من شعب العراق . من اللازم أن يعطى (ميثاق الأتحاد الأختياري بين الشعبين العربي و الكردي في العراق وحق كل منهما في تقرير المصير) شكلا رسميا كوثيقة تاريخية و عقد كتابي يوقع من رئيس برلمان الجمهورية الكردستانية الاتحادية و رئيس برلمان إقليم (أو أقاليم) العراق العربي و رئيس البرلمان الفدرالي و أن يجري تبادل هذه الوثائق الموقعة للحفظ ، إضافة لأيراد النص في الدستور الفدرالي و الدساتير الاتحادية.

2. وعلى هذا لا يصح أن يقال في الدستور الفدرالي العراقي بأن (العراق ككل هو دولة عربية و جزء من الأمة العربية) كما كانت تقول به المادة الثانية من " الدستور المؤقت " لدى

ووفد آخر يمثل (جمهورية كردستان الجنوبية الاتحادية) بصفة وفد مراقب و مكمل للوفد العراقي .

ثانياً: ألا تقتصر المواضيع التي تطرح في جامعة الدول العربية على القضايا العربية المشتركة التي تهم العالم العربي من سياسية (كالقضية الفلسطينية و غيرها) أو إقتصادية أو ثقافية مشتركة ، بل أن تشمل أيضا القضايا الكردية السياسية خارج العراق ، كالقضية الكردية في سوريا و ايران و تركيا ، والقضايا الأقتصادية و الثقافية و الحضارية التي تهم الأمتين العربية و الكردية .

ولكن الذي يؤسف له أن معظم الدول العربية الأخرى العضوة في الجامعة العربية مازالت دولا غير ديموقراطية و بعضها دكتاتورية أو أيديولوجية وأتوقراطية . ينبغي على الدولة الفدرالية العراقية وجمهوريتها الكردستانية الاتحادية أن تساهم بقدر الامكان في ديمقراطية هذه الدول و أن تقوم بمحاولات بغية حل القضية الوطنية الكردية في تركيا و ايران و سوريا بشكل ديموقراطي يضمن حقوق الشعب الكردي الوطنية و الثقافية و القومية . كما ينبغي على جامعة الدول العربية أن تقوم بإصلاح نفسها بحيث لا تبقى مقرراتها مجرد كلام أو تهربا من مسؤولياتها .

4. وما جاء أعلاه في النقطة الثانية و ارد أيضا بالنسبة لمؤتمرات و إجتماعات (المؤتمر الإسلامي) التي تقتصر على وفود تمثل الدول الإسلامية و في بعض الأحيان أو كثيرها لا تمثل شعوبها. والشعب الكردي الذي ساهم بقسط وافر في إنشاء و تطوير الحضارة العربية - الإسلامية وقام بدمه و

إعلان الجمهورية في 14 تموز 1958 من قبل عبدالكريم قاسم . وقد سبق لكاتب هذه السطور أن إنتقد هذه المادة و تعارضها مع المادة الثالثة من نفس (الدستور المؤقت) في مؤتمر اتحاد الطلبة العالمي الذي عقد في بغداد عام 1960 ، وإشتركت به (جمعية الطلبة الأكراد في أوربا) وقد سبب ذلك إخراج هذا الكاتب من العراق بأمر من حاكمه العسكري و كان من جملة الأسباب التي أدت (لثورة أيلول) الكردية في عام 1961 .

إنما يمكن أن يقال في الدستور الفدرالي (بأن الشعب العراقي في العراق هو جزء من الأمة العربية) وإن (الشعب الكردي في العراق هو جزء من الأمة الكردية) ، وأعتقد هذا لازما . و يمكن التعبير عن هذه الحقيقة بشكل آخر ، كما يلي (أن شعب العراق العربي هو جزء من الأمة العربية ، كما أن شعب كردستان العراقية أي الجنوبية هو جزء من الأمة الكردية) . ولعل هذا الشكل أفضل من الأول .

3 . بالرغم مما جاء أعلاه تحت العنوان الرابع (نقاط 1 و 2) حول (الأزدواجية القومية الأساسية) العربية - الكردية العراقية ، يعتقد كاتب هذه السطور بأنه من الطبيعي للدولة العراقية الفدرالية و من مصلحة قوميتها الرئيسيتين أي الكردية أيضا أن تبقى عضوة في (جامعة الدول العربية) نظرا للعلاقات التاريخية و الحضارية المشتركة بين الأمتين العربية و الكردية ، إنما يجب أن تحدث هذه العضوية بشروط جديدة أراها كما يلي :

أولاً: أن يحدث تمثيل العراق في الجامعة بوفدين متكاملين و متضامنين ، وفد كامل العضوية يمثل العراق الفدرالي بكامله ،

أمرائه و سلاطينه و جنده الذين جاءوا بعشرات الآلاف من أعماق كردستان بإنقاذ سوريا و فلسطين و الأردن و القدس و الجزيرة و مصر و بلاد النوبة و طرابلس الليبية و اليمن و مكة المكرمة من الأحتلال الفرنسي في عهد الحروب الصليبية و جند نفسه لهذه الأغراض تحت راية صلاح الدين و آل أيوب الكردية ، لاحق له و لانصيب في إجتماعات المؤتمر الإسلامي ، بل إن إجتماعات هذه المنظمة الإسلامية تجاهلت حتى الآن كليا المآسي التي حلت به و نضاله المتواصل في سبيل الحرية أسوة بالشعوب الإسلامية الأخرى . وهذا عيب كبير على كافة الدول الإسلامية . ولهذا يستوجب على الدولة الفدرالية العراقية أن تقبل بمساهمة وفد يمثل جمهوريتها الأتحادية الكردستانية بصفة مراقب في إجتماعات (المؤتمر الإسلامي) الى جانب الوفد الفدرالي العراقي ، لأثارة القضايا التي جاء ذكرها بالنسبة لجامعة الدول العربية .

إن حق جمهورية إتحادية تنتمي لدولة فدرالية في ممارسة بعض العلاقات الخارجية غالبا محدودة ، شئ وارد وبه أمثلة في العلاقات الدولية ، ومنها مثال حكومة كيبك في كندا التي يستطيع وزراؤها القيام بزيارات دبلوماسية الى دول أجنبية . وكل من هذه الولايات و مجموع كندا أعضاء بصورة منفصلة في (جامعة الدول الفرنكوفونية) أي الدول الناطقة بالفرنسية ، ومنها عدد كبير من الدول الأفريقية إضافة الى فرنسا ، أو التي تشكل الفرنسية إحدى لغاتها الرسمية كبلجيكا و كندا و سويسره ، كما أن هذا التنظيم يجمع عددا من الدول التي يتحدث قسم من سكانها الفرنسية ، أو التي تهتم بشكل خاص بالتراث الثقافي الفرنسي و منها مصر و لبنان و دول شمال أفريقيا . ورئيس هذا التنظيم الحالي هو مصري السيد بطرس بطرس

غالي . كما تستطيع الكانتونات بل المدن السويسرية الحدودية عقد إتفاقات حسن جوار للتعاون مع المناطق و الأقاليم المجاورة من الدول الأوروبية .

5 . إذا ما إستوجب البت في مصير قوات (كادك) (أي حزب العمال الكردستاني سابقا) المتواجدة في بعض مناطق كردستان العراق فتتطلب مبادئ التضامن الكردي - الكردي و الكردي - العربي في العراق أن تستشار قيادتها في الأمر . وكاتب هذه السطور مستعد و إخوانه في أوربا للمساهمة في ذلك إذا كانت هذه المساهمة مرغوبا بها . لا يجوز بإعتقاده أن تهاجم القوات العراقية و الكردستانية الجنوبية وحدات (كادك) المتواجدة لأخراجها من المنطقة بالقوة و بدون قيد أو شرط، كما يجب على هذه إحترام الكيان العراقي و الكردستاني الجنوبي و عدم إستخدام السلاح في المنطقة و التقيد بقوانينها العراقية و الكردية الأتحادية . و قد يتطلب أي حل اخر من شأنه رجوع هذه الوحدات الى كردستان تركيا ان يكون مسبقا بمحادثات بين السلطات العراقية و الكردستانية الجنوبية من جهة و بين أمريكا ثم مع تركيا بغية الوصول لأتفاق مسبق من شأنه صدور عفو عام تركي لصالح (كادك أي ب.ك.ك) و أن يكون العفو بمثابة خطوة أولى للوصول الى حل سياسي صحيح للقضية الوطنية الكردية في كردستان تركيا .

وإذا ماتم ذلك يمكن للاجئين الكرد الشماليين الذين أجبروا على مغادرة كردستان الشمالية في سنوات القتال و تم جمعهم في معسكر أتروش سابقا و مخمور حاليا في كردستان العراق (وعددهم نحوسته عشر ألف شخص من الرجال و النساء و الأطفال) وهم تحت رعاية الأمم المتحدة ، العودة الى ديارهم و أملاكهم في كردستان الشمالية ، بشرط حصولهم على كافة

الضمانات و الحريات اللازمة و تعويضهم عن خسائرهم من قبل تركيا.

6 . يجب أن لا تنسى الحكومة الفدرالية العراقية القادمة في علاقاتها الخارجية و الدبلوماسية مع الدول الأجنبية شرقية آسيوية كانت أم عربية ، أمريكية أو أفريقية بأنها ليست فقط دولة عربية بل مزدوجة الأنتماء القومي و يستوجب عليها بالتالي الدفاع عن القضايا الكردية أسوة بالعربية و سترتب على ذلك تقوية للوحدة العراقية.

7 . إذا لم أكن مخطئا هنالك مادة في الدستور العراقي أو قانون الجنسية العراقية تقول بإعطاء الجنسية العراقية بسهولة أو أوتوماتيكيا الى المواطنين العرب من بلاد عربية أخرى و الذين أتوا للإقامة في العراق أو يرغبون بها . إذا أرادت الدولة الفدرالية العراقية الاحتفاظ بها فيجب تعميمها لصالح المواطنين الكرد من بلاد أخرى و لصالح القوميات الأخرى المتواجدة في العراق .

على سبيل المثال ان الحصول على الجنسية السويسرية أمر معقد و يتطلب عدة سنوات و شروطاً كثيرة . إذ يجب على طالب الجنسية السويسرية الأجنبي أن يكون مقيماً في سويسره منذ عدة سنوات و له عمل بها يؤمن حياته و عائلته ، يجب أن يحصل على قبوله كمواطن في مدينة أو قرية سويسرية بواسطة مجلسها البلدي ، وهذا القبول المحلي من قبل إحدى البلديات مهما كانت صغيرة هو أساس الحصول على الجنسية السويسرية و يشير الى أن السلطة في سويسره هي قبل كل شئ محلية (بيب commune) قبل أن تكون بيد الدولة و هو مبدأ فدرالي أساسي في سويسره ، يجب على الطالب أن يحصل

أيضا على موافقة الدولة الفدرالية و إذن وزارة الداخلية بمتابعة العملية ، و يجب عليه أن يحصل على موافقة الكانتون أي الدولة الاتحادية التي تنتمي اليها البلدية المذكورة . يجب أن ينجح في فحص شفهي أمام لجنة برلمانية خاصة من برلمان الدولة الاتحادية (كانتون) المعنية حول تاريخ سويسره و مؤسساتها الدستورية . وأخيرا أن يحلف يمين الأخلاص ل سويسره و الكانتون و البلدية المعنية . وبذلك يصبح مواطنا حرا خاضعا للقوانين السويسرية على مختلف المستويات وله حق الأنتخاب و النيابة. لنلاحظ أيضا أن سويسره هي ليست فقط ديموقراطية تمثيلية ، أي غير مباشرة و إنتخابية بل أيضا ديموقراطية مباشرة بيد المواطنين مباشرة عن طريق (حق المبادرة) و يسمح هذا الحق لعدد معين من المواطنين العاديين (سبعين ألفا) جمع التواقيع على عريضة للتصويت على (مشروع قانون) جديد في أي حقل يرغبون به و تقديم العريضة الى الحكومة الفدرالية مما يجبر الدولة على تنظيم تصويت على المشروع على نطاق سويسره كلها ، فإذا حصل المشروع على أكثرية أصوات المواطنين و أكثرية أكثر من نصف الكانتونات يصبح قانونا سويسريا و تجبر الدولة على إصداره أسوة بالقوانين الأخرى التي تصوت المجالس عليها . وأعتقد أن سويسره الدولة الوحيدة في العالم التي مازالت تمارس هذا النوع من الديموقراطية المباشرة ، أشبه بما كان يحدث في مكة في عهد الخلفاء الراشدين.

8 . يقيم معظم الأخوان و الأخوات التركمان العراقيين في منطقة كردستان التي كانت خاضعة لحكم صدام و قليل منهم في المنطقة المحررة التابعة (لحكومة إقليم كردستان) ، وهؤلاء يتمتعون بكافة الحقوق و الواجبات الديموقراطية و الثقافية

التي يتمتع بها الكرد أنفسهم في المنطقة ، ولهم حق التعلم بلغتهم و إنشاء الجمعيات الخاصة بهم كالأخوان الأشوريين و الكلدان. وبعض الجمعيات أو التجمعات السياسية التركمانية التي في كركوك تؤيد الأحزاب الكردستانية و الحركات الديموقراطية العراقية و اشتركت في المعارضة العراقية و كونفرانسها في لندن و يجب أن يكون لها المكان اللائق بها في العراق الفدرالي و حكومة كردستان الاتحادية . إلا أن بعض التنظيمات التركمانية حسب معلومات كاتب هذه السطور كانت و لعلها مازالت تتلقى أوامرها مباشرة من أنقرة و تستلم المساعدات المالية و بعض الأسلحة مما يشكل في حد ذاته عمالة لدولة أجنبية و خطرا على العراق و كردستان العراقية ، نظرا لأطماع الدولة التركية في المنطقة و مناوراتها لأحباط إنشاء العراق الفدرالي كما أسلف . و لعل هؤلاء الأخوان التركمان قد خدعوا بوعود انقرة مما يستوجب إعادتهم لمسيرة الديموقراطية . وعلى كل حال يجب على الدولة الفدرالية العراقية و حكومة كردستان الاتحادية تحريم أية عمالة من هذا النوع مهما كانت. وأمثلة قبرص و أسكندرونة كافية .

9 . إعطاء حق اللجوء في العراق لمواطنين غير عراقيين يجب أن ينظر اليه بإنسانية حسب الأصول المتبعة عموما ، إنما يحذر أيضا لمنع تسرب المتأمرين و العملاء . وفي نظر كاتب هذه السطور يستوجب منح اللجوء في العراق موافقة وزارة الداخلية في الجمهورية الاتحادية المعنية أولا ، ثم وزارة الداخلية الفدرالية ، و أخيرا موافقة السلطات البلدية في البلدة التي سيقوم اللجوء بها ، وفي حالة الشك يجب إجراء تحقيق .

10 . بشأن الأعلام و الشعارات ، توجد في كافة الدول الفدرالية أعلام عديدة كما في سويسره و ألمانيا و كندا و أمريكا و بلجيكا مثلا ، ففي سويسره يوجد العلم السويسري الفدرالي (صليب أبيض على أرضية حمراء) ، و علم خاص لكل كانتون (دولة إتحادية) ولكل مدينة بل ولكل قرية ورموز لها كلها. وفي المناسبات الرسمية أو الشعبية يرفع السكان بكامل الحرية و كما يرغبون العلم السويسري ، و علم الكانتون ، و علم المدينة أو القرية ورموزها و شعارها بدون أي تعارض بينها. هذه هي الحرية و الديموقراطية. وفي البلاد الشرقية لا يوجد سوى علم واحد عادة هو علم الدولة و يمنع رفع أي علم آخر . يجب أن نتعلم الديموقراطية و نمارسها يوميا ، فالفدرالية تتمثل أيضا بشعور الإنسان الفرد بالانتماء الى مجموعات مختلفة لا تتعارض فيما بينها ، أشبه بدوائر تتقاطع فيما بينها ، و يستطيع المرء تعريف نفسه بعدد منها بدون تعارض. فيفترض أن يكون الإنسان الفرد في العراق الفدرالي عراقيا و على الصعيد القومي عربيا أو كرديا أو تركمانيا أو آشوريا كلدانيا، وعلى الصعيد الديني مسلما أو مسيحيا ، و المذهبي بين المسلمين شيعيا أو سنيا ، و الفلسفي مؤمنا أو لاعقيدة له فيما وراء الطبيعة ، ومهنيا طبيبا أو كاتباً أو عاملاً أو تاجراً ، وفي السلوك متعبداً أو علمانياً أو لا رأي له ، وقد يكون رياضياً ينتمي لفريق سباحة ، أو كرة قدم أو تنس أو غير رياضي.... الخ هذا فضلا عن إنتمائه الجغرافي و المحلي الذي يعرف نفسه به.

يمكن أن يكون لكل إقليم إتحادي في الدولة العراقية الفدرالية ، بل ولكل مدينة وكل محافظة علمها و شعارها الخاص الى جانب العلم العراقي بدون أي تحفظ أو استبعاد ، ويمكن أن يرفرف العلم العراقي في سماء كردستان سوية مع العلم الكردي بدون

أي تعارض . ومن المفضل أن يحمل العلم العراقي رمزا للعراق العربي و آخر لكردستان تعبيرا عن الوحدة بين الشعبين ، كما أرى أن تحمل الأوراق و القطع النقدية العراقية كتابات باللغتين العربية و الكردية (وفي سويسره تحمل هذه كتابات بأربعة لغات هي الألمانية و الفرنسية و الإيطالية و الرومانشية التي تعتبر كلها " لغات وطنية سويسرية " علما بأنه لاتوجد لغة خاصة سويسرية و إن سويسره تشكلت كأتحاد كونفدرالي ثم فدرالي بعقد بين وديان و مناطق جبلية تتكلم هذه اللغات المختلفة) . وفي كندا يكتب على الأوراق النقدية باللغتين الأنكليزية و الفرنسية ، وكانت الكتابة عليها بثلاث لغات في بلجيكا (الفلامندية و الفرنسية و الألمانية قبل أن تتحول عملتها الى اليورو الأوربية (Euro) .

دعونا نأخذ لضرب المثل حقلًا آخر و هو الألعاب الرياضية و بريطانيا أو بالأصح (المملكة المتحدة) بالذات. فلا تجد في هذا البلد منتخبات رياضية تمثل المجموع ، بل منتخبات تمثل كلا من أسكتلندا و انكلترا و بلاد الغال (Wales) و آيرلاندا الشمالية على حدة ، كما في كرة القدم أو مباريات الركبي ، وتشترك هذه المنتخبات الأربع بصورة مستقلة في البطولات الأوربية و العالمية (أحيانا بعضها ضد بعض) . وكان هذا التنظيم قائما منذ سنوات عديدة قبل تحويل كل من أستلندا و بلاد الغال الى حكومات تنبثق عن برلمان منتخب خاص بها. أما فرنسا و المانيا و إيطاليا و اسبانيا فلها منتخبات " وطنية " لمجموع البلاد إضافة الى النوادي الخاصة . وبالنسبة للعراق الفدرالي ، لماذا لا نتصور تنظيما يسمح بوجود (منتخب كردستان لكردة القدم) الى جانب المنتخب العراقي و نوادي أهلية أو أقليمية أخرى ؟

وفي مجال البنوك يوجد في سويسره الى جانب البنك الوطني (الفدرالي) بنوك بأسم كل كانتون إضافة الى للبنوك الأهلية المعروفة . وبالنسبة للعراق ، إضافة الى البنك المركزي الفدرالي ، يستوجب التقدم الاقتصادي فتح بنوك في الأقاليم الأتحادية ك(بنك كردستان) و بنوك أهلية أو أقليمية أخرى مثلا (بنك البصرة) و (بنك بغداد) ، وتوجد في إسبانيا بنوك كبيرة بأسم الأقاليم مثل (بنك كاتالونيا) في برشلونة و (بنك بلاد الباسك) في بلباو و لم تستطع حتى دكتاتورية فرانكو إغلاقها او تغيير أسمائها . ويوجد في ألمانيا بنك فدرالي مركزي و بنوك أخرى بأسم الأقاليم (Länder) أو بعض المدن . وقد أثبتت التجربة السوفيتية في وضع مجموع الاقتصاد و كافة البنوك في يد الدولة و (الحزب الشيوعي) بأنها كانت فاشلة ، ولدى سقوط النظام إستولى كثير من مسؤولي الحزب على المنشآت الاقتصادية و سجلوها باسمائهم (كما فعل صدام حسين و أبناؤه في الأستيلاء على خزائن البنك المركزي العراقي قبل سقوط بغداد) .

5. ماذا بعد الديموقراطية الفدرالية في العراق بشأن مستقبل الأمتين العربية و الكردية؟

إن التساؤل في مستقبل الأمتين العربية و الكردية شئ طبيعي و يجب أن لا يفهم منه بأن من شأنه (لغم) الأتحاد الأختياري بين عرب و أكراد العراق في الدولة الفدرالية التي يؤمل أنشاؤها قريبا. وهي مواضع و أسئلة تترى في أذهان الجميع يجب عدم إخفائها بل أن تثار عسى أن تتوضح مسيرة الأمور الممكنة في المستقبل . و يجب محاولة ذلك بصراحة و روح أخوية لازمتين (و بقدر ما يمكن من إقتضاب) .

هنالك شئ من التشابه و فروق كثيرة بين وضع الأمتين العربية و الكردية . حنث البريطانيون بوعودهم المعطاة للشريف حسين بن علي طيب الله ثراه في إنشاء دولة عربية كبرى بعد الحرب العالمية الأولى تضم معظم شبه الجزيرة العربية و معظم سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين و الأردن و لبنان (إنما بدون حلب) و ولايتي البصرة و بغداد أي العراق العربي (بدون ولاية الموصل التي كان معظمها يمثل القسم الجنوبي من كردستان العثمانية : أنظر المراسلات المتبادلة عام 1915 بين الشريف حسين و السفير البريطاني في القاهرة ماكماهون) وذلك كثنم للثورة العربية على الدولة العثمانية . وكان سبب هذه الخيانة للوعود اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا و فرنسا لتقاسم الممتلكات العثمانية شرق البحر المتوسط ثم وعد بلفور عام 1917 في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . إنما كانت مصر و ليبيا و تونس و الممتلكات الفرنسية في الجزائر و مراكش بدون أي ذكر في الاتفاقية بين الشريف حسين و

بريطانيا اي خارج حدود الدولة العربية الموعودة . كما أن الدول الأوربية الحليفة بما فيها بريطانيا و فرنسا حنثت في معاهدة لوزان عام 1923 بوعودها المعطاة للوفد الكردي في باريس و التي عبرت عنها رسميا معاهدة سيفر عام 1920 في تشكيل دولة كردية في كردستان العثمانية بما فيها قسمها الجنوبي المشكل رئيسيا لولاية الموصل . فقامت بريطانيا بمساعدة عصابة الأمم بضم ولاية الموصل اي كردستان الجنوبية الى ولايتي بغداد و البصرة لتشكل دولة العراق الحديثة ، بصفتها الدولة المنتدبة ، مع وعد بريطاني لأكراد ولاية الموصل بالحصول على نوع من الحكم الذاتي ضمن العراق . ولم تنفذ بريطانيا هذا الوعد مما حمل أكراد الجنوب للثورة مرات عديدة للحصول على الحكم الذاتي داخل العراق . وقد إشتراك سلاح الجو البريطاني RAF في قمع ثورات كردستان العراق حتى عام 1945 .

فمن أوجه التشابه في وضع الأمتين العربية و الكردية ان كلا منهما قد حرمتا من توحيد نفسها بعد الحرب العالمية الأولى بسبب الأمبريالية الأوربية . ومن أوجه التباين أن الأمة العربية قد وجدت نفسها مقسمة لدول عديدة ما لبثت ان حصلت على إستقلالها ، أي أنها كانت أسعد حظا من الأمة الكردية التي وجدت نفسها مقسمة رغم ارادتها أو بدون استشارتها بين دول أربع هي تركيا و العراق و سوريا فضلا عن ايران ، ومظلومة داخل هذه الدول ولاسيما تركيا التي أصبحت جمهورية شديدة التعصب .

هنالك شعور عربي بوجود أمة عربية واحدة أساسها التاريخ و الماضي المجيد و اللغة المشتركة التي حفظها القرآن الكريم ، و

بالتالي آمال و حنين لتوحيد هذه الأمة سياسيا . وقد حصلت محاولات جزئية في هذا السبيل ، كتوحيد سوريا و مصر في عهد جمال عبدالناصر ، ومشاريع (بعثية) لتوحيد سوريا و العراق و أخرى طرحها الرئيس معمر القذافي بغية توحيد بعض الدول العربية (وهو الآن ينادي بوحدة أفريقية) ، ولكنها فشلت جميعا أمام الواقع السياسي و الجغرافي العربي . فلقد مضى نحو ثمانية عقود منذ تقسيم البلاد العربية الى دول عديدة مستقلة وتولدت في كل منها وطنية خاصة بها ومصالح خاصة لها . ومعظم هذه الدول ليست ديموقراطية و بعضها تحكم من قبل ملكيات أو دكتاتوريات لا ترغب في التخلي عن مناصبها و امتيازاتها. واطافة لكل هذا ان البلاد العربية هي عالم شاسع الأطراف يمتد من المحيط الأطلسي الى الخليج الفارسي -العربي و بحر العرب و يختلف كثيرا على الصعيد الجغرافي و الاقتصادي . وعلى سبيل المثال ان المصالح الاقتصادية لدول المغرب العربي تربطها بالدول الأوروبية و ليس بدول المشرق العربي . وللعراق مصالح إقتصادية تربطه بالدول المجاورة له بصرف النظر عن الاعتبارات الوطنية و القومية .

وكان من نتيجة هذه الأوضاع أن العرب أنفسهم يتكلمون عن (الشعوب العربية) بالجمع كحقيقة واقعة نسبة لشعوب الدول العربية المستقلة ، وعن (الأمة العربية) بالمفرد كمجموع لهذه الشعوب و الدول له جامعة تجمعها شكليا فقط و أحاسيس و آمال مشتركة ترمي لوحدها و لكنها تصطدم بواقعه المجرأ سياسيا و بالعوامل الجغرافية و الاقتصادية و النفسية التي تغذي هذه التجزئة . ان (حق تقرير المصير) للأمة العربية لا يمكن تصويره الا مجزأ بين الشعوب العربية ، كل منها على حدة . ويتعذر تصور وحدة عربية سياسية تجمع بين المشرق و المغرب . قد تحدث محاولات أو تطرح مشاريع وحدة جديدة بين

بعض الدول يصعب التكهن بها و بإمكانية نجاحها. إن أي مشروع للاتحاد أو الوحدة بين عراق أصبح ديموقراطيا و فدراليا و دولة عربية أخرى يستوجب إيجاد حل لقضيتين أساسيتين : الأولى تتعلق بنوع الحكم ، فلا يمكن لدولة عراقية ديموقراطية و فدرالية أن تذيب نفسها و تشكيلاتها الفدرالية في إطار دولة عربية مركزية ، إنما العكس صحيح . القضية الثانية تتعلق بمصير الجزء العراقي من الأمة الكردية داخل الاتحاد ، ويجب على كل حال إستشارة أكراد العراق في مصيرهم حسب حق تقرير المصير ، وقد يستوجب ذلك تحويل الفدرالية العربية - الكردية في العراق ، الى نوع من الكونفدرالية العربية - الكردية. إنها مجرد آراء تطرح . إذا كانت الدولة التي يفترض أن يتحد معها العراق هي سوريا فلا يمكن اجراء الاتحاد الا بعد حل القضية الوطنية الكردية في سوريا ورفع الظلم عن أكرادها أو تحقيق ذلك بفضل هذا الاتحاد .

وبشكل عام ان اكراد العراق بل كافة الأكراد ينتظرون من عرب العراق و من العرب بشكل عام تفهما لأوضاعهم ، بل مساعدتهم لحل قضاياهم اي رفع الظلم عنهم بقدر الطاقة خارج العراق ايضا فضلا عن داخله . و التضامن يجب أن يكون متقابلا بين الأمتين.

ويبدو أن الرأي العام الشعبي في الدول العربية خارج العراق يعتقد بأن العراق هو بلد عربي (فقط) في حين أنه قوميا وتاريخيا و جغرافيا بلد عربي - كردي منذ تأسيسه ، بصرف النظر عن نظامه، ويؤمل من جميع الأخوان العرب استيعاب هذه الحقيقة . ويلاحظ أن الرأي العام العربي قد أصيب بصدمة نفسانية لدى هجوم أميركا و بريطانيا لأسقاط نظام صدام حسين ثم بنوع من "الأهانة " لدى سقوط بغداد بدون مقاومة أمام

تكنولوجية المهاجمين العسكرية الساحقة. ولم تتمكن الدول الكبرى الأخرى ومنها فرنسا و ألمانيا و روسيا من منعه قانونياً ، ولم تكن هنالك من قوة عسكرية تستطيع رده . فسقطت دكتاتورية صدام غير مأسوف عليها . لا يطلب من أحد تبرير الهجوم الأنكلو-اميركي إنما يطلب من العرب الآخرين تفهم العراقيين عرباً و كرداً و أقليات ، فقد كان سقوط هذه الدكتاتورية الدموية نعمة لهم وفرصة لإعادة بناء بلادهم على أسس جديدة لم يعرفها الشرق الأوسط حتى الآن . وكل مايرجى هو الا تطول مدة الاحتلال الأجنبي . وهي فرصة لجميع العرب لوضع أنفسهم و مؤسساتهم موضع التساؤل .

6 . للأخوان العرب: حول الكرد و كردستان

يقال للأكراد بالعربية (الكرد) و (الأكراد) كما يقال الترك و الأتراك أو العرب و الأعراب ، والأصح هو (الكرد بضم الكاف واسكان الراء) وهو الأصل كما يقال في الكردية (وفي اللغات الأوروبية) . وإسم (الأكراد) أو (الأتراك) بالعربية هو من جمع التفسير المخصص للأسماء الأعجمية ، في حين أن إسم (الأعراب) يدل على أصول البداوة لدى العرب . ولعل لإسم (الأتراك) و (الأكراد) هذا الدليل أيضاً في الأصل ، كما جاء في "مقدمة " ابن خلدون الشهيرة للمؤرخ المغربي المتوفي عام 808 هجرية ، 1406 م ، فقد صنف الأكراد و الأتراك و البربر مع الأعراب في فصيلة الأمم غير المتحضرة اي البدوية وكان ذلك يخالف الواقع الاجتماعي لهذه الأمم التي كان لها جميعاً في عصر ابن خلدون حياة مدنية و عشائرية بدوية في الوقت ذاته ، بل حسب أبحاث كاتب هذه السطور ترجع الحياة المدنية في كردستان لعصور عديدة قبل المسيح .

ونظراً لغزاره الماء في كل انحاء كردستان كانت البداوة الكردية نسبية وقصيرة المدى وتتواجد مع الحياة الزراعية في كل الاحقاب خلافاً للبداوة العربية البعيدة المدى لدى القبائل التي تعيش على تربية الابل.

واللغة الكردية هي لغة هندية - اوربية ولها مفردات و أشكال نحوية كثيرة شديدة الشبه بما في اللغات الأوروبية من سلافية او لاتينية او جرمانية، ولكن اكثر اللغات قرباً من الكردية هي الفارسية وتشكل اللغتان الى جانب لغات اخرى متقاربة

كالبولوجية و البشتونية (في أفغانستان و باكستان) فصيلة اللغات الأيرانية في المجموعة الهندية - الأوربية ، بمعنى أنه يجب التمييز بين (الأيرانية) و هي كل في حد ذاته و (الفارسية) ، وهي جزء من هذا الكل كالكردية. وللكرديّة لهجات لم تسمح الظروف بتوحيدها كما وحدت العربية بفضل القرآن كما لها أدب كتابي صوفي أو حماسي أو عاطفي ترجع أوائله الى نحو القرن الخامس عشر ، وبعضهم يقول الى القرن الحادي عشر مع بابا طاهر الهمداني . ويقع القسم الأعظم من كردستان خارج حدود الدولة الأيرانية غربا ، ولكن الكرد لعبوا دورا أساسيا في تاريخ إيران القديمة فهم أحفاد الميديين القدماء ثم إنتشروا غربا . وتعرف لهم دول في كردستان على الأقل منذ القرن الثاني قبل المسيح كدولة (كوردونين) شمالا) جنوبي بحيرة وان حتى مابعد الفرات الأعلى غربا) و دولة (أديابين) جنوبا (وكانت أربيل عاصمة لها) . وفي العهد الإسلامي نجد عدة دول إسلامية أسسها الكرد في كردستان منذ القرن العاشر و منها الدولة المروانية (والأصح الدوستكية حسب أسم مؤسسها) في دياربكر و الجزيرة و حوض بحيرة وان حتى منابع نهر الرس (أراس) و دولة (حسنويه) في كردستان إيران (حتى أصفهان) و الدولة الشدادية الكرديّة في القفقاس و الدولة الراوندية في آذربايجان التي كانت معظمها كرديّة - فنحن هنا قبل هجرات العشائر التركمانية ، هذا فضلا عن الدولة الأيوبية التي كانت تحكم جزءا مهما من كردستان إضافة لعدد كبير من البلاد العربية. ومنذ القرن الرابع عشر نجد كردستان مقسمة الى عدد كبير من الإمارات الكرديّة الأقطاعية ، التي إنحاز معظمها الى الدولة العثمانية في معركة جالديران عام 1514 . و بقي القسم الآخر الى جانب الدولة الصفوية في

إيران . وإنهات آخر الإمارات الكرديّة في منتصف القرن التاسع عشر . ونجد في العهد العباسي معلومات كثيرة عن الكرد و تعريفات جغرافية (لبلاد الكرد) و منها تعريف اليعقوبي الذي عاش في بغداد في القرن التاسع الميلادي فوصف أقليم الجبال ، وهو ميديا القديمة ، " بأنها دار الأكراد " و منها تعريف ابن حوقل الذي عاش في بغداد في القرن العاشر فخصص نحو خمسة صفحات من كتابه الجغرافي لوصف " الجبال المأهولة المسكونة بالأكراد " وذكر عددا من قبائلهم و قلاعهم ، و منها البحث الذي تركه لنا المسعودي ، وكان حجازي الولادة و عاش في بغداد في القرن العاشر ، مؤرخا نبيها و محبا للأستطلاع فكتب تحقيقا مسهبا عن الأكراد وبلادهم و عاداتهم وأسماء بعض عشائرتهم و قلاعهم و معتقداتهم و أساطيرهم فيما قبل الإسلام ، ولم يخطئ في إرجاع الأساطير الفارسية و الكرديّة لأصول واحدة (خرافية طبعا) ولعل المسعودي كان الوحيد بين كتاب ذلك العصر الإسلامي الذي كان يميز بين الفارسية و الكرديّة ضمن عائلة اللغات الأيرانية ، في حين أن بقية من عاصره من كتاب العرب و الإسلام كانوا يطلقون إسم (الفارسية) على جميع اللغات الأيرانية الأخرى مما حمل مستشرقو أوربا في العصر الحديث للوقوع في نفس الخطأ ، بل كان المسعودي لا يجهل وجود لهجات في اللغة الكرديّة. وهناك معلومات متناثرة عن الأكراد لدى مؤرخي الأغريق و الرومان القدماء لن أتوقف عندها . كما هنالك معلومات أكثر عن الكرد و دولهم و إماراتهم في المصادر الشرقية السريانية و الأرمنية . ومنها ما ذكره الكاتب الأرمني (ماتيو Chronique de Matthieu d'Edesse) وكان من أهالي مدينة أورفة عن سقوط هذه المدينة في يد القوات الكرديّة التي

ملحق حول الكرد وكردستان في الهستوريا جغرافيا الارمنية.

يجب الاشارة الا ان الدولة المروانية/ الدوستكية كانت دولة كردية اسلامية متاخمة للامبراطورية البيزنطية ولها علاقات دبلوماسية وتجارية وثيقة معها. ففي القرن العاشر الميلادي كانت علاقات (الجهاد) الحربية بين (ديار الاسلام) والعالم المسيحي الغربي الممثل في بيزنطية قد زالت وحلت محلها علاقات مصالح مشتركة (او متعكسة حسب الظروف) كما بين الدول الحديثة. وكانت بيزنطية تخشى تقدم الاتراك السلاجقة من ايران باتجاه الغرب ولاثقة لها بالامارات الاقطاعية الارمنية. بل كانت تعمل على إقناع الارستوقراطية الارمنية بالاستقرار داخل بيزنطية او السكن في البلاط الامبراطوري، وهكذا نزحت العائلات الارمنية المعروفة كالبغراتيين Bagratids و الارذروني Ardzrouni (وهذه كانت قد استقرت في كردستان شرقي بحيرة وان منذ اوائل القرن العاشر) الى الاناضول برضاها وقطنت مناطق سيواس أو كليكييا وغيرها غرباً، وذلك في القرن الحادي عشر. وفي الوقت نفسه كانت بيزنطية تعمل للتقرب من الدول الكردية المسلمة كالدولة المروانية ودولة بني شداد في القفقاس، درءاً للخطر السلجوقي في المستقبل.

وفي عام الألف ميلادي ، 390 هجري، يوم 7 تموز، اجتمع امبراطور بيزنطية بازيل الثاني Basil 11 ، بطلب منه بالامير المرواني (ممهّد الدولة) في مدينة Erèz أي ارزنجان على نهر الفرات الاعلى (قره سو) وكانت من املاك المروانية فعقدوا حلفاً عسكرياً، ومنح الامبراطور لقب ماجيستروس Magistros للامير الكردي وامر قواد الجيش البيزنطي في الولايات

ارسلها الامير المرواني الكردي ناصر الدولة صاحب فارقين و دياربكر في عام 1031 ثم مجئ عشائر عربية و قوى بيزنطية لتخليص المدينة من أيادي " حكومة كردستان " (وتاريخ ماتيو مترجم للفرنسية منذ عام 1722 وانها المؤلف غام 1136 م). وتجدر الاشارة لكتاب (ظفرنامه) الذي ألفه المؤرخ الفارسي (علي يزدي) عام 828 هجري - 1425 م , عن فتوحات تيمورلنك باللغة الفارسية فذكر لنا بأن الفاتح التتري حط الحصار في عام 1387 على قلعة وان التي كان يدافع عنها الملك عزالدين الكردي فطال الحصار و لم يتمكن تيمورلنك منها ، ثم خشي الملك عزالدين من مغبة المقاومة نظرا لشهرة الغازي فقبل بالتفاوض معه و حصل اتفاق تم بموجبه ان قدم عزالدين الطاعة لتيمورلنك و قبل هذا الأخير بمغادرة المنطقة مع جيشه تاركا لعزالدين " قلعة وان وحكومة جميع كردستان " . و خلاصة القول بأنه خلافا للرأي السائد لدى المستشرقين و أخذه منهم كثير من كتاب الكرد بأن "ولاية كردستان" قد أوجدها لأول مرة السلطان سنجر في قسم كبير من كردستان الأيرانية في القرن الثاني عشر تشهد الهستوريوجغرافيا الارمنية بأن اسم " حكومة كردستان " كان يطلق على الدولة المروانية - الدوستكية الكردية على الأقل منذ القرن الحادي عشر (عام 1031) في كردستان الشمالية و الغربية (في تركيا الحالية) . وهناك فرق بين آخر فقد كانت ولاية كردستان في إيران تحت حكم السلطان السلجوقي سنجر بينما كانت حكومة كردستان المروانية دولة مستقلة ولها علاقات دبلوماسية مع الخليفة العباسي و الخليفة الفاطمي و إمبراطور بيزنطة و الملك البويهبي (أنظر : تاريخ الفارقي عن الدولة المروانية).

الشرقية بالاطاعة لأوامر هذا الحليف الجديد. وفي عام 1042 قام الاميراطور البيزنطي (مونوماك Monomach) بعقد حلف مماثل مع الامير الكردي (ابو الاسوار) الشدادي الذي كان يحكم في Ani وارمينيا شمال نهر ارس. وهذه الاحلاف واردة في المصادر البيزنطية اليونانية والمصادر الاسلامية (انظر تاريخ الفارقي نسبة لممهد الدولة).

ورجوعاً لتاريخ (ماتيو) الارمني (ويمكن تكيته "بالاورفلي" : d'Edesse) ، يجب الاشارة الى ان مدينة اورفا كانت مختلطة السكان من كرد وعرب وسريان وغالباً موضع تنافس او نزاع بين بيزنطيه والدولة المروانية. وفي عام 1031 م، كانت المدينة تحت الحماية البيزنطية ويحكمها اميران متنازعان من رؤساء العشائر العربية خاضعان لبيزنطية، شبل Shibl و عثير Utheir . فقتل هذا الاخير خصمه شبل، فقام سليمان نائب الامير القتييل بالاستنجد بالامير المرواني الكردي (ناصر الدولة) فارسل هذا جيشاً من فرسانه بقيادة (بال الرئيس) – والرئيس كلمة كانت تعنى قائداً عسكرياً في العهد العباسي – فاستولى بال على المدينة وقتل عثيراً. وعندها قامت ارملة عثير بالاستنجد بالعشائر العربية، فتجمعت فرسان من العرب لأخذ الثأر، كما تقدمت قوات بيزنطية لاسترجاع المدينة. ويقول ماتيو بهذا الصدد بان بال الرئيس كتب للامير ناصر الدولة يخبره بخطورة الوضع وان "أورفا قد باتت في خطر بل ان جميع كردستان اصبحت مهددة".

وقد نقل الناشر الفرنسي Dulaurier اسم (كردستان) من الابجدية الارمنية الى الفرنسية مشوهاً بشكل "Kertastan" ، ولكن الذي لاشك فيه أن "كرتستان" هذه هي

"كردستان" وهذا مايتطلبه منطبق توارد الحوادث الزمني، واسم "كردستان" وارد في المخطوطات الارمنية القديمة. يوجد في مكتبة كاتب هذه السطور كتاب قيم بالانكليزية بعنوان:

(Colophons of Armenian Manuscripts, 1301-1480 , A source for Middle Eastern History). ويمكن ترجمة هذا العنوان كما يلي: "سجلات – او هوامش – المخطوطات الارمنية من عام 1301 لعام 1480، كمصدر لتاريخ الشرق الاوسط" من نشرات جامعة هارفارد، امريكا، عام 1969 ، اشرف على اخرجه وتقديمه وترجمة محتواه الاخصائي الارمني آ.ك. سانجيان A. K. Sanjian .

يقول السيد سانجيان في مقدمته، ان هذه السجلات الهامشية (او النهائية) للمخطوطات الارمنية قد بدأت منذ عهد المؤرخ (موسى خورن) الذي يعتقد انه عاش في القرن الخامس م (والمعتبر "كأب المؤرخين الارمن")، ولكنه اختار منها ماسجل منذ بداية القرن الرابع عشر. ويورد سانجيان اسماء كتبة هذه السجلات والامكنة التي عاشوا بها كما سجلوها، ومعظم هذه الامكنة تقع في كردستان تركيا الحالية، وكانت على الاكثر صوامع او كنائس. ويقول معظم هؤلاء الكتبة بأنهم كانوا يعيشون في كردستان، وبعضهم يقول في ارمينيا، تحت حكم الامير الكردي فلان او فلان، ومن اسماء الامراء الكرد الواردة يمكن ذكر الملك عزالدين شير، صاحب قلعة وان، الذي حاربه تيمور لنك ثم تصالح معه (كما رأينا في علي يزدي).

ومما يجدر ذكره ان كتبة السجلات الارمنية هذه يسمون الاكراد و امراءهم تارة (بالكرد) وتارة (بالميديين) بدون تمييز. واسم

الميديين باللغة الارمنية هو (Mar مار) وكان الارمن يطلقونه على الميديين القدماء وما زالوا يسمون به الكرد حتى الان، كما في القواميس الارمنية الحديثة. وقد اشار الناشر سانجيان الى هذه المعادلة الارمنية (مار = ميدي = كرد).

وكان اول من لاحظ المعادلة المذكورة البروفسور الروسي فلاديمير مينورسكي Vladimir Minorsky (الذي درّس في جامعة لندن) في كتابه Studies in Caucasian History (دراسات في تاريخ القفقاس، نشر في لندن عام 1953) بمناسبة ما ذكره المؤرخ موسى خورن عن اماكن جغرافية شمال نهر الرس في ارمينيا قال عنها انها مأهولة (بالمار اي الميديين) فعلق مينورسكي قائلاً بأن الميديين القدماء كانوا قد اندثروا في عصر موسى خورن وان تلك الاماكن كانت وما زالت مأهولة بالاكراد (ومنها منطقة آارات). وقد تعقب كاتب هذه السطور لمعادلة (مار = ميدي = كرد) لدى مؤرخين أرمن لاحقين ترجموا للفرنسية في القرن التاسع عشر، فوجد نفس المعادلة لدى توما أوردزروني (القرن العاشر) الخوري زكريا (القرن الخامس عشر) وأراكل التبريزي (القرن الثامن عشر)، ولكن هذا التقليد الارمني مازال متبعاً حتى الآن. (ولن اعطى مراجع بيبولوجرافيه لهؤلاء المؤرخين حفظاً للوقت والمكان).

ومن المصادر السريانية عن التاريخ الشرقي يمكن ذكر (ميشيل السرياني) الذي أنهى كتابه عام 1195 وبه عن الكرد، وترجم للفرنسية بعنوان Chronique de Michel Le Syrien ، ومنهم الكاتب المعروف (بابن العبري Bar Hebraeus) الذي كتب بالسريانية ثم لخص كتابه بالعربية

(مختصر تاريخ الدول) وبه الكثير عن الكرد (توفى عام 1286 م).
انتهى الملحق.

نفوس ومساحة كردستان.

حسب تعريف لكاتب هذه السطور تتألف كردستان من جميع المناطق المتصلة بعضها ببعض جغرافياً و التي كانت ذات أكثرية كردية على الأقل حتى عام 1918 و حسب هذا التعريف ان المجموعات الكردية النائية التي أبعدت عن كردستان منذ عصور ليست جزءاً من كردستان (ومنها مجموعة أكراد خراسان الذين يبلغ عددهم نحو مليون ونصف ولو كانوا اكرادا وينادون بكرديتهم) . فأكراد خراسان ومن مائلهم هم جزء من الشعب الكردي خارج كردستان . ومن جهة ثانية ان نتائج سياسة (التطهير العرقي) التي قامت بها بعض الحكومات من التي تقتسم كردستان في بعض المناطق ذات الأكثرية الكردية ، منذ عام 1923 وما بعده ، تعتبر لاغية و بالتالي يجب إعادة الأوضاع الأثنية الى ما كانت عليها قبل هذه العمليات . لا يمكن (التصديق) على سياسة القمع و التطهير العرقي الأجرامية . وعلى هذا الأساس و إستناداً الى الأرقام المتعلقة بمساحات المحافظات الداخلة في كردستان (كلها أو جزئياً) تبلغ مساحة مجموع كردستان نحو 440000 كم2 (أي أكثر من مساحة الدولة العراقية بقليل) كان منها نحو 316000 كم2 تمثل كردستان العثمانية أي %72 من المجموع. ونحو 124000 كم2 تمثل كردستان الايرانية اي %28 . وبعد تقسيم كردستان العثمانية (بدلاً من حصولها على الأستقلال) احتفظت تركيا الكمالية منها بحصة الأسد اي نحو 224000 كم2 تشكل حالياً

کردستان تركيا ، وأخذت بريطانيا منها نحو 75000 كم2 (مع حقول النفط) فضمته للملكة العراقية ، بينما كانت حصة فرنسا منها نحو 17000 كم2 أصبحت كردستان سوريا (المشكلة من ثلاثة مناطق شمال البلاد ملاصقة للمناطق الكردية في تركيا) .
لم أحسب منطقة اللر في إيران (لورستان) داخل كردستان في هذه التقديرات (ما عدى الأكراد الك Lek الذين يعيشون في شمالي لورستان) مع أن كافة جغرافي و مؤرخي العهد الإسلامي الكلاسيكي ذكروا اللر كقسم من الكرد ، أكانوا من (اللر الكبير : لوري بزرك) الذين يسمون الآن (البختياري) أو من (اللر الصغير) أي (اللر الأصلي أو لري كوتشوك) كما زالوا يسمون حتى الآن . ويمكن التحقق من كردية اللر في الأسفار القديمة باستشارة (معجم البلدان) لياقوت الحموي في باب ((اللر)) و باب ((اللرية)) أو المستوفي القزويني المؤرخ الفارسي الذي عاش في القرن الرابع عشر و كتب بالفارسية . ولم أحسبهم في عداد الكرد لأن كون اللهجة اللرية أو البختيارية من اللهجات الكردية أو الفارسية هي مسألة بها نقاش بين بعض إحصائي اللغات الأيرانية من أوربيين (ولعلها ليست مسألة علمية بل تهجما على الكرد) . إن كافة الأخوان البختياريين و اللوريين الذين شاء الحظ لكاتب هذه السطور أن يتعرف عليهم يقدمون أنفسهم كأكراد و يمتعضون من إدعاء العكس .

إن تقدير عدد الأكراد أصعب من تقدير مساحة كردستان و الأرقام تتغير عاما بعد عام علما بأنهم يتزايدون بنسبة تماثل مالدى العرب (نحو 3,4 % بالسنة) وهي أعلى بكثير مما لدى الأتراك مثلا (وتزايد نفوس تركيا يرجع لحد كبير لتزايد عدد

أكرادها) . وحسب تقديرات كاتب هذه السطور ان عدد الأكراد في اواخر عام 2000 (أوائل عام 2001) هو كما يلي :
* في تركيا : 21 مليون كردي أي بنسبة 32 % من مجموع السكان منهم 13 مليون في كردستان و 8 ملايين مبعثرين في جميع انحاء تركيا الأخرى و لاسيما أسطنبول بسبب سياسات التنكيل و التأخر الاقتصادي في كردستان ،
* في إيران : 10,2 مليون كردي منهم 7,6 في كردستان و 2,6 مليون في بقية إيران (بما فيها خراسان).
* في العراق : 6,1 مليون كردي منهم 3,5 مليون في منطقة حكومة كردستان المحررة و 1,9 مليون في منطقة كردستان التي كان يحكمها صدام حسين و نحو سبعمائة ألف في العراق العربي و بغداد .
* سوريا : 1,8 مليون كردي ، منهم نحو 1,2 في المناطق الشمالية ذات الأثرية الكردية و هي ثلاثة و نحو ستمائة ألف في مدن سوريا الداخلية و لاسيما حلب و دمشق و حماة و بعض المدن الأخرى .
لنلاحظ ان الوحدات الادارية الكبرى في إيران تسمى (استان) وواحدة منها تسمى رسمياً بكوردستان , عاصمتها مدينة سنندج. ولكن كردستان الايرانية او الشرقية تتألف في الواقع من نحو خمسة استانات وليس من استان واحد كما يوحي به التنظيم الاداري الايراني.
وحسب هذا الجدول يبلغ مجموع اكراد الدول الأربعة المذكورة 39,1 مليون شخصا منهم 27,2 مليون في كردستان و 11,9 مليون (30,2 % منهم) خارج كردستان . ونسبة الأكراد الذين يعيشون خارج كردستان هي أعلاها في تركيا (38,1 %) و أقلها في العراق (11,5) .

وإذا ما أضيف إلى عدد الكرد في كردستان (27,2 مليون) العناصر غير الكردية التي تعيش بين الأكراد (ويبلغ عددها نحو 4 مليون) تبلغ نفوس كردستان 31,2 مليون ، ومن هذه العناصر هنالك ترك و عجم و عرب و تركمان و آشوريون- كلدان ، ونسبتهم إلى الكرد في كردستان هي بمعدل 13 % ، أقل أو أكثر بقليل حسب المناطق.

وإذا ما أضفنا إلى رقم 39,1 مليون كردي داخل حدود الدول الأربع الجماعات الكردية التي هاجرت قديما أو حديثا إلى بلاد أخرى بعيدة - اي "الدياسبورا" الكردية- و التي مازالت تتكلم بالكردية أو تطالب بكرديتها على الأقل يبلغ مجموع عدد الكرد 42,1 مليون ، منهم 27,2 مليون فقط في كردستان ، وهذا ما يشير إلى شدة الضغوط التي تمارس على كردستان و لاسيما في تركيا. ومن هذه الهجرات الخارجية يجب ذكر نحو 300 ألف كردي في روسيا و نحو 800 ألف في آسيا المركزية و القفقاس السوفيتية سابقا ، و1,6 مليون في أوربا الغربية (نحو نصفهم في ألمانيا) و جاليات أخرى في اميركا و أستراليا و البلاد العربية و الإسلامية .

ويلاحظ أن كردستان تركيا (تسمى عادة بالشمالية و الغربية) تمثل 51 % من مجموع كردستان و أن الكرد الذين يعيشون ضمن حدود تركيا يمثلون نصف مجموع الأمة الكردية . و نظرا لتحريم اللغة الكردية في تركيا منذ ثمانية عقود أجبر أكرادها على تعلم التركية و إستعمالها في الحياة اليومية إضافة إلى الكردية ، بل أن كثيرا منهم قد نسوا لغتهم الكردية أو يعرفون التركية بشكل أفضل ، وتسمع التركية أكثر من الكردية في المجالس التي يعقدها اكراد تركيا للتخلص من الاستعمار التركي . إنه إستعمار كما عرفته الجزائر و مستعمرات أخرى في أفريقيا .

ويلاحظ أيضا بأنه بالرغم من سياسة الردع و التهجير و التأخير الاقتصادي مازال الشعب الكردي يمثل أكثرية كبرى تعادل 85 % أو 87 % من نفوس كردستان في كافة أجزائها. لقد تضخمت نفوس المدن الكردية كثيرا خلال السنوات العشرين الماضية بسبب تخريب كثير من الأرياف الكردية و النزعة العالمية للنزوح إلى المدن . و هنالك عدد متزايد من مدن كردستان في تركيا و العراق و ايران قد بلغ عدد سكانها ما بين نصف مليون إلى المليون و بعضها أكثر و منها كرمانشاه في كردستان الإيرانية . و هذه النزعة لتضخم المدن و تنشيط الحياة المدنية من شأنها دعم الحركات التحررية و الفكرية و الفنية .

وما زال هنالك بقية من الأدعاء الذي كان شانعا بين الأوساط الحاكمة للدول التي إقتسمت كردستان فيما بينها بعد الحرب العالمية الأولى و لاسيما تركيا بأن الأكراد هم شعب همجي لا تراث ثقافي له و لاحضارة و لاهم له سوى الثورات على الدول (المتمدنة) التي تحكمه ، في حين أن الأكراد هم أحفاد مدنيتات قديمة و أقدم من غيرها في المنطقة . وقامت الدولة العثمانية بتخريب المدنية الكردية في كردستان و نهب خيراتها و في إبقاء البلاد العربية على حالة من الجمود الفكري و الاقتصادي و منعها من الرقي و التقدم - ماعدا مصر التي نجحت بفضل محمد علي في الأفلات من قبضتها . وفي العهد الجمهوري الكمالي كانت حجة الطبقة التركية الحاكمة في البطش بالأكراد و تخريب ديارهم و منع لغتهم و تتركهم بالقوة هي ((جلب المدنية التركية لهم)) - كما فعلت أوربا في القارة الأفريقية في القرن التاسع عشر -، في حين أن المدنية التركية هي خليط مما إقتبسته العشائر التركية الرحالة في تقدمها من آسيا الوسطى بإتجاه الغرب من مدنيتات الشعوب و الأمم التي تغلبت عليها ،

بدءا بإيران ثم بيزنطة و أرمينيا ، ثم كردستان و بالتالي البلاد العربية . وكان للأتراك عبقرية امتصاص هذه المدنات و هضمها و عبقرية التنظيم العسكري و الحكومي (الذي إقتبسوه من بيزنطة اليونانية) ، ولكنهم مالبثوا أن قالوا " إنها مدنيتنا ، المدنية التركية " . ولعلمهم على حق ، فالحق للقوة . إنما هل يحق - على سبيل المثال ان يقال في تركيا و في العالم " القهوة التركية " و هي قهوة يمنية عربية و نبات القهوة لا ينمو في تركيا ؟

حكم أكراد العراق أنفسهم بأنفسهم خلال 12 عاما ، من عام 1992 حتى الآن 2003 في منطقة مساحتها نحو 42 ألف كم2 (بقدر مساحة سويسره) تشكل نحو 56 % من كردستان العراق على أثر إنتخابات برلمانية ديموقراطية حرة حدثت لأول مرة في كردستان تحت رقابة دولية وأدت لانتخاب برلمان كردي حر . وانبثقت عن هذا البرلمان حكومة إنتلافية تجمع الحزب الديموقراطي الكردستاني و الأتحاد الوطني الكردستاني . وبالرغم من الخلافات التي نشبت مع الأسف بين الحزبين و أدت لأنقسام المنطقة المحررة الى منطقتين ، فقد كان نجاح هذ التجربة بالغا في الإدارة و تأمين الخدمات العامة للمواطنين ، والحريات الفردية والاقتصادية و التعليم و الثقافة وإعمار ماخربه حكم صدام ، فانتشرت حرية الصحافة و الأعلام بشكل لم تعرفه اية حكومة شرقية أخرى ، وازدهر إقتصاد المنطقة وباتت قيمة الدينار الكردي تفوق بعشرات الأضعاف قيمة الدينار العراقي المستعمل في بقية أنحاء العراق الرازح تحت حكم صدام ، وتزاحم التجار لأستيراد البضائع من المنطقة الكردية المحررة الى كافة مناطق العراق التي يحكمها صدام ، وامتألت الجامعات الكردية و هي ثلاثة بعشرات الآلاف من

الطلبة الكرد شبانا و فتيات لتعلم العلوم و الفنون و الآداب باللغة الكردية أو الأنكليزية ، حسب الفرع المختار بدون إهمال اللغة العربية. فلها فروع في هذه الجامعات . وسكان مدن كردستان العراقية و مثقفوها ، دون سكان الأرياف ، يعرفون اللغة العربية و يستطيعون التكلم بها بسهولة ، ويلمون بالتراث العربي - الإسلامي و يثمنونه فقد ساهم أجدادهم في إنمائه ، ولكنهم يتكلمون باللغة الكردية فيما بينهم و يستعملونها للكتابة في مؤسساتهم ، و يعتبرون التكلم في بيوتهم و تنمية أطفالهم بلغة أخرى غير الكردية من العار و العيب عليهم . و لكن المثقفين العرب في العراق يجهلون اللغة الكردية - إلا إذا ماحدث أن إلتجأ أحدهم لكردستان و عاش بين الأكراد. وهذا ناتج عن عدم المساواة بين اللغتين في المؤسسات العراقية حتى الآن ، إضافة الى أن التراث الثقافي التاريخي الذي وصلنا جيلا بعد جيل بواسطة اللغة العربية يحمل كنوزا من المعرفة لا مثل لها في تراث اي شعب مسلم آخر . وتلي الفارسية بعد العربية مباشرة . و ما جاء حول اللغة العربية و مكانتها في كردستان العراق وارد ايضا بشأن الفارسية في كردستان إيران . ومن العيب أيضا بالنسبة لأكراد إيران و سوريا بل حتى روسيا النائية وكازاخستان التكلم في بيوتهم و تربية أطفالهم بلغة أخرى غير الكردية.

وكان من نتائج تجربة المنطقة المحررة من كردستان العراقية على الصعيد الأقتصادي و الإداري و الثقافي أن المعارضة العراقية قد إتخذت القرار للأستفادة منها لأجل بناء العراق الجديد . وجاء ذلك ايضا في تصريحات بعض المسؤولين الأميركيين في العراق بعد سقوط الحكم الدكتاتوري .

7. تعلق الكرد التاريخي بالحرية و حكم بلادهم بأنفسهم :

بعد القضاء على الإمارات الكردية الواحدة بعد الأخرى بدون أن تتمكن من توحيد طاقاتها للدفاع عن البلاد مع نصيب من النجاح أصبح تاريخ القرن التاسع عشر في كردستان العثمانية خاصة عبارة عن سلسلة من الثورات الشعبية يقودها شيوخ طرق صوفية و رجال دين في سبيل الاستقلال و طرد " الروم " من كردستان . وكان يقصد (بالروم) الدولة العثمانية و أي فاتح أجنبي يأتي من الغرب (أي القسطنطينية بالنسبة للكرد) لأخضاع البلاد الكردية لحكمه، بل إن سلاطين آل عثمان الأوائل كانوا أنفسهم يسمون بلادهم التركية بإسم (روم) كما فعل السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر في فرمان كان يفخر به بالحكم على العديد من البلاد ذكر منها (روم) و (روملي - أي البلقان) و ركردستان و شبه جزيرة القرم و سوريا و فلسطين و مصر و مكة المكرمة و غيرها . وكانت كلمة (روم) تشير سابقا الى دولة (بيزنطة) و هي نفسها تعني (الأمبراطوية الرومانية الشرقية) منذ تقسيم إمبراطورية روما لقسمين ، قسم شرقي و آخر غربي . وكان أول من أطلق إسم (تركيا) على تركيا الآسيوية الرحالة ابن بطوطة من بلاد المغرب العربي و أصل بربري المولود في طنجة عام 1304 م . ولاشك أن إستمرار الكرد في تسمية الأتراك العثمانيين بإسم (الروم) يرمز أيضا في الذاكرة الجماعية الكردية الى أن كافة القواد و الملوك الأجانب الذين أتوا من الغرب بغية فتح البلاد الكردية كانوا من الظالمين و يجب ردهم و لأفرق في هذا بين الأغرقي و الرومان القدماء و بين بيزنطة و آل عثمان .

وحملات القادة اليونانيين و الأباطرة الرومان في البلاد الكردية مسجلة في الآثار القديمة ، وكان الكرد يقاومونها بدون هوادة . وفي عام 1880 ثار الشيخ عبيدالله شمديناني في مدينة نهري و مقاطعة هكاري (في كردستان العثمانية جنوبي وان ، حاليا في كردستان تركيا) على الدولة العثمانية ، وكان شيخ الطريقة النقشبندية في المنطقة ، فأسس (رابطة إستقلال كردستان) وكتب القنصل البريطاني في أورمية طالبا مساعدة بريطانية لتحقيق هذا الهدف ، واعدت بإحترام الأقليات المسيحية في كردستان . وكان له أتباع كثيرون في كردستان الإيرانية ، فاجتاح حدودها وكاد يحتل تبريز ، فتعاونت تركيا و إيران ضد حركته ، وكان ينقصها التنظيم ، ووقفت كل من إنكلترا و روسيا ضده . وكانت روسيا لا ترغب بقيام دولة كردية إسلامية على حدودها الجنوبية بعد الصعوبات التي لاقتها في القضاء على ثورة الشيخ شاميل الإسلامية في الففقاس . فألقي القبض على الشيخ عبيدالله و نفته تركيا الى مكة حيث وافته المنية.

وفي صيف عام 1919 ثار الشيخ محمود البرزنجي ، دليل الطريقة القادرية في منطقة السليمانية ، على بريطانيا ، ويقول الكولونيل ويلسون ، الحاكم المدني البريطاني آنذاك في العراق ، " كان للشيخ محمود أتباع كثيرون بين العشائر الكردية في إيران ، ممن يؤيدون مشروعه في تأسيس كردستان حرة و موحدة " . وحدثت المعركة بين القوات البريطانية و الكردية في مضيق بازيان ، شرقي كركوك ، فجح الشيخ في المعركة و أخذ أسيرا لبغداد . ولما زاره الكولونيل ويلسون في المستشفى حيث كانت تعالج جروحه أنكر الشيخ حق أية محكمة بريطانية في محاكمته و إستمر مطالبا بحرية كردستان ثم فتح حجابا كان ملفوفا على ذراعه وبه أوراق من القرآن كان قد

كتب عليها بالترجمة الكردية نص البنود الأربعة عشر التي كان قد أعلنها الرئيس الأميركي وودرو ويلسون حول حق الشعوب في تقرير مصيرها و نص البيان المشترك الذي كان قد أعلنه البريطانيون و الفرنسيون بتاريخ 8 . 11 . 1918 حول حق الشعوب التي كانت ترزح تحت النير العثماني في الأنتعاق و التحرر (أنظر كتاب : Arnold Wilson , Loyalties , pp.137-139 , Oxford 1936 , 1917 - 1920) .

ومن هذه الحركات الوطنية التي قادها شيوخ و رجال دين يمكن إعطاء أمثلة أخرى كثيرة ، ومنها الحركات البارزانية و ثورة الشيخ سعيد بيران في ديار بكر و ثورة سيد رضا في درسيم ، بل ولحد ما إعلان جمهورية مهاباد التي ترأسها القاضي محمد . إنما هنالك أيضا حركات كردية كانت تقودها منظمات غير دينية بل سياسية كثورة آارات (أغري داغ) أعوام 1927 - 1930 التي أعلنتها منظمة (خويبون) الأستقلالية ، فضلا عن ثورات العقود الأخيرة التي نظمتها أحزاب سياسية .

وكل هذه الحركات كانت تقول و تؤمن بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه ، هدفها أن يحكم هذا الشعب نفسه بنفسه و يكون سيد نفسه على أرض بلاده كردستان ، سواء عن طريق الأستقلال التام ، أو الحكم الذاتي أو اتحاد متكافئ بين الأمة الكردية و الأمم المجاورة .

وكان معظم المراقبين و الرحالة الغربيين الذين جابوا كردستان خلال القرن التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى يتوقعون للأمة الكردية مستقبلا باهرا كدولة مستقلة بشرط نبذ الخلافات الداخلية و وحدة العمل الوطني ، ثم حدث ماحدث و سبق ذكره من وعود الحلفاء بإستقلال كردستان في معاهدة سيفر ، ثم خيانتهم لوعودهم في معاهدة لوزان بعد نجاح الحركة الكمالية في تركيا و تقسيم كردستان . وكان رد الفعل

الكردي حمل السلاح و الثورة على الدول التي تقسم كردستان و الدول الأوروبية التي كانت تساعد هذه الأخيرة بالمال و السلاح لمنافعها الخاصة ، ومنها النفط بالنسبة لبريطانيا . وكان هدف هذه الأنتفاضات في البداية الأستقلال الوطني الكردي كما في ثورة الشيخ سعيد ، و ثورة الشيخ محمود البرزنجي الأولى و ثورة (خويبون) - وهذه كلمة تعني " الأستقلال " بالكردية - في منطقة آارات . ثم حملت الظروف الواقعية بعد بروز الأحزاب السياسية الكردية للمطالبة بالحكم الذاتي لكردستان داخل حدود الدول القائمة كما حدث في جمهورية مهاباد (التي لم تعيش سوى سنة واحدة) و الثورات التي قادها مصطفى البارزاني في كردستان العراق على رأس الحزب الديمقراطي الكردستاني . وكما رأينا أصبح هدف الأحزاب الكردستانية في العراق منذ عام 1992 الوصول الى حل فدرالي ضمن عراق ديموقراطي ، مع التأكيد على حق تقرير المصير . أما حزب العمال الكردستاني برئاسة الأخ عبدالله أوجلان فقد بدأ بالثورة في كردستان تركيا عام 1984 مطالبا في الوقت ذاته بالديموقراطية في تركيا و تحرير كردستان .

وفي الواقع لم يكن الشعب الكردي في بداية القرن العشرين في أوضاع إجتماعية و إقتصادية تمكنه من مواجهة تحديات هذا القرن . فقد فقد آخر إماراته الأقطاعية شبه المستقلة في منتصف القرن التاسع عشر ، وعلى كل حال لم تكن الأرسنقراطية و طبقة النبلاء التي حكمت تلك الإمارات قادرة بالتعريف على حمل عبئ النضال الوطني لأنقساماتها العديدة بعضها على بعض و ولاء معظم أمرائها للسلطين و شاهات ايران . وكانت الحركات الشعبية التي قادها رجال دين و مشايخ طرق صوفية تفتقر للتنظيم العصري ، تهب كالنار في الهشيم ثم

تخدم بعد حين. ولم تسمح هذه الظروف و لا الوقت في مطلع القرن العشرين بظهور طبقة بوجوازية و مثقفين كرد بعدد كاف و تجربة تؤهلهم لدفع النضال الى الامام مع نصيب كاف من النجاح. و خرجت كردستان من الحرب العالمية الأولى قاعا صافصفا خربتها الجيوش التركية و الروسية و البريطانية و شاعت فيها المجاعات و أجبر الكرد مع ذلك لمشاركة العثمانيين في " الجهاد " اي في حرب لا ناقة لهم فيها و لاجمل . وبعد الحرب أنكر الحلفاء الوعود التي كانوا قد قطعوها للكرد و لم يكن لهؤلاء الحظ الذي كان للعرب في قيام الحلفاء بإنشاء دول عربية لمصالحهم و لكنها حصلت على استقلالها بعد حين.

وإضافة لكل هذا حدث تغيير جذري في الفلسفة السياسية و ايدولوجية الحكم في الدول الشرقية ما بين قبل الحرب و بعدها . فكانت الدولة تقوم على الولاء لشخص ا لسلطان في تركيا العثمانية و لشخص الشاه في ايران . وعلى الدين ، الإسلام السني في تركيا و الإسلام الشيعي في ايران ، بدون أي تمييز آخر بين المسلمين على أساس اللغة أو القومية ، مع الاعتراف ببعض الحقوق الشخصية "لأهل الذمة " أي الطوائف المسيحية و اليهودية من (أهل الكتاب) . وبعد الحرب تغيرت المفاهيم و أصبحت كافة الدول قومية تقوم على سيطرة القومية الكبرى أو التي سبق لها ممارسة السلطة على القومية أو القوميات الأقل عددا . حقا أن الحكم الملكي الهاشمي في العراق - مرورا بالأدارة البريطانية - كان يعترف ببعض الحقوق الثقافية "لأخواننا الأكراد" ولكنه لم ينفذ الوعود المعطاة لممثلي الكرد خلال فترة الانتداب في جعل (كردستان الجنوبية) منطقة حكم ذاتي ضمن الحدود العراقية .

ومن العوامل الأساسية التي أثارت أطماع الدول الأمبريالية في كردستان و حرمت بالتالي الأكراد من تأسيس دولة لهم بعد

الحرب العالمية الأولى هي ثروات بلادهم و موقعها الجيوستراتيجي من الدرجة الأولى .وقال الأب توماس بوا، وكان من المستشرقين الفرنسيين الذين كتبوا كثيرا عن الكرد ، ((بأن كردستان هي العمود الفقري للشرق الأوسط و مخزن مياهه)). فهي غزيرة الماء و النفط ، ثروتين قلما تتواجدان سوياً في البلاد المجاورة ، و غنية بالوديان الخضراء و السهول الداخلية المزروعة بين سلاسل الجبال و بالمراعي الخصبة و المنتجات الحيوانية و الحبوب و التبغ و خشب الجوز و السنديان . وشعبها عامل لا يقتصد في بذل الجهود .

أدى فشل الثورات الكردية في كردستان تركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين الى إنتكاسة خطيرة في نفسية الشعب الكردي و لقبول أعداد متزايدة من الكرد بسياسة التتريك . ولكن إندلاع ثورة حزب العمال الكردستاني (ب ك ك) منذ عام 1984 بزعامة الأخ عبدالله أوجلان كان لها أن تغير هذه الاتجاهات السلبية بفضل تنظيمها المرتكز على وحدة المثقفين و العمال و الفلاحين و الأستعداد للتضحية بالنفس ، فأعادت سنوات النضال الى الشعب الكردي شعوره بالعزة القومية و الأمل في المستقبل و التحرر الوطني ، وشاركت الجماهير الكردية في النضال حسب طاقاتها و أصيبت بأضرار جسيمة . ولم تكن أهداف الثورة الأنفصال بل مخضمة اي مزدوجة من جهة (تحرير كردستان) و من جهة أخرى (دمقرطة تركيا) . وقد أعلن قائد الثورة مرتين وقف القتال بغية الوصول الى حل سلمي للنزاع عن طريق الحوار مع تركيا التي رفضت العرض لأعتبارها حزب العمال " كمنظمة أرابية " لا يمكن الدخول معها بأي حوار . وبعد القاء القبض على عبدالله أوجلان في شباط من عام 1999 نتيجة لمؤامرة دولية ترأستها أميركا ،

كان دفاعه عن نفسه و حركته أمام محكمة أمن الدولة التركية مركزا على ندمه لحمل السلاح و الأكتفاء بالمطالبة بتحويل تركيا سلميا الى (جمهورية ديموقراطية) يعيش فيها كافة المواطنين بالمساواة و ينعمون بالحريات الشخصية . في الواقع أن هذه المطالبات تكاد لا تعني شيئا لشعب قاتل خلال 15 عاما تحت راية حزب العمال و لم يخسر مقاتلوه الحرب ضد دولة عاتية يحكمها الجيش عمليا و تعتبر نفسها مع ذلك دولة ديموقراطية و إنها قد تغلبت عسكريا على " الأرهاب " . و الأرهاب بنظرها هو الحركة الوطنية الكردية مهما كانت أساليب نضالها ولو كان بالقلم فقط .

8. حق الشعب الكردي في تقرير مصيره:

كتبت صحيفة (لوموند Le Monde) الفرنسية في إفتتاحية لها بتاريخ 19 نوفمبر 1998 " أن الأكراد آخر شعب كبير مايزال يرفض له حق تقرير المصير " . وجاء في مجلة التايم (Time) الأميركية عدد أول آذار 1999 " أن الأكراد يشكلون أكبر قومية اثنية في العالم لادولة لها " . وصرح هيلموت شميدت مستشار ألمانيا الأسبق(رئيس حكومتها) في حديث له مع الصحيفة الألمانية (برلينر تاغس شبيغل Berliner Tagesspiegel) عدد 31 ديسمبر عام 2000 قائلا " إن الجاليات الكردية و التركية تتقاتل في شوارع مدينتنا هامبورغ ، أحيانا بالسلاح . كان خطأ فادحا ان الدول العظمى لم تأخذ قرارا في معاهدة فرساي عام 1919 بإنشاء دولة كردية مستقلة . فهل يجب أن ندخل هذا النزاع الخطير لحظيرة الأتحاد الأوربي ؟ " .

بالنسبة لحق تقرير المصير يجب التمييز بين مجرد وجوده على الصعيد الطبيعي ، وهو نظري ، و بين إمكانية إستعماله و كذلك الرغبة أو الإرادة في ممارسته و لأي غرض ، وهذه الأسئلة تثير قضايا مختلفة على الصعيد المثالي و الأخلاقي ، وعلى الصعيد الحقوقي ، و الصعيد السياسي . والصعيد المثالي الأخلاقي هو ماتقول به المثل العليا كالعادلة و قانون الطبيعة ، والحقوقي هو مايقول به القانون أو العرف الدولي ، والأجوبة تختلف حسب وجهة النظر المطروحة . ولا يمكن الأطالة في مناقشة هذه الأسئلة إنما محاولة الأجابة بشكل مقتضب .

يومن الشعب الكردي ، وكاتب هذه السطور هو أحد أبنائه ، بأنه شعب واحد ، وأن وطنه كردستان هو بلد واحد ، بالرغم من تجزئته السياسية ، وإن للکرد حق تقريرالمصير كأى شعب آخر. هذه هي النظرة المثالية و الطبيعية . فحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه هو حق طبيعي اي قائم بمجرد وجود هذا الشعب ، وحق أبدي غير قابل للمساومة و البيع و الشراء. لا يستطيع أي إنسان كردي و لا أي حزب كردي ولا أي جيل كردي التخلي عن هذا الحق أو الأنقاص من محتواه على حساب الأجيال القادمة . وإذا ما مارسته إحدى الأجيال بشكل ما تستطيع الأجيال القادمة إعادة ممارسته بشكل أو آخر . و لايستطيع أي طرف آخر غير كردي ، أكان دولة أو مجموعة من الدول ، حرمان الشعب الكردي من حقه في تقرير المصير ، بإسم القانون و الدستور أو بالقوة . إنه حق باق مابقي الشعب الكردي على وجه الأرض . ويلاحظ ان الصحافة العالمية عندما تطرح القضية الكردية في إحدى الدول الحاوية على جزء من كردستان فإنها قلما لاتطرحها في الوقت ذاته في الدول الأخرى المجاورة اي بمجموعها . ففي عقيدة الرأي العالمي أيضا أن الشعب الكردي هو شعب واحد.

والقانون الدولي هو ما اتفقت عليه الدول المستقلة فيما بينها ، ولايمثل العدالة و المثل العليا بالضرورة ، بل قد يمثل العكس . والهيئة الشاملة التي تجسم القانون الدولي هي الأمم المتحدة ، وهذه منظمة أي جمعية دولية أعضاؤها دول مستقلة و متساوية نظريا في الحقوق و الواجبات ، ولها مجلس أمن لأخذ القرارات السياسية أو العسكرية لفرض احترام القانون الدولي ، عند اللزوم بالقوة . وقد تكون الدول العضوة ديموقراطية او نصف ديموقراطية او دكتاتورية بل همجية النظام، فلا أهمية

لذلك و لها كلها نفس الاعتبار مادامت عضوة في (ندوة مانهاتن العليا) كما سبق لي أن سميت الأمم المتحدة . إنما قد تتخذ المنظمة قرارا ضد احد أعضائها اذا ماتجاوز القانون الدولي بشكل سافر ، كما حدث ضد عراق صدام حسين لدى إحتلاله لدولة الكويت . أما حرب عام 2003 على دكتاتورية صدام فكانت حربا اميركية - بريطانية و لم تحدث بقرار من الأمم المتحدة . ويلاحظ انه مازال في العالم دكتاتوريات اخرى كثيرة تظلم شعوبها ، ولكنها مازالت عضوة في الأمم المتحدة و تتمتع بإعتبارها وبكامل حقوق العضوية .

ويلاحظ ان الشعب الكردي يمثل كتلة بشرية تفوق بعدها و مساحة و ثروات بلادها و طاقاتها الكامنة و خطورة قضاياها ماتمثله معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أكثر من ثمانية أعشارها، ولكنه في نظر القانون الدولي لا شخصية دولية له ذات حقوق و لايستطيع كشعب تمثيل نفسه أمام هيئات الأمم المتحدة أو المحاكم الدولية لطلب العدالة . فلا وجود للشعب الكردي في نظر القانون الدولي الا كأفراد مواطنين في الدول التي تقسم كردستان و خاضعين لقوانين هذه الدول . ولاحق للشعب الكردي تمثيل نفسه حتى امام (لجنة حقوق الإنسان) التابعة للأمم المتحدة - الا في حالة رفع قضيته من قبل دولة اخرى عضوة في المنظمة الدولية ، ويمكن أنذاك لمثل هذه الدولة رفع القضية حتى امام مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة - كما فعل الأتحاد السوفياتي عام 1963 بعد سقوط عبدالكريم قاسم لصالح اكراد العراق ، ولكن محاولات السوفيات باءت بالفشل لعدم توفر أكثرية من الدول لصالحها . ويمكن أيضا لأفراد اكراد من مواطني تركيا تقديم شكايات ضد تركيا امام (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) ، علما ان تركيا هي عضوة في المجلس الأوربي (وليس في

الاتحاد الأوربي حتى الآن) ، وهذا ما فعله محامو السيد عبدالله أوجالان وأكراد آخرون من تركيا . ولكن البت في قضايا حقوق الإنسان الفردية ليس من شأنها حل القضية الوطنية الكردية و أهميتها رمزية فقط .

ومن العجيب ان حق تقرير المصير ، وهو في جوهره حق جماعي للشعوب ، قد اصبح في عرف القانون الدولي الحالي جزءا من حقوق الإنسان ، وهي حقوق فردية بالتعريف . وكان الأمر يختلف في القرن التاسع عشر و حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، فقد كان حق تقرير المصير في تلك الحقبة الطويلة يتمشى عمليا و يتطابق مع (مبدأ القوميات) القائل بأن كل قومية لها العدد الكافي و أرض تمثل بها الأكثرية و طاقة اقتصادية مساعدة و الإرادة في التحرر الوطني تستطيع ان تصبح دولة مستقلة حسب حق تقرير المصير - عادة بعد اجراء استفتاء في المنطقة . وقام نابليون خلال حروبه في اوربا بتطبيق هذا المبدأ باسم الثورة الفرنسية ، كما طبق مبدأ القوميات من قبل الدول الأوربية الكبرى لمساعدة الشعوب البلقانية في التخلص من النير العثماني خلال القرن التاسع عشر ، و طبق اخيرا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لتصفية الأمبراطورية النمساوية - المجرية و الأمبراطورية العثمانية و مساعدة شعوبها للحصول على الأستقلال . وكما رأينا كان الشعب الكردي الشعب الوحيد الذي وعد بالأستقلال انذاك ثم نقضت الوعود المعطاة له . اما الشعب الأرمني في تركيا العثمانية ، وكان مبعثرا في كافة مدنها من كردستان الشمالية الى الأناضول فالقسطنطينية و البلقان ، فقد ذهب بأمر من القائمين على شؤون الدولة ضحية القتل الجماعي عام 1915 ، أثناء الحرب و لجأ من نجى منه الى البلاد المجاورة و أرمينيا الروسية.

وكانت ثمة (مستعمرات رسمية) معترف بها كمستعمرات في القانون الدولي و لها اسمها و حدودها على الخرائط الرسمية، وكان هنالك "وزارة مستعمرات" رسمية في كل من بريطانيا و فرنسا حتى ما بعد الحرب العالمية الاولى، و كانت عصبية الأمم (مجلس الانتداب) في حينها تسلم ادارة المستعمرات الرسمية كما في أفريقيا الى دول صناعية متقدمة ، اوربية في أغلب الأحيان ، ثم تساعدها للوصول الى الأستقلال ، كما حدث في ناميبيا مثلا وفي الكونغو. وثمة بلاد اخرى كانت مستعمرة في الواقع بدون ان يعترف بها كمستعمرة كالجزائر التي كانت فرنسا تعتبرها مقاطعة فرنسية ، وبلاد اخرى تحت الحماية الفرنسية او البريطانية وغيرهما . وبعد الحرب العالمية الثانية و حركات تحرر الشعوب تمكنت معظم المستعمرات من تحرير نفسها ، اما برضاء الدول الصناعية المستعمرة (كما فعلت بريطانيا في الهند و الباكستان و فرنسا في عدد من البلاد الأفريقية و مدغشقر) ، أو بمساعدة الأمم المتحدة (مجلس الوصاية) ، او عن طريق الحرب التحريرية ، وهذا ما حدث في الجزائر و في (الهند - الصينية) الفرنسية كما كانت تسمى مجموعة من ثلاثة دول حاليا هي الفيتنام و كامبودج و لاوس . ودامت الحرب لتحرير فيتنام ثلاثة عقود ، ضد فرنسا اولاً ثم أميركا .

وما زال في العالم عدد من (المستعمرات غير الرسمية) تحت اسماء مختلفة ، لا يعترف بها كمستعمرات ، ولاشك ان إحداها هي كردستان في تركيا، ولعل وضعها اسوأ بكثير من غيرها ، فهي بلد محتل عسكريا ، مهدد في تراثه الثقافي و لغته ، ولاحق له في المطالبة بهويته و لا حتى استعمال اسمه . و لا يختلف رأي السوسيولوجي التركي اسماعيل بيشكجي عن هذا

في الموضوع، ونشر به كتبا عديدة بالتركية ادت الى سجنه بنحو عشرين عاما (ومن كتبه " كردستان مستعمرة دولية") .
لقد توصلت (المستعمرات الرسمية) الى الاستقلال تقريبا بدون قتال و في أغلب الأحيان برضاء الدول المستعمرة و مساعدة الأمم المتحدة . أما (المستعمرات غير الرسمية) فكان عليها في أغلب الأحيان ان تخوض حربا تحريرية طويلة الأمد ، ولكن ظروفها كانت تختلف . فقد استفاد شعب الفيتنام في حربه التحريرية من مساعدات الصين الشيوعية ، واستفادت الجزائر من دعم البلاد العربية لها ومعظم الرأي العام الفرنسي و العالمي ، فقد انقسم الشعب الفرنسي نفسه اثناء حرب استقلال الجزائر الى معسكرين متخاصمين الأول ينادي بالمحافظة على الجزائر كمقاطعة فرنسية و الثاني يعمل لمساعدة الجزائريين و اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه ، وهذا ماحدث عندما استلم الجنرال ديغول الحكم في فرنسا ، وكان يفهم مسيرة التاريخ ، فاعترف بحق تقرير المصير للجزائر و ادت ممارسة هذا الحق الى الأستقلال عام 1962 .
ولكن حرب الأنصار في سبيل تحرير كردستان تركيا قد حدثت في ظروف مختلفة و عسيرة. فتركيا دولة عسكرية كبيرة و " ديموقراطيتها " المعلنة في الدستور زائفة و خاضعة لأرادة الجيش و هي حليفة أميركا الأولى في المنطقة مع اسرائيل و عضو اساسي في حلف الأطلسي ، وتلقت مساعدات عسكرية و مالية هائلة من اميركا و الدول الأوروبية الكبرى . وإرضاء لتركيا وضعت اميركا اسم حزب العمال الكردستاني على لائحة المنظمات الإرهابية منذ بدء القتال و تبعتها بعد حين معظم الدول الأوروبية الكبيرة . وامتنتعت الدول العربية و الإسلامية في هذه الظروف عن تقديم اية مساعدة لهذه الحركة الكردية التحريرية ، ماعدا سوريا بشكل محدود حتى عام 1998 ، بسبب

قضية شحة المياه التي بقيت لسوريا و العراق نتيجة للسدود التي اقامتها تركيا على نهر الفرات في كردستان . أما دعم الأوساط الديموقراطية التركية للحركة التحريرية الكردية فكان محدودا لحفنة من الأشخاص دفعوا ثمنه غالبا و جمعية حقوق الأنسان و عدد من الشبان الذين شاركوا في حرب الأنصار و تنظيمات حزب العمال عن عقيدة ، فالرأي العام التركي يتبع عادة وسائل الأعلام و هذه تقيد نفسها بإرادة الجيش الاماندر ، ونشهد مع ذلك انفتاحا محدودا في الصحافة التركية في السنوات الأخيرة .

وهناك فرق آخر بين الحركة التحريرية التي قادها حزب العمال الكردستاني في تركيا و الحركات التحريرية في معظم المستعمرات الأخرى ، فقد كانت هذه الأخيرة تقع جغرافيا (فيما وراء البحار) بالنسبة للدول الصناعية الأوروبية المستعمرة و تنتمي اضافة لذلك لثقافات و حضارات اسلامية أو أفريقية أو آسيوية تختلف كليا عن التراث الثقافي للدول الأوروبية المستعمرة التي كانت تعرف نفسها بانتماها للحضارة المسيحية و قيامها على التراث الفكري الأغرقي أو الروماني القديم ، كما ان بعضها كان يفسر احتلاله لبلاد متخلفة صناعيا و اقتصاديا " بجلب المدنية لها " كما كانت تفعل فرنسا و انكلترا و غيرها في البلاد المستعمرة . أما كردستان الشمالية و الغربية فلا ثمة بحر يفصلها جغرافيا عن بقية الدولة التركية ، كما ان الشعبين التركي و الكردي ينتميان لنفس المجموعة الإسلامية و ليس هنالك سوى الطبقة التركية الحاكمة التي تدعي بأنها (أوربية) و هي بمثابة غطاء شفاف ليس من شأنه طمس التقاليد الإسلامية التي تتقيد بها الأكثرية الساحقة من الأتراك . وعلى كل حال لايفترض في ظاهرة الأستعمار ان يكون

المستعمر الظالم ابيض اللون او مسيحيًا او اوروبيا و المستعمر المظلوم ان يكون اسود او أسمر أو أصفر اللون و ألا يكون مسيحيًا . فالأستعمار قام على إحتلال بلاد متأخرة صناعيا و عادة فيما وراء البحار من قبل دول متقدمة صناعيا لحب السيطرة و الحصول على المواد الخام بأبخس الأثمان .
وهناك امثلة لأنقسام بلد له نفس المستوى الحضاري الى بلدين مستقلين بدون ان يكون ثمة بحر يفصل بينهما ، كما حدث بين الهند و باكستان عام 1947 ثم بين الباكستان و بنغلاديش ، و بين الجمهورية التشيكية و سلوفاكيا ، و بين اريتريا و الحبشة في عام 1993 ، بعد حرب تحرر وطني خاضها الشعب الأريتري دامت سبعة و عشرين عاما . وكانت اريتريا بمثابة نافذة الأمبراطورية الحبشية على البحر الأحمر .

9. هل يمكن التوفيق بين عراق فدرالي و حق الكرد في تقرير المصير؟

كان كاتب هذه السطور في الكتاب الذي نشره بالفرنسية عام 1970 عن القضية الكردية في العراق (جاء ذكره اعلاه) قد إقترح ، اضافة لحل فدرالي ديموقراطي للقضية الكردية في العراق ، حلاً لهذه القضية في كل من ايران و تركيا و سوريا على نفس الأسس الديموقراطية الفدرالية ، وفي مرحلة تالية في المستقبل ، عندما تتوطد مفاهيم الديموقراطية في المنطقة و تتوضح المصالح المشتركة بين أممها المختلفة ، حلاً لمجموع القضية الكردية بإزالة الحدود التي تفصل - بصورة اصطناعية- بين اجزائها الأربعة و توحيدها ضمن دولة كردية فدرالية ديموقراطية مع المحافظة على العرى الفدرالية التي تجمع بين الكرد و جيرانهم من العرب و الترك و الفرس الإيرانيين و غيرهم ، وذلك ضمن نطاق اتحاد فدرالي او كونفدرالي للبلاد و الأمم الشرقية على شاكلة ماتحاول الأمم الأوربية تحقيقه فيما بينها حالياً ضمن اطار الأتحاد الأوربي . ويتأسس حالياً السيد جيسكار دي ستان و هو رئيس سابق للجمهورية الفرنسية ، لجنة اوربية عليا لوضع دستور لأتحاد اوربي يجمع ما بين نحو خمسة و عشرين دولة اوربية و حسب مشروع هذه اللجنة سوف يكون للأتحاد الأوربي رئيس واحد منتخب من قبل البرلمان الأوربي ، ومجلس وزراء و دفاع مشترك (لمن يرغب) و اقتصاد موحد و علاقات خارجية موحدة يديرها "وزير خارجية اوروبا" تحت اشراف الرئيس الاوروبي ، و برلمان اوربي قائم حالياً و انما بصلاحيات موسعة . هذا مع

المحافظة على الدول الأوروبية " الوطنية " القائمة حاليا مع تقليص صلاحياتها لصالح الاتحاد الأوربي ، إذ لا يمكن الغاء ما يسمى " بالدول الوطنية " التي عاشت في اوربا خلال قرون بالحروب فيما بينها و نشرت في القارة الدمار و الكراهية بين الأمم بين ليلة و ضحاها.

وإذا ماتم في المستقبل انشاء مثل هذا الأتحاد الفدرالي او الكونفدرالي بين الأمم و الشعوب الشرق - اوسطية او في منطقة الشرق الأدنى سوف تحل القضية الكردية بمجموعها بشكل سلمي و ديموقراطي و تصبح كردستان الموحدة فدراليا ارض سلام و رخاء و همزة وصل بموقعها الجغرافي المتوسط بين الأمم التركية و العربية و الفارسية اضافة للكردية و غيرها لمصلحة المجموع و مصلحة كل منها . ومنذ عام 1970 كرر هذا الكاتب نفس الآراء في مناسبات أخرى . وقد تبدو هذه الآراء خيالا . ولكن الأتحاد الأوربي كان خيالا و لاسيما بين فرنسا و ألمانيا اللتين انهكتا قواها في الحروب فيما بينها في القرن التاسع عشر ثم في الحربين العالميتين ، وهما الآن ركيزتا الأتحاد الأوربي . ومازال هذا الأتحاد يحاول شق طريق وحدته و توسيعها و توثيقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، ويخطو خطوة الى الأمام ثم يتوقف لتوطيد ماحققه . وهنالك معارضات للأتحاد الأوربي حتى داخل الدول العضوة و دول اوربية لم تدخل في الأتحاد أو لم تتوفر فيها شروط العضوية . ورفضت سويسرا الدخول في الأتحاد الأوربي ، وهي في حد ذاتها مثال حي للأتحاد ، بل اکتفت بعقد اتفاقات معه في المجالات التي تخص الطرفين.

ولكن امكانيات الأتحاد بين الدول الشرقية و الرغبة به مازالت بعيدة ، ولو ان التاريخ يسير بسرعة لم تكن معروفة سابقا .

وإذا كانت فكرة انشاء اتحاد فدرالي او كونفدرالي بين الأمم الشرقية فكرة سابقة لأوانها فيجدر عدم نسيانها في مستقبل لانعرفه تفصيلا منذ الآن. انما يجب البدء بما هو ممكن وقابل للتحقيق حاليا، وماهو ممكن و قابل للتحقيق هو بناء العراق الجديد . انها فرصة يجب على جميع العراقيين الا يدعوا تذهب عبثا وأن يأخذوها بروح العزم و الأخاء . وقد تتوقف على حسن البناء تطورات بعيدة المدى .

وبالرغم من الثورات التي قام بها الشعب الكردي أو الظلم الذي حل به داخل العراق و ايران و تركيا و سوريا ، فإن تقسيم كردستان بين هذه الدول و تعايش الكرد الى جانب العرب في العراق و سوريا ، والى جانب الفرس و الأذريين و غيرهم في ايران ، والترك في تركيا ، قد ادى خلال ثمانين عاما لظهور مصالح مشتركة و تفهم متبادل - تختلف درجته من دولة لأخرى - بين الشعب الكردي و الشعوب المجاورة . ولاشك ان أوثق هذه العلاقات بين الكرد وجيرانهم هي ما بينهم و بين عرب العراق وذلك لأسباب تاريخية ولأن الشعبين عرفا سوية مساوي الدكتاتورية وناضلا متحدين للخلاص منها . ومما لا شك فيه ان عزم المعارضة العراقية لحل القضية الكردية في العراق على اسس فدرالية و تحقيق ذلك بشكل سليم سيكون من شأنه توثيق العرى الأخوية العربية- الكردية و توطيد الوحدة العراقية.

وبالعكس ان استمرار احدي هذه الدول بانكار حقوق الشعب الكردي وظلم ابناؤه سوف يعطيه الحق في الانفصال ، أو الأتحاد مع دولة اخرى مجاورة يتمتع فيها الكرد بكامل حقوقهم .

الحل الفدرالي هو في حد ذاته اتحاد بين دول تترك قسما من الصلاحيات للحكومة الفدرالية المركزية . وإذا كان الاتحاد الفدرالي يصلح لحل القضية الكردية في الدول التي تقتسم كردستان فلماذا لا يصلح لتوحيد اجزاء الشعب الكردي نفسه؟

نعلم ان العرب يؤمنون جميعا بوجود أمة عربية واحدة و يعلمون تعذر توحيدها في دولة واسعة لسعة اقطارها و لأسباب جغرافية وتاريخية و اقتصادية و لوجود عدد كبير من الدول العربية المستقلة لكل منها مصالح خاصة. ولكن توحيد بعض هذه الدول قد يكون ممكنا بشكل او آخر ، اذا شاعت الشعوب العربية ذلك . اما كردستان فعلى سعتها فهي وطن واحد متجانس جغرافيا ويشعر سكانه بانهم شعب واحد تبلورت وحدته المعنوية بالآلام و الآمال المشتركة ، وغالبا بتقاسم النضال ، رجالا و نساء . وليس في كردستان مايقسمها جغرافيا الى مناطق متباعدة كما في العالم العربي .

يجب ان لا يخشى الشعب العربي في العراق من الحركات التحررية الكردية الهادفة للوحدة الكردية ، فلن يكون ثمن اي وحدة كردية فصرم العرى التي تربط ما بين الشعبين العربي و الكردي في العراق . لايتعارض حق تقرير المصير للشعب الكردي مع وجود دولة عراقية فدرالية تجمع ما بين هذين الشعبين . ويمكن تصور اتحاد بين العراق و سوريا من شأنه حل القضية الكردية في سوريا و توحيد العرب من جهة و الكرد من جهة اخرى بين البلدين. من شأن الفدرالية انها مبادئ ديموقراطية تستطيع التطابق مع الواقع وليس تغيير الواقع حسب العقائد. انها مبادئ قابلة لتطبيقات براغماتية . لنفرض ان كردستان تركيا قد توصلت لوضع تستطيع به اختيار مستقبلها بعد تأسيس الدولة الفدرالية العراقية حسب المبادئ

التي جاء ذكرها: وعند ذلك ان المبادئ الفدرالية نفسها لا تمنع من ايجاد اتحاد فدرالي بين كردستان تركيا و كردستان العراق مع المحافظة على العرى الفدرالية بين كردستان العراقية و العراق العربي ، ويمكن ان نتصور إدخال تركيا التركية في هذا الكيان الفدرالي أو أن تتحد معه على اسس كونفدرالية، اذ يمكن للفدرالية والكونفدرالية أن تتعايشا سوية في مجموع واحد حسب المعطيات الاساسية ورغبة الاطراف المعنية. وهذا وارد ايضا بالنسبة لأيران . والشروط اللازمة لحصول مثل هذه التطورات هي تطبيق الديموقراطية و تفهم روح المبادئ الفدرالية التي بإمكانها الوصول لحلول مثلى لأوضاع مختلفة من منطقة لأخرى . وعلى كل حال سوف يترتب على تحويل العراق لدولة فدرالية مسؤوليات خاصة لجمهورية كردستان العراقية الاتحادية تجاه الشعب الكردي خارج العراق . ويمكننا ان نتصور مراحل تدريجية من التعاون و التضامن بين اكراد العراق و اكراد ايران و تركيا و سوريا قبل تحقيق ديموقراطية فدرالية في هذه الدول . كما في مجالات اللغة و التعليم و الثقافة و الصحة و المواصلات و التجارة حسب الامكانيات المتوفرة ، وذلك بعلم و مشاركة الدولة الفدرالية العراقية.

10- حول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي و القضية الكردية و الشرق الإسلامي:

قدمت تركيا طلب العضوية للاتحاد الأوربي منذ الستينات ولم تكن أوروبا راغبة به ، فلم يرفض الطلب انما ترك بدون جواب ، فشروط العضوية لم تكن متوفرة لديها . فإن تركيا لا تتقيد بقواعد الديمقراطية داخليا و لاتعترف بالحقوق الكردية و احتلت القسم الشمالي من قبرص بالقوة العسكرية وتعدت الحدود العراقية مرارا ولاسيما منذ بدء ثورة حزب العمال الكردستاني عام 1984 ، كما أن وضعها الاقتصادي و المالي كان يتعارض مع شروط العضوية فكانت في أزمة مالية مستمرة وسياسة الحرب و القمع في كردستان تكلفها بمعدل عشرة مليارات دولار سنويا ، و الليرة التركية تفقد نحو 70 % من قيمتها كل عام بالرغم من المساعدات الغربية . وكانت الطبقة الحاكمة التركية ترى نفسها اوروبية وديموقراطية ، اضافة الى كونها عضوا في الحلف الأطلسي ، فأعتبرت تأخير قبولها شبه إهانة . وفي التسعينات اتخذ كل من البرلمان الأوربي و مجلس أوروبا قرارات متتالية تدعو لوقف القتال في كردستان و الوصول الى حل سياسي للقضية الكردية عن طريق الحوار الديمقراطي بين الدولة التركية و ممثلي الشعب الكردي .

وبعد تهديدات تركيا باجتياح سوريا عسكريا عام 1998 اذا ما بقي الأخ عبدالله اوجلان ضيفا عندها ورفض الدول الأوروبية منحه حق اللجوء ثم القاء القبض عليه في مطلع عام 1999 بتهمة الإرهاب و تسليمه لتركيا اصيب الشعب الكردي بصدمة شديدة . وتلتها صدمة أخرى عندما طلب السيد اوجلان انهاء القتال في كردستان الشمالية و انسحاب قوات حزب العمال (ب

ك ك) لخارج تركيا و اكتفى لحل القضية الكردية بالمطالبة ان تصبح تركيا (جمهورية ديموقراطية) بدون اي طلب اخر يتعلق بمصير الكرد و كردستان . وكانت تركيا الظالمة تدعي نفسها مثلا للديموقراطية (وأم المدنيات البشرية) .

وكانت هذه الحوادث الأليمة جزءا من مخطط تركي تبنته أميركا ويقضي بتصفية الحركة الكردية في كردستان الشمالية تمهيدا لدخول تركيا عضوية الاتحاد الأوربي . وفي إجتماع مجلس (المؤتمر الوطني الكردستاني) في بروكسل صيف عام 1999 اخذنا القرار بأن استراتيجية العمل بطرق سلمية لحل القضية الكردية في تركيا هي استراتيجية صالحة بشرط الاعتراف بوجود الشعب الكردي وحقه في تقرير المصير ، فالشعوب تريد السلام على أن يكون عادلا ، وهذا ماجاء في شريعة المؤتمر . وفي عام 1999 ارسل كاتب هذه السطور باسم المؤتمر الوطني الكردستاني رسائل الى المؤسسات الأوروبية تطالب بحل سلمي ديموقراطي للقضية الوطنية الكردية في تركيا على مرحلتين ، المرحلة الأولى تقضي بقبول تركيا عن طريق دستور جديد بوجود الشعب الكردي في تركيا واسم كردستان و باللغة الكردية كلغة رسمية ، وفي المرحلة الثانية ان تقبل تركيا بواسطة حوار ديموقراطي مع ممثلي الشعب الكردي بحل القضية الكردية على اساس تحويل تركيا لدولة فدرالية - مع جمهورية كردية في منطقة كردستان و جمهورية تركية في بقية المناطق و الاعتراف بحقوق العناصر الأخرى ، وان يتم تحقيق ذلك قبل بدء المفاوضات بين الاتحاد الأوربي و تركيا بغية قبول هذه كعضوة في الاتحاد . وبتاريخ 16 حزيران من عام 2000 كتب هذا الكاتب باسم المؤتمر الوطني الكردستاني رسالة الى رئيس الجمهورية التركية السيد أحمد نجات سزر ، وبها نفس المطالب و الأهداف بغية ترسيخ العلاقات بين

الشعبين التركي و الكردي على أسس سليمة وثابتة من التعاون والاتحاد و الأخاء .

ولكن الذي حدث كان خلاف ذلك ، انما يتوافق مع المؤامرة الدولية على حركة الشعب الكردي التحريرية في كردستان تركيا .فخلافاً لما كان يطلبه البرلمان الأوربي حول الوصول (لحل سياسي) للقضية الكردية بطرق سلمية عن طريق الحوار الديمقراطي وخلافاً للأقتراحات المقدمة مرارا باسم المؤتمر الوطني الكردستاني للمؤسسات الأوربية ، قبل الاتحاد الأوربي في إجتماع قمته في هلسنكي في شهر ديسمبر من عام 1999 ان يوضع اسم تركيا على لائحة الدول الأوربية المرشحة للعضوية بشرط ان تحترم (معايير كوبنهاغن) . وهذه المعايير أو المبادئ كما هو معلوم هي مبادئ عامة تقضي بتطبيق الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية . وفي صيف عام 2000 قدمت اللجنة الأوربية (الكومسيون) كتابيا مشروع الشروط التي يجب على الدول المرشحة تحقيقها قبل بدء المفاوضات في سبيل العضوية ، وكانت هذه الشروط هي نفس الشروط لتركيا و الدول الأخرى المرشحة بدون اي ذكر للقضية الكردية و ضرورة ايجاد حل سياسي لها وبدون ذكر أسم الشعب الكردي و لاحتى "كأقلية " . وعندما عرض المشروع لمناقشة البرلمان الأوربي في شهر آب من عام 2000 أضاف اليه بنودا تطلب الوصول (لحل سياسي لقضية الشعب الكردي) و إرجاع الأكراد الذين هجروا الى مدنهم و قرأهم واعداد تعميمها . ولكن القمة الأوربية لم تأخذ هذه الاضافات بعين الاعتبار وقدمت شروطها لتركيا بدون اي ذكر للکرد و قضيتهم .كما لا يوجد اي ذكر للکرد و القضية الكردية في (البرنامج الوطني) الذي قدمته تركيا للاتحاد الأوربي بغية الاستجابة لمعايير كوبنهاغن .

إذا كان الاتحاد الأوربي لايحترم قرارات برلمانه فكيف يمكن ان يحترم حقوق الشعب الكردي في تركيا ؟ الا يعني هذا ان الشعب الكردي كان في نظر الاتحاد الأوربي شعبا محترما عندما كان يقاتل بقوة السلاح في سبيل حقوقه وانه قد بات غير جدير بالأحترام عندما شاءت الظروف ان يعدل عن القتال بغية الحصول على حقوقه بأساليب سلمية - اساليب سلمية كان الاتحاد الأوربي نفسه يطلب من تركيا و حزب العمال اتباعها؟ من الواضح انه طالما ان الدولة التركية ترفض الاعتراف بوجود شعب اسمه (الشعب الكردي) ضمن حدودها فلا جرأة للدول الأوربية الكبرى العضوة في الاتحاد ان تسميه شعبا و انها تخشى حتى من ذكر اسم (كرد) في الشروط الرسمية التي وضعتها لقبول هذه العضوية .لايستطيع كاتب هذه ان يتخيل موقفا اقل مسؤولية واكثر مراوغة في المبادئ من موقف الاتحاد الأوربي تجاه قضية الشعب الكردي في تركيا .

ان (معايير كوبنهاغن) بشأن تطبيق قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات هي مبادئ عامة و اساسية و يجب احترامها في كافة الدول وليس فقط في اوربا ، ولكنها لا تكفي و لاتصلح في حد ذاتها لحل قضية وطنية تحريرية خطيرة كقضية الشعب الكردي في تركيا ، الذي يبلغ تعداده في هذه الدولة ثلث مجموع سكانها ويشكل الأكثرية الساحقة من سكان كردستان تركيا اي منطقة أوسع مساحة من انكلترا نفسها . واللغة الكردية ليست مهددة لا في العراق ولا ايران و لا حتى سوريا ، ولا حتى بين اكراد روسيا النائية ، ولكنها مهددة في تركيا امام استعمال اللغة التركية الأجنبي وحدها ولا يمكن انقاذها الا بجعلها لغة التدريس الرسمية و الأجيال في منطقة جغرافية معينة هي بطبيعة الحال كردستان

تركيا على اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي التي كانت ستعقد في الشهر الأخير من عام 2002 في كوبنهاغن لكي يصار الى حلها حلا صحيحا كقضية شعب مظلوم. وقررت القمة الأوروبية بدء مفاوضات العضوية مع عشرة دول (اي الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا و بولونيا و هنغاريا و سلوفينيا و دول البلطيق و قبرص و مالطة) ، ولكنها لم تأخذ قرارا بشأن تركيا بل اجلت ذلك الى مابعد سنتين و النظر في المسألة في اجتماع شهر ديسمبر عام 2004 . وبذلك بقي مصير عضوية تركيا او عدم قبولها و بطبيعة الحال مصير الشعب الكردي في تركيا معلقا لمدة سنتين.

الشمالية ، ولو الى جانب التركية ، بشرط ان تكون اللغتين في نفس المستوى وان يفتح التدريس باللغة الكردية في المؤسسات و الجامعات نفس الامكانيات لمستقبل الشبيبة الكردية كاللغة التركية . ولا يمكن تحقيق ذلك عن طريق المبادرات الفردية و النوادي الأهلية انما عن طريق الدولة نفسها ومؤسساتها التعليمية. وبكلمة اخرى ان انقاذ اللغة الكردية في تركيا مرتبط ارتباطا وثيقا بحل سياسي لقضية كردستان تركيا . والدول الديمقراطية تعترف بوجود قومياتها لا كأقليات و جاليات مبعثرة هنا و هناك بل كقوميات لها أرضها و تراثها الثقافي و حقها في الحياة الكريمة و التقدم الاقتصادي و حكم نفسها بنفسها وهذا شأن اسكتلندا و بلاد الغال و ايرلاندا الشمالية الى جانب انكلترا في المملكة المتحدة ، و شأن القوميات الفلامندية و الوالونية و الألمانية في بلجيكا ، و شأن بلاد الباسك و الكاتالان و غيرهم في اسبانيا ، و شأن ولاية كيك و القومية الناطقة بالفرنسية في كندا ، و الأمثلة كثيرة و هي كافية . بل ان نظام صدام حسين الدكتاتوري نفسه كان يعترف بالحقوق الثقافية الكردية و بأسم (كردستان) في قسم من كردستان العراقية و فتح جامعات تدرس باللغة الكردية . فلماذا لا تقبل تركيا التي تدعي نفسها " دولة ديموقراطية " بما تقبل به كافة هذه الدول وما قبل به حتى صدام حسين - شكليا و جزئيا ، في الوقت الذي كان يستعمل به الغازات الخائقة ضد اكراد العراق ؟ ولكن تركيا نفسها قد ارتكبت ضد الشعب الكردي خلال ثمانين عاما من اعمال التشريد و القتل اكثر مما ارتكبه صدام حسين ضد اكراد العراق خلال ثلاثين عاما .

ومرة اخرى طلبنا باسم المؤتمر الوطني الكردستاني من رئيس اللجنة الأوروبية (السيد رومانو برودي Romano Prodi) ان يتفضل بعرض مطالبينا من اجل حل القضية الكردية في

11 . مستقبل الكرد والشعوب الشرقية الأخرى هو الشرق الإسلامي وليس اوربا و الغرب :

كتب في هذه الأثناء السيد ف . جيسكار دي ستان ، الرئيس الفرنسي للجنة العليا لوضع دستور الاتحاد الأوربي في مقالة له بصحيفة (الموند) قائلا " بأن تركيا ليست دولة اوربية " ثم كرر ذلك على التلفزيون الفرنسي في شهر نيسان عام 2003 قائلا " بأن خمسة بالمائة فقط من ارض الدولة التركية هو في القارة الأوربية وخمسة وتسعين بالمائة هو آسيوي " ، مما أثار غضب و احتجاج الأوساط التركية الحاكمة . وكان رئيس الحكومة الألمانية السابق السيد هيلموت شميدث ، في تصريحه لصحيفة برلينية آخر يوم من عام 2000 (وسبق ذكره) قد ذكر ايضا " بأن قبول تركيا كمرشحة للعضوية كان خطأ كبيرا لأن عضويتها ستجلب النزاع الكردي - التركي الى الساحة الأوربية وتكلف أوربا على الصعيد المالي ثمنا باهظا " . وصرحت السيدة مارغريت ثاتشر عندما كانت رئيسة للحكومة البريطانية من طرفها " بأن تركيا ليست دولة اوربية و لاديموقراطية " . ومقاله هؤلاء الأقطاب علنا يمثل مايفكر به اقطاب اوربيون آخرون في قرارة انفسهم انما لاجراً لهم لذكره حفظا للمصالح التجارية واستجابة للضغوط الأميركية لصالح تركيا.

والفروق بين تركيا و معظم دول الاتحاد الأوربي تتعدى قضايا الديموقراطية و حقوق الإنسان ، وضخامة الثروة و الإنتاج و مستوى الحياة و توزيع الثروة بين الأفراد الى طراز الحياة و الثقافة و التقاليد ، فالجماهير التركية و طبقاتها العاملة في طراز حياتها و تقاليدها بقيت شرقية و اسلامية ، خلافا للطبقة

البورجوازية الحاكمة التي اصبحت اوربية شكلا فقط . ويلاحظ ذلك في حياة الجاليات التركية العديدة في اوربا . فباستثناء عدد محدود من الذين تطبعوا لحد ما بالحياة الأوربية و لاسيما في الجيل التركي الذي ولد في المهجر ، تعيش هذه الجاليات في قلب اوربا وفيما يتعلق بمكانة المرأة في المجتمع و عادات الطعام و الزواج على الطريقة التركية و الشرقية التقليدية ، ومعظم ابنائها لا يتعلمون لغة البلد الأوربي الذي يعيشون به و لايهتمون بالحياة الثقافية او الفنية او السياسية او الرياضية الأوربية، بل يعيشون في حلقة مغلقة فيما بينهم لهم مطاعهم و انتاجاتهم التركية و لا يقرأون سوى الصحف التركية . ولا تختلف الجماهير الكردية في هذا عن الجماهير التركية أكانت في الوطن ام في ديار الهجرة، فقد بقي المجتمع الكردي مجتمعا شرقيا و اسلاميا ، ولعل الفرق الوحيد بينهما هو ان الجاليات الكردية في اوربا ، وهي ايضا كثيرة العدد، لا تختلط مع الجاليات التركية ، بل هناك قطيعة بينهما ، ليس بسبب العادات و التقاليد ، فانها متشابهة ، بل لأسباب سياسية و نفسية ، لوجود قضية وطنية في كردستان مازالت بدون حلول و بحاجة للمساندة و العمل.

من نتائج القوانين الأساسية المتبعة في الاتحاد الأوربي على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي كان ايجاد (سوق اوربية حرة واحدة) عن طريق الغاء الحدود بين الدول العضوة امام استيراد و تصدير المنتجات الزراعية و الصناعية و أمام تنقل الأفراد و اقامتهم في اية دولة عضوة لممارسة مهنتهم و العمل فيها . وقد ادى ذلك شيئا فشيئا الى اعادة توزيع الثروة و فرص العمل من الدول العضوة القوية الأقتصاد كآلمانيا و فرنسا و بريطانيا لصالح الدول الأقل ثروة و تقدما كاليونان و البرتغال و

ايرلاندا و اسبانيا، وكان من نتائج ذلك عمليا تقدم الأقتصاد مع غلاء الاسعار في الدول الفقيرة وتدهوره في الدول الغنية كما حدث في ألمانيا مثلا ولحد ما في فرنسا. وتعاني ألمانيا حاليا من أزمة إقتصادية و إجتماعية بليغة اذ نجدها بها 4,6 مليون من الألمان العاطلين عن العمل و 7,3 مليون من الأجانب (غير الألمان) الذين يعملون بها او يعيشون بمساعدات إجتماعية المانية بدون عمل ، وبين هؤلاء 28 % اتوا من تركيا و استقروا في المانيا كيد عاملة ، تركا وكردا ، وهذا ماحدى بسويسرا لرفض عضوية الأتحاد الأوربي في حين انها عقدة مواصلات بين شمال و جنوب اوربا.

وبكلمة اخرى ان إصرار تركيا على الانضمام للأتحاد الأوربي يجب تفسيره ، قبل ادعاءاتها بانها اوربية ، برغبتها في فتح الحدود الأوربية على مصراعيها ، امام المحاصيل الزراعية التركية الرخيصة الثمن (مما سوف يؤدي الى قتل الزراعة الأوربية) و أمام اليد العاملة التركية (والكردية) لمجئ ملايين اخرى من العمال او من اصحاب المهن الحرة (كالمهندسين و الأطباء) من تركيا للأقامة في اوربا و العمل بها - او أخذ بدل البطالة عن العمل من اوربا.

لقد انتهت اللجنة الأوربية العليا لوضع دستور الأتحاد الأوربي ، التي يترأسها السيد ف . جيسكار دي ستان ، اعمالها وهذه السطور تحت الكتابة ، اي في اوائل حزيران من عام 2003 ، وسوف يعرض مشروع الدستور لموافقة هيئات الأتحاد و الدول العضوة خلال هذا العام وهو يقول بأن الأتحاد الأوربي يتألف من 25 دولة ، اي بدون تركيا حاليا (وقد جاء ذكر اهم نقاط المشروع اعلاه) ، مما يشير بأن الموعد الذي اعطي لتركيا لأعادة فحص طلب عضويتها في شهر ديسمبر من عام

2004 قد يكون فارغ المحتوى ، ولكن هذا ليس اكيدا فتركيا ليست وحدها في (قاعة الأنتظار) انما برفقة دول اخرى لم تقبل حتى الآن ومنها بلغاريا و رومانيا و البانيا. ولاشك بأن تركيا سوف تصر على طلبها ، انما من المحتمل بانها لن تحظى هذه المرة بتأييد اميركا لدى الدول الأوربية، فان الحكومة التركية الحالية التي يترأسها السيد (اردوغان) وهو زعيم (حزب العدالة والتنمية) الأسلامي الجديد الذي خرج ظافرا في الأنتخابات النيابية التركية في شهر نوفمبر عام 2002 ، قد رفض السماح للقوى الأميركية استعمال الأراضي التركية لفتح جبهة في شمال العراق في الحرب التي ادت للأطاحة بنظام صدام حسين . فاستغنت اميركا عن ذلك و عدلت ستراتيجية الحرب بدون المرور بالأراضي التركية ، وقد لا تنسى اميركا " هذه الخيانة " من قبل دولة حليفة ظلت تمددها بالمال و السلاح خلال نصف قرن.

بعد الصعوبات المرة التي عرفتتها الحركة التحررية الكردية في تركيا منذ عام 1999 ، وجاء ذكرها ، ركز معظم العاملين في الحركة آمالهم في قبول تركيا ببعض التنازلات البسيطة لصالح الحقوق الكردية ضمن نطاق (مبادئ كوبنهاغن) تحت ضغط الدول الأوربية . وكان كاتب هذه السطور من الأوائل الذين وجدوا ان هذه المبادئ ليس من شأنها في حد ذاتها حل القضية الوطنية ولم يشأ بالتالي دمج المطالب الكردية الأساسية حول مصير كردستان كوطن الشعب الكردي و بشأن اللغة الكردية كلغة رسمية في ضباب " الديموقراطية التركية " ، وهي بدون اساس و لاتقاليد لها . كان بدون جدوى استجداء بعض الحقوق الكردية من الأتحاد الأوربي مع الأمل في ان الأتحاد سوف يقبل بعضوية الدولة التركية في حين ان نفاقه كان قد بلغ درجة

بحيث انه لم يجرأ على ذكر اسم (كرد) و القضية الكردية ضمن الشروط التي اشترط على تركيا تنفيذها .

لنفرض ان اوروبا سوف تقبل عضوية تركيا في الأتحاد وان تركيا سوف تكون قد قبلت احترام (معايير كوبنهاغن) - وهذا ماتدعي به منذ الآن خلافا للواقع - فإن نتائج ذلك ستكون كما يلي:

1. لن يكون من شأن (مبادئ كوبنهاغن) ، اذا ماطبقت حل القضية الوطنية الكردية في تركيا ، كما جاء.
2. سوف تمتد حدود الأتحاد الأوربي ، عبر تركيا و كردستان الشمالية و الغربية ، الى الحدود السورية ، والعراقية و الأيرانية و الأرمنية ، مما يضع هذه الدول امام قضايا وتحديات جديدة لم تكن في الحسبان و قد لاتمكن من مواجهتها .
3. سوف تصبح كردستان تركيا جزءا من أوربا و تبقى اجزاء كردستان الأخرى آسيوية ، اي أن نصف الأمة الكردية سوف يعتبر اوربيا ونصفها الآخر يبقى آسيويا . وهذه نتيجة غير معقولة وتخالف الواقع بالنسبة لشعب واحد له نفس الوطن ونفس اللغة و تطلعات مشتركة للمستقبل .
4. سيعني ذلك عمليا انكار حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه في كافة أجزاء بلاده وسد الطريق لوحده في المستقبل . ولكننا نعلم ان حق الشعب الكردي في تقرير مصيره يفوق حق اي طرف آخر على أرض هذا الوطن ، اكان هذا الطرف دولة أو مجموعة من الدول كالأتحاد الأوربي . وقد راينا في العام المنصرم بأن اوربا انكرت على مراكش ملكية صخرة خالية من السكان اسمها (جزيرة ليلى) تقع على بعد بضعة مئات من الأمتار من شاطئها بحجة انها اسبانية اي اوربية .

ان كردستان تقع في آسيا الجنوبية - الغربية و الشعب الكردي بمجموعه ينتمي لمجموعة الشعوب الشرقية - الإسلامية ، وليس لأوربا ، والمقصود هنا بالمجموعة الشرقية - الإسلامية هو بمعناها الحضاري الأوسع الذي ساهم الكرد في بنائه ، وليس مجرد المعنى الديني ، فقد ساهم في بناء هذه الحضارة شعوب شرقية لم تكن مسلمة ، كالأشوريين والكلدان.

وهذا صحيح ايضا بالنسبة للأكثرية الساحقة من الشعب التركي فهي تنتمي لنفس المجموعة ، خلافا لما يدعيه الحزب " الإسلامي " الذي يحكم تركيا حاليا ويعمل لربطها باوروبا و ليس بالشرق . ولكن الأتناء للحضارة الشرقية لا يعني تبني نظرية (ولاية الفقيه) و لا التعصب القومي الأعمى كما فعل صدام حسين وكما تفعل تركيا منذ ثمانين عاما ، كما لا يعني عبادة شخص كان اسمه مصطفى كمال ثم اطلق عليه لقب " أتاتورك " (اي أب الأتراك) . ان عبادة شخص ذهب زمانه تدل على الجمود الفكري و انعدام الديموقراطية . لم يجعل البريطانيون من تشرشل و لا الفرنسيون من ديغول ابا لهم ، وهذا يعني حرية الفكر . وعلى كل حال لن يصبح مصطفى كمال ابا للشعب الكردي في تركيا .

وانتماء الشعب الكردي للمجموعة الشرقية - الإسلامية ، كالعرب و الترك و الأيرانيين ، لايعني اغلاق كافة الأبواب في وجه اوربا ، فان زمن (تصادم الحضارات) قد ولى ، انما ينبغي على الأتحاد الأوربي اذا ما اراد انشاء علاقات مع الكرد ان يعترف بهويتهم الجماعية كشعب له شخصيته القومية و تراثه الثقافي الخاص وحقه في تقرير المصير في مجموعة الشعوب الشرقية- الإسلامية ، وعلاقات مع كافة هذه الشعوب ، فإذا تم ذلك قد يصبح ممكنا بناء شئ جديد ، بكامل الحرية و ليس بالأكراه.

كما بدت مواقفها السلبية بشكل واضح تجاه كرد العراق والحركة الديمقراطية العراقية. ولكن النهضة الكردية في كردستان الشمالية، بعد سنوات القتال، هي أساساً يقظة فكرية ونفسية لا يمكن لأية دولة النيل منها بالبطش والتنكيل. لقد أن الاوان ان تعدل تركيا عن عقلية عام 1923 وان تعترف بحقيقة هذا اليوم، بوجود الشعب الكردي وما يترتب عليه من حقوق. فإذا ما حدث ذلك بالسلام وروح العصر فلسوف تتبدد الغيوم التي تلبدت في سماء العلاقات الكردية التركية. وهذا ما يطلب من تركيا القيام به، لكي تفتح صفحة بيضاء ناصعة في تاريخ هذه العلاقات، ومع الشعوب الأخرى المجاورة.

في العالم الحالي الذي تقلصت به المسافات وكادت ان تزول الحدود يبدو لازماً التوصل لنوع من التعايش بين الشرق والغرب لمصلحة الجميع و الاحترام المتبادل . ولا يمكن ان يبني هذا التعايش على اساس (نيوإمبريالية) لا مكان لها في هذا العصر . ولكن الشرق يجب ان يغير ويجدد نفسه ، وان يعترف بواقع الشعب الكردي ، ويجب على الشعب الكردي نفسه ان يجدد و يوحد قواه وأن يبدأ باحترام شخصيته و التكلم بلغته أو تعلمها في حالة تكلمه بلغة من يظلمه كما حدث لقسم كبير من أبناء الكرد في تركيا ، والا يقبل باي وضع او اي حل لا يحقق له كامل المساواة مع الشعوب الشرقية المجاورة ، وهذه المساواة هي مفتاح الحل و الطريق الذي لا بد من سلوكه لبناء شرق جديد له الطاقة لمحاورة الغرب كاندل لنلد . وللعراق دور كبير في بناء هذا الشرق بشرط ان يحسن العراقيون بناء العراق الجديد

عصمت شريف وانلي

لوزان ، في 9 حزيران عام 2003

انما يتعداري بناء بين الشرق و الغرب بدون مشاركة الشعب التركي .والعقدة في هذا ان الشعب التركي قد فقد هويته ، فحكامه يريدونه أوروبيا و اوروبا تعرفه شرقيا اسلاميا في اخلاقه و تراثه . ليس له سوى موطن قدم على حافة اوروبا ، ومما زاد الأمر تعقيدا هو ان حكام تركيا قد اقتبسوا من اوربا مفهوم "الدولة الأمة " و التعصب القومي ، دون التقاليد الديموقراطية ، منذ بداية القرن العشرين ، وما زالوا يعيشون في هذا المنطق حتى هذا اليوم . والتعصب القومي و الغدر بالجار تتعارض مع التقاليد الشرقية و الإسلامية . وقد يكون لأوروبا ، اذا ما صدقت ، الطاقة في دفع الشعب التركي لأسترجاع شخصيته .فادعاء اوربا في توسيع حدودها حتى كردستان و العراق و ايران هو ادعاء عجيب. ومن الأجدر بالشعوب و الأمم الشرقية ان تعمل لأتحاد فيما بينها على أسس الديموقراطية و المساواة ومن شأنه حل القضية الوطنية الكردية ، ولا يمكن الوصول لأتحاد شرقي خلاف ذلك فكردستان هي قلب الشرق وعموده الفقري ومخزن مياهاه . ومهما يكن لا يليق بالترك ان يطلبوا مكانا على مائدة لم يدعوا اليها و لا يرغب اهلها بصحبتهم ولا بالكرد ان يدخلوا في ذيل الترك لتجديفة فئات المائدة الأوروبية.

لا حاجة للذكر بأن النقد الذي جاء في هذه الصفحات بشأن المواقف التركية لا يستهدف الشعب التركي نفسه، انما سياسة الأوساط العسكرية والسياسية التي تحكمه والتي تحدد بفضل سيطرتها على وسائل الاعلام، او عجز هذه تجاهها، مواقف الجماهير التركية لحد كبير تجاه القضية الكردية، داخل تركيا وخارجها. لقد تحجرت هذه السياسة خلال ثمانين عاماً على انكار وجود الشعب الكردي وانكار حقوقه ومحاربة نهضته،

12- ملحق : فوضى وعمليات ارهابية فى العراق.

السلام بعد الحرب وهي تجهل اللغة. كان الحزبان الرئيسيان فى العراق (أ. و . ك) و (ح . د . ك) قد اقترحا سوية ارسال قوة شرطة مؤلفة من عشرة آلاف رجل من كردستان لحفظ الامن فى المنطقة الوسطى، ويبدو ان الاقتراح لم يلق اذناً صاغية من قبل الحاكم الامريكى Paul Bremer .

كان من المتوقع حقاً إن (المرحلة الإنتقالية) سوف تدوم أكثر من بضعة أشهر بعد سقوط الدكتاتورية، وقد قامت الإدارة الأمريكية بتشكيل (مجلس حكم مؤقت) من خمسة وعشرين شخصاً يمثلون كافة قوى المعارضة الديمقراطية التي أشتركت فى كونفرانس لندن والأكثرية

الساحقة من العراقيين ، ولكنها لم توفر له الظروف المناسبة لأتجاز مهمته ووضع أسس العراق الجديد . ويصطدم هذا المجلس حالياً بصعوبات مختلفة منها عدم وجود أية علاقة رسمية بينه وبين الأمم المتحدة كضمان دولي لسلطته وشحة المصادر المالية اللازمة لتحقيق مهماته وإنهيار إدارات الدولة – ما عدا المنطقة المحررة من كردستان- ، وتهديد منشآت النفط من قبل العصابات الصدامية و ضرب بعض أنابيه بين آبار كركوك والبحر الأبيض عبر أراضي الدولة التركية (كردستان الشمالية) فى حين إن إعمار العراق سيتوقف على موارد النفط. ومن هذه الصعوبات تردد أمريكا أمام السياسة الواجب إتباعها تجاه دول المنطقة التي لا تريد فى أية حال بروز عراق ديموقراطي و فدرالي .

وتشهد المنطقة حالياً تجديداً "لحلف مقدس" موضوعي بين تركيا و إيران ما لبث أن أتبعه الحكم الدكتاتوري فى سوريا يهدف لخلق المشاكل والفتن بواسطة العملاء أمام مسيرة

لقد مضت عدة اشهر منذ سقوط الدكتاتورية فى العراق بدون ان ينجلي مستقبل البلد بسبب ترددات الحكومة الامريكية فى المسيرة الواجب اتباعها وعدم تمكن قواها من القاء القبض على صدام حسين، مما سمح للدكتاتور الفار من العدالة واتباعه القيام بعمليات ارهابية فى (المثلث السنّي) وسط العراق (منطقة بغداد – فلوجة – الرمادي) ، ويعتقد الاخصائيون ان هذه العمليات تجري بمشاركة عناصر من (القاعدة) التي يتزعمها اسامة بن لادن، وهو فار آخر من العدالة. ويؤدي مقتل جنود امريكيين تقريباً كل يوم – بعد اعلان انتهاء الحرب – لغضب ذويهم وتساؤلات فى اوساط الاعلام الامريكية والعالمية. وتثير الفوضى السائدة قلق العراقيين وتأخير الاجراءات السياسية اللازمة لاعادة الحياة الطبيعية وانشاء عراق ديموقراطي وفدرالى. وبلغت البلبلة ذروتها عندما نسف الارهابيون البعثيون مقر الامم المتحدة فى بغداد يوم 19 آب الحالى فقتل تحت الانقاض 23 من موظفي المنظمة الدولية، منهم رئيس البعثة، وجرح قرابة مائة شخص فى حين ان هذه البعثة كانت قد اخذت مكائنها فى بغداد بموافقة الحلف الامريكى – البريطانى للمساهمة فى اعمار البلاد. وجاءت هذه العملية عقب انفجار استهدف مقر السفارة الاردنية فى بغداد ومقتل العديد من المدنيين فى الوقت الذي كان به الاردن يعمل دائماً لتخفيف آلام الشعب العراقي.

من الواضح ان القوى العسكرية الامريكية – البريطانية التي اطاحت بالنظام الدكتاتوري بسرعة لم يتوقعها العالم، ليست مؤهلة للقيام بدور (شرطة الامن) فى العراق فلا تجربة لها لربح

(مجلس الحكم المؤقت) أو المجالس البلدية والحيلولة دون أي حل ديموقراطي فدرالي للقضية الكردية وعلى أساس حق تقرير المصير في العراق أو خارج العراق .

وقد جاء أعلاه في حلب بحث وجود فئات تركمانية في كركوك تتصرف كعميلة لتركيا وهي الآن تعمل لعرقلة أعمال المجلس الذي وضع لرئاسة هذه المنطقة برئاسة حاكم كردي ومشاركة تركمان آخرين ديموقراطيين مخلصين للعراق وممثلين للعرب و الآشوريين الكلدانيين في المنطقة .

وفي شهر تموز 2003 دعت تركيا رؤساء عشائر عربية تقيم في غرب المنطقة (عشائر عبيد وجبور) لزيارة أنقرة وبعد رجوعهم بدأ هؤلاء بالدعاية لتركيا و الإشادة " بفضائل حكمتها " بغية إثارة الشقاق بين الأكثرية الكردية وبقية العناصر في المحافظة.

القسم الثاني

نداء لأجل حركة ديمقراطية لأتحد و
نهضة الأمم الشرقية

2. من باب المقدمة:

كان كاتب هذه السطور عندما غادر الشرق للدراسة في سويسرا قبل ما ينيف عن نصف قرن, ثم البقاء في أوروبا, بدون استقرار حقاً, يجمع بين الثقافتين العربية والفرنسية ويحسن الأنكليزية, لم يتعلم الكردية الا قبل سنوات في ديار الهجرة, مع شئ من الألمانية, بدون أن يحسن معرفتها كالعربية. ولد في عائلة كردية مسلمة وسنية في حي الأكراد في دمشق من أبوين كان أبواهما قد هاجرا من كردستان العثمانية (حالياً في تركيا) للاستقرار في ذلك الحي من (شام شريف), في أواخر القرن التاسع عشر, حسب عادة كردية قديمة مازالت مستمرة. إذ يرجع تأريخ حي الأكراد في دمشق, على سفح جبل قاسيون, على الأقل الى العهد الأيوبي. بل تعلم هذا الكاتب كتابة اللغة العربية في مدرسة ابتدائية تسمى (مدرسة الصاحبة) تقع في هذا الحي. بناؤها من الحجر الصلد وعلى جدارها الأمامي فوق المدخل كتابة محفورة باللغة العربية تشير الى أن (الصاحبة) هذه التي شيّدت البناء كانت أختاً للسلطان صلاح الدين الأيوبي (السيدة عادلة خاتون إذا ما صحت ذاكرتي). كان الوالد رحمه الله ضابطاً عسكرياً ويحسن العربية والكردية والفرنسية, ولكن الأسرة لم تكن متعبدة, ماعدا الوالدة رحمها الله التي كانت تصوم في شهر رمضان وتتوجه لعون الله في كل مناسبة, أو بدون مناسبة, حسب عادة متأصلة لعموم الشرقيين.

ومنذ سن المراهقة في دمشق, تركت ممارسة الصيام في شهر رمضان, وأصبحت علماني التفكير أثق بعلوم الطبيعة, لا اهتمام لي ولا عقيدة (بما وراء الطبيعة) ولا أكن كثير الاحترام لرجال الدين المحترفين, حسب تقاليد المدرسة الفرنسية التي خلفتها ثورة 1789. وكنت "قومياً كردياً" عنيداً, مولعاً بالتأريخ, مما كان يثير قلق الوالد المستمر. وبعد

نداء

لأجل حركة ديمقراطية لأتحاد و نهضة الأمم الشرقية

1. فاتحة:

أخذ القلم و القلب مفعم بالأسى للجرعة التي أدت بحياة آية الله محمد باقر الحكيم رأس أهل الشيعة و مقتل 82 منهم و جرح منتين رجالاً و نساءً و أطفالاً بتفجير سيارة مفخخة بعد صلاة يوم الجمعة 29 آب أمام العتبات المقدسة لجامع الأمام علي في النجف. جريمة هالت على العراقيين و المسلمين و ضربت في الرأس عائلة (الحكيم) الشريفة اقترفها أناس لا شرف لهم ولا دين ولا وطنية, تعزى لجماعة صدام حسين الذين سبق لهم التنكيل بأهل الشيعة, ولعلها من شنائع جماعة (القاعدة), التي تنشط الآن في العراق لمساندة الدكتاتور الهارب من العدالة.

كان الفقيد الشهيد علامة في الفقه و سياسياً كثير الأتزان ناضل طوال سنوات ضد نظام صدام حسين و أحد أقطاب المعارضة العراقية التي إشتراك في كونفرانس لندن بصفته رئيساً (للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق). وبعد سقوط الدكتاتور عاد للعراق ولكنه أثر عدم الأنخراط في العمل السياسي المباشر فترك لأحد ذويه تمثيل حركته في (مجلس الحكم المؤقت) واستأنف تعليم العلوم الدينية في مدينته.

انتهاء الدراسة الثانوية- في مدرسة التجهيز الأولى في دمشق- والحصول على البكالوريا السورية، لم أشأ الدراسة في جامعة دمشق، بل أمضيت أكثر من سنتين في بيروت، مسجلاً في الوقت ذاته في الجامعة الأمريكية والجامعة اليسوعية، قبل مغادرتي سوريا ولبنان لآتمام الدراسة في جامعات لوزان وجنيف. هل كان ذلك هجرة لشرق متزمت ومكبل بتقاليد بالية ترجع للقرون الوسطى، وتلبية لنداء غرب كنت في الواقع أعيشه فكرياً بل في تصرفاتي الشخصية منذ أن كنت فتى في دمشق؟ وهل كاتب هذه السطور مؤهل للتوجه بنداء الأمم الشرق؟ عندما وطأت أرض سويسرا لأول مرة في آخر عام 1948 شعرت وكأنني في بلدي وفي مجتمع لست غريباً عنه، فالبلد كان هادئاً ينعم برخاء لا تبدو فيه مظاهر الترف أو الفقر، شوارع المدينة نظيفة وخالية من الغبار والضجيج ومن المتسولين والمبتورين. الأرياف ضاحكة والقرى أشبه بمدن صغيرة معبدة الطرق، الناس لطفاء يقولون الحقيقة ببساطة طبيعية لا مبالغة ولا إخفاء فيها، الأمن مستتباً والمجتمع منظماً يعمل كالساعة الدقيقة لا مظاهرات به ولا عنف. وجدت بلداً مكوناً من أقوام مختلفة لكل منها مكانه و أرضه ولغته، علمه ودستوره، وبينها احترام متبادل وتماسك حسب نظام فدرالي وديمقراطية عريقة. فشتان ما بين هذا البلد وبلدان الشرق. عندما ذهبت لمدينة برن العاصمة السويسرية لأول مرة دخلت إحدى المقاهي لشرب القهوة فوجدت به أعضاء (المجلس الفدرالي) أي الحكومة السويسرية يتناولون القهوة على مائدة مجاورة كأناس عاديين، لا حرس برفقتهم، ثم عادوا لدوائرههم مشياً على الأقدام. فشتان ما بينهم وبين دكتاتوريات الشرق التي تتحصن بقصور أشبه بالقلاع، ترفعاً على الشعب وخوفاً منه. بعد زيارة لباريس عام 1949 نسيت معطفي في قطار

الرجوع الى لوزان، وغاب عني ذلك، وأستمر القطار حتى الحدود الألمانية والمعطف به لم يسرقه أحد. وفي اليوم التالي جاءني هاتف من شرطة محطة لوزان يطلب مني الذهاب لأسترجاع المعطف وبه جواز سفري السوري. ولم يكن الجواز يحمل أي عنوان لي عدا الاسم والجنسية، أي أن موظفي القطار قد سلموا المعطف ومحتواه لشرطة الحدود وهذه أخبرت الدوائر المختصة في برن فعرف عنواني وجئ لي بالمعطف والجواز بعد أقل من 24 ساعة من تلك الغفوة. وفي أحياء المدن السويسرية البعيدة عن المركز يمكن لأي انسان شراء الصحف اليومية بأخذها من صناديق مفتوحة ومحمية من المطر ووضع ثمنها في علبة خاصة بدون حضور أي بائع وأية مراقبة. فالثقة هي القاعدة.

بعد طلبي للتجنس بالجنسية السويسرية في أواخر الستينات سألتني سيدة في لجنة برلمانية سويسرية للنظر في الطلب "كيف تريد أن تصبح سويسرياً والصحف تشير الى أنك كردي معروف؟" فقلت لها بأن المسألة ليست فقط مسألة قانون نظراً لشعوري بكوني سويسرياً أ حصلت على الجنسية السويسرية أم لا "ولكنني لا أستطيع أن أصبح سويسرياً مثلك فقد ولدت كردياً وشرقياً وسابقاً مخلصاً لهذه الأصول كما للبلد الذي أعيش به." هذا ما كنت أشعر به و لعل الجواب نال الأستحسان فحصلت على الجنسية، وهي لا تعطى لكل من يرغب.

قد يتعذر وجود شرقي عاش في أوروبا أكثر "أوربية" في طراز حياته ومظهره وسلوكه اليومي وطرق تفكيره من كاتب هذه السطور، ولكنني لم أصبح ولن أصبح أوربياً، بل يزيدني تتابع السنين تعلقاً بالأصول الشرقية والكردية وبالحضارة الإسلامية بمعناها الأوسع، وتزيدني الأبحاث معرفة

بهذه الحضارة. فعندما كانت العلوم تنير سماء الشرق ولاسيما في العهد العباسي كان الغرب يعيش في ظلمات العصور الوسطى. مازلت علماني التفكير وعاجزاً عن الأحاطة (بما وراء الطبيعة), ولا حيلة لي في ذلك, وقد يتعذر علي تلاوة آية كاملة من القرآن الكريم عن ظهر قلب, ولكنني بتُّ أحمل لأولئك الذين يتبعون في حياتهم السنة القائلة "أعمل لدنياك وكأنك تعيش أبداً ولاخرتك وكأنك تموت غداً" احتراماً لا يخلو من اعجاب.

لم أنقطع في بلاد الهجرة يوماً واحداً عن التفكير والعمل لحرية الشعب الكردي, ولم أشأ بعد حصولي على ثلاثة شهادات من جامعات سويسرا والتدريس مدة في جامعة السوربون في باريس, ثم الحصول على الجنسية السويسرية, أن أنعم بحياة وثيرة, بل تابعت مسيرة صاعدة تحفها الأخطار, فلا أستطيع تحمل الظلم ولا أحب السلام الا عادلاً. ومن أنكر أصله فلا أصل له وكرامة الأنسان من كرامة أهله. ومع الزمن تفتحت قوميتي الى سعي للعدالة والمساواة والكرامة والحرية. الا يقل القرآن الكريم "وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا", "وأمركم شورى بينكم"? الا يأمر المتاب بالتعددية والديمقراطية؟

3. مع حضرة آية الله خميني:

أعطي لي موعد مع آية الله الأمام خميني يوم 5 آذار 1979 في مدينة قم, بدون تحديد الساعة, أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من عودته من فرنسا. وكنت كتبت له رسالة تهنئة بنجاح الثورة الإسلامية وفرار الشاه وطلبت بها ألا تهاجم الحكومة الإسلامية الحزب الديمقراطي الكردستاني-أيران الذي كان يسيطر على قسم كبير من كردستان الشرقية بالمشاركة مع منظمة (الكومل) اليسارية الكردية, بل أن تُعين الشعب الكردي وهو من مستضعفي الإسلام. وحمل الرسالة صديق إيراني لي من جنيف وسلمها لحاشيته فأمر الأمام أن أسافر لمقابلته. فأخذت أول طائرة من جنيف ل طهران, مليناً بالأمال, وفي هرعي لم أفكر بالفيزا اللازم دمغها على جواز سفري الذي يحمل الصليب السويسري. ولكن (باسداران) مطار مهاباد خدموني بمجرد قولتي بأنني كنت ضيف حضرة الأمام, إذ كنت لا أحمل دعوة كتابية بل وصلتني بهاتف من قبل صديقي الإيراني الذي حمل الرسالة, وكان بانتظاري في قاعة الوصول, فأصبحت ضيف أهله الكرام. وفي اليوم التالي سافرنا سوية بسيارة لأهله لمدينة قم, وهي لأهل الشيعة بمثابة النجف في العراق. وبات الصديق رفيقاً عزيزاً يشاطر أمالي, وعند اللزوم مترجماً بين الفارسية والفرنسية, ولأسميه الدكتور علي فقد كان طبيباً. وصلنا لدار الأمام بعيد الساعة العاشرة صباحاً وكانت من طابق واحد لا تختلف عن بيوت الجيران. كان وصولنا منتظراً فرحب بنا حجة الإسلام أحمد (ابن الأمام البكر) وقام بواجبات الضيافة وأعتذر بأن والده كان منعزلاً في الصلاة. أجلسنا في مكان الصدارة في غرفة الضيوف وكان بها عدد من رجال الدين قدم أحدهم نفسه بعربية فصيحة باسم الملا محمود وقال أنه قد جاء

لخدمتي. وكان آخر جاراَ للأمام ومن الباسداران وانتقد مطالبية الأكراد بالحكم الذاتي قائلًا "بأننا جميعاً مسلمون"، فأجيبته بأنه يتكلم كما في عهد الشاه. كانت الغرفة تخلو من المقاعد، مؤثثة بسجاد ومخدات، وكنت قد فقدت عادة الجلوس متربعاَ على سجاد الأرض كما في بلاد الشرق، جلسة تؤذي ركبتي ولا أتحملها أكثر من ساعة واحدة. فقامت أتمشى في الغرفة وكانت واسعة، فعلق رجال الدين الحاضرين من باب المزاح "بأنني قد أصبحت أوروبياً"، فأجبتهم مازحاً "ركبتي نعم، أما القلب فقد بقي مسلماً". وصل وقت الغذاء في نحو الساعة الواحدة بعد الظهر، فتناولناه في غرفة أخرى جلوساً على السجاد على الطريقة الشرقية، أطباقاً من اللحم والخضار والأرز (آب كوشت بالفارسية)، وكان الملا محمود يتناوله برفقتي فقال: "لا يأكلون اللحم في دار الإمام، ولكن هذا اليوم كان استثنائياً". وبعد العودة لقاعة الضيوف استمر النقاش ساعات وتتابع مجئ ثم ذهاب عدد من كبار رجال الحكم، وقيل لي بأن أحدهم كان الخليلي. وقمت مرة أخرى أتمشى ترويحاً عن النفس، فأمر حجة الإسلام أحمد بفراش وضع في منتصف القاعة وطلب مني أن أتمدّد عليه، فرفضت فأصر و أصر كافة الحاضرين، فتمدّدت خجلاً من نفسي. وكانت الساعة نحو الرابعة بعد الظهر. واستمر النقاش حولي وأنا بين الغفو واليقظة، ولعلي غفوت لحظة. وقبيل الخامسة جاءني حجة الإسلام قائلًا "حانت ساعة اللقاء". فنهضت ووضعت حذائي مسرعاً وسألت "بأية لغة يجب أن أتكلّم مع حضرة الإمام؟" وأقترحت العربية، فنصحتني الحاشية أن أتكلّم الفرنسية برفقة الدكتور علي كمترجم. وكانت فرنسا ولغتها موضع الثناء في الجمهورية الإسلامية.

كان اللقاء في (جامع الفيضية) في مركز المدينة، وهو بمدارسه الدينية بمثابة الأزهر في القاهرة. ذهبنا للمكان مشياً

برفقة اثنين من الباسداران (حرس الثورة الإسلامية). مشيت صامتاً أحاول تركيز الفكر على الآيات القرآنية التي كان بأعتقادي يجب تلاوتها أمام حضرة الإمام، وكنت قد جلبت من زيارة لمعمر القذافي في طرابلس الغرب أعداداً من الكتاب المقدس وكتب التفسير بلغات مختلفة مازالت تحتل مكان الصدارة في مكتبتي الخاصة في لوزان. وأعدت قراءة الآيات اللازمة قبل أخذ الطائرة من جنيف، تحضيراً للقاء. ولدى الأقتراب من الفيضية تعالي في السماء ضجيج خافت عجيب، ثم تبين أنه كان (يوم المرأة). وكانت آلاف من النساء قد جاءت من أقاصي إيران وتجمعت في صحن الجامع محجة ووقوفاً، تتجه أنظارهن بخشوع نحو مشرفة في الطابق الأول حيث كان يجلس الإمام. وكان هنالك ستار من الكتان الأبيض الشفاف أسدل ما بين المشرفة وصحن الجامع، لاشك تجنّباً لأنظار الإمام من رؤية تجمع النساء. فأصابني شيء من القلق وتساءلت كيف سيمكن التكلّم مع حضرته وهذا الهمس يتعالى كالصلوات من الأرض نحو السماء؟

كان لحرس الإمام ثقة بنا ولم نفتش حقاً قبل الصعود للطابق الأول. كان آية الله الخميني جالساً بمفرده على فراش في المشرفة، فنهض ترحيباً بنا كما كان يفعل مصطفى البارزاني تحت خيمته لدى وصول زائرين له. تمنيت لو بقي جالساً، فكان مهيب الطلعة، طويل القامة، أبيض اللحية، أشبه بأنبياء العصور القديمة كما ترى في بعض الكتب المصورة. لم أقبل يديه كما كان يفعل من يحظى برويته. ومنهم أركان الدولة ورئيس الوزراء بازاركان، وكما فعل الدكتور علي، ومازلت نادماً لعدم امتثالي لهذا التقليد الشرقي الذي يشير إلى الاحترام، وكنت قد عدلت عن تقبيل أيادي والدي منذ سن المراهقة مع

صدام حُسَيْن حَرَباً إِعْتِدَائِيَةً عَلَى إِيرَانَ بِجَيْشٍ كَانَ الْعَرَبُ قَدْ
سَلَحَهُ وَأَدَّتْ لَتَضْحِيَةِ مَنَاتِ الْأَلُوفِ مِنَ الْبَشَرِ. أَلَا يَجِبُ أَنْ يُصَلِّحَ
هَذَا الشَّرِيقُ نَفْسَهُ؟

احترامي له باتفاق ضمني بيننا. اكتفيت بأحشاء الرأس احتراماً،
فأشار لنا بالجلوس على فراش أمامه.

لم تحدث المقابلة كما كنت أتصوره ولم يكن بها أي
(حوار) ولم تسنح الفرصة لي لذكر الآيات القرآنية المحضرة.
انما كررت الطلب بمنح أكراد إيران الحكم الذاتي وعدم
مهاجمتهم وتقديم العون للشعب الكردي خارج إيران كشعب
مسلم مظلوم. وأمتعت عن لفظ كلمة "الديمقراطية" التي قيل
لي بأن الإمام لا يحبها باعتبارها كلمة غربية. وانتهى اللقاء
بنصيحة من الإمام قال بها "بأن طريق خلاص الأكراد وجميع
المسلمين من الظلم هو طريق الثورة الإسلامية".

بعد المقابلة نظر رئيس الحرس في الطابق الأرضي لساعته
وقال مهناً: "إنك من المحظوظين

فقد دام لقاءكم بحضرة الإمام تسعة عشر دقيقة، ولم يدم لقاء
وفد الحركة الصحراوية بحضرته سوى أربعة دقائق" زوفي
طريق الرجوع لتهران كان الدكتور علي وهو يقود
السيارة، على طرف الصحراء المركزية، أكثر وجوماً من كاتب
هذه السطور، وقال: (كان الملا محمود يعرف الفرنسية وقد فهم
كل ما دار بيننا من حديث)، ثم أضاف: (أما عدم أكل اللحوم في
دار الإمام، فهذا من اختلاقه). فهل كانت المناقشات التي حدثت
في غرفة الضيوف، قبل اللقاء، "إمتحاناً إسلامياً" لم أنجح به؟

بعد نحو شهرين من هذه الزيارة أعلن الإمام (الجهاد) ضد
الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران (والنفي العام) وأرسل
قوى (الحرس الإسلامي) لمهاجمة المدن الكردية التي كانت بيد
الحزب، واصفاً إياها (بالإلحاد)، وكانت حرباً ظالمة يمكن
تجنبها.

وحكم الخلقالي بالإعدام على منات من الديمقراطيين بعد
(محاكمة إسلامية) صورية خلافاً للقوانين الإنسانية. ثم شن

4. لماذا النداء؟

لقد شئت وإخواني أن يُنشرَ هذا النداء مباشرةً عقبَ البحث الذي خصصته أعلاه (لتطبيق الفيدرالية في العراق) وجاءَ به ما يعني عن إطالة النداء. وجدتُ لزاماً أن أبدأه بنتفٍ عن حياتي لمعرفة القراء، ولستُ أدري فيما إذا كان كاتب هذه السطور مؤهلاً للتوجه بنداء للشرق والعالم الإسلامي فلستُ من علماء الدين وفي الشرق مفكرون يُشارُ إليهم بالبنان وأكثرُ معرفةً به. أشعرُ بالصغر والعجز والقصور أمام ضخامة المهمة، وهي دعوةٌ تهدفُ لإنتشال الشرق من الإنحطاط والعالم الإسلامي من التزمّت والجمود، وللتعايش بسلام، إنما على قدم المساواة بين الشرق والغرب. أعيشُ في الغرب، أنحدرُ من الشرق أو من حضارته بمعناها الأوسع، وأنتمي لشعبٍ شرقيٍ عَدَرَ به الغرب ثم الشرق وخصصَ له كاتبٌ مصريٌ جليل، الشيخ الشناوي، كتاباً أسماه به (بايتام المسلمين) لم يسعدني الحظ بقراءته. وعلى صغري أشعرُ بأن هذا النداء واجبٌ عليّ.

5. حركة أم حركات؟

لا ندعو لتأسيس حزبٍ سياسي بل لحركةٍ لتبادل الأفكار في سبيل إصلاح المجتمعات الشرقية والإسلامية. إن تبادل الأفكار ونشرها ينيرُ عادةً طريق أي عملٍ سياسي، والعمل السياسي وتحديد أشكاله لا بد منه في مرحلةٍ لاحقة.

أفضلُ كلمة (الإصلاح أو التجديد) على "الثورة"، فليس الهدف قلب المجتمع وتكران ما خلفه الأباء إنما تجديده لكي يستطيع التقدم في هذا العصر، فالجمود يعني التأخر، والخنوع عار، والمراوغة أمام أسياذ العالم اليوم لا تُجدي نفعاً. يدعى (لحركة ديمقراطية لإتحاد ونهضة الأمم الشرقية) يمكن أن تتكون من فروع أي حركات تتأخى وتتبادل الآراء عبر قنوات فيما بينها، عراقية، عربية أو كردية، إيرانية، تركية أو سورية، سعودية، مصرية أو أردنية، باكستانية، مغربية أو لبنانية، مسلمة، مسيحية أو يهودية، فلسطينية أو إسرائيلية، وما إلى ذلك.

أدرج أدناه آراءً كما اعتقدُ بها وهي بمثابة مشروع للمناقشة، وطروحات عسى أن تؤدي لإطلاق الحركة. ولم تأت عن سابق تصميم إنما بتوارد الخواطر، ولها بنظري نفس الأهمية.

6. الأفكار والعقائد المطروحة:

1- (الديمقراطية) كلمة يونانية الأصل وصلتنا من الغرب (وتعني حكم الشعب لنفسه) ولكن مفهومها لم يكن يقتصر على الغرب ، خلافاً لما يعتقد بعض المسلمين ، ونادراً ما كانت ممارستها مطلقاً في الدول -المدنية الإغريقية كانت ممارسة الحقوق الديمقراطية المدنية تقتصر على المواطنين دون الأجانب و دون العبيد من أسرى الحرب. وفي القرون الوسطى كانت معظم البلاد الأوروبية تخضع لأنظمة ملكية مطلقاً بل مقدسة ، وغالباً في نزاع للسلطة مع نبلاء الأرياف ، وكان هؤلاء من الإقطاعيين لا يفقهون معنى الديمقراطية و يستغلون طبقة من الفلاحين تكاد تموت جوعاً . وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان تطبيق المبادئ الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان يقتصر على العرق الأبيض ، ولاسيما كبار الملاكين ، دون السود المستعبدين الذين جيء بهم من أفريقيا ، ودون الهنود الحمر

سكان البلاد الأصليين الذين ذهبوا ضحية لقتل عام لا رحمة به فاندثر أمرهم . وعرف الشرق أنواعاً من الحكم ، كان كثير مما جاء منها في العصور الغابرة ظالماً فتاكاً، وبعضها كان يهدف لتحقيق المساواة والعدالة بين البشر باستعمال العنف وبعضها الآخر عاش بالتضامن بين أفراد العشيرة أو المدينة الواحدة أشبه بما كان الأمر في اليونان، وأخرى كالدولة الساسانية كانت عاتية لا هم لها سوى

البقاء والسيطرة . وفي عهد الخلفاء الراشدين طبق العرب المسلمون ديمقراطية مباشرة أقرب للشعب من الديمقراطية عن طريق التمثيل والنيابة. فالديمقراطية هي إذن مفهوم

عالمي و لابد للمجتمعات الحديثة من إعتاده إذا ما شاعت التقدم وحل تناقضاتها بالسلام والأخاء.

2-تتشارك الديانات السماوية الثلاثة ، اليهودية، فالمسيحية، فالإسلام حسب زمن ظهورها، بالإيمان بوجود إله واحد لا شريك له ، خلق الكون و الأرض و السماء ، ويدعو الإنسان للتقوى والصالح. ويتميز الإسلام بجلية لشرعية وقوانين وسنة إجتماعية لتصرف الإنسان في حياته و داره . بين اهله و عشيرته ، في مدينته تجاه اقاربه من المسلمين ، تجاه اهل الكتاب من يهود او نصارى ، وأمام المشركين ، في الحرب والسلام ، ولتحضير يوم مماته و حساب يوم الآخرة . وادى الإيمان لزوال عصر الجاهلية ، فالفتح وتداعي الدولة الساسانية الظالمة ، وتقهر بيزنطية ، ولتقدم إجتماعي ملحوظ وازدهار العلوم في ديار الإسلام في العصور الأولى .

وكانت أول طعنة في ديمقراطية فجر الإسلام إستيلاء بني أمية على الخلافة وتحويلها لملكية وراثية. وفي العهد العباسي بلغ الإسلام ذروته كديانة كونية لا يقتصر الحكم فيها على العرب ، فتقلص حكم الخليفة سياسياً لمنطقة العراق العربي بظهور دول مسلمة في بلاد لم تستعرب ، كالدولة البويهية في إيران ، وكان منها دول كردية كدولة آل مسنويه في كردستان إيران و الدولة المروانية - الدوستكية في ديار بكر والشمال والراوندية في آذربيجان والشدادية في أرمينيا والقفقاس ، ناهيك عن الدولة الأيوبية ، وبلغ تقدم العلوم في العهد العباسي من طبيعية وفسفية في الشرق كما في الأندلس حداً لم يُعرف من قبل. وفي الوقت الذي حكمت به الكنيسة الرومانية بالإلحاد على العالم الإيطالي غاليله Galilee في القرن السابع عشر، لمجرد

إثباته صحة نظرية البولوني كوبرنيك Coperni في أن الأرض ليست مسطحة بل كروية تدور حول نفسها وحول الشمس وإن الأجرام السماوية الأخرى في حالة دوران دائمة ، كان المسلمون يعرفون هذه الحقائق منذ عصور .

ولكن رجال الدين ما لبثوا أن بسطوا سيطرتهم على الفكر في المجتمعات الإسلامية وقيده في قفص من حديد بتفسيرهم للشرع والقانون تفسيراً حرفياً مغلقاً ، بعيداً عن ظروف الساعة ، فما كان صالحاً من قوانين في العصور الوسطى لا يصلح بالضرورة في القرن الواحد والعشرين بدون اي تعديل كان هذا بداية للجمود فالإنحطاط فالإستعمار.

هنالك نظرية في الإسلام تسمى (بنظرية التجديد). ولكن المفكرين الذين حاولو تطبيقها كانوا مقيدين أنفسهم بإرادة (الرجوع للأصول) كما يلاحظه المفكر الإسلامي الفرنسي جاك برك

في كتاب له يمكن ترجمة عنوانه ب(تحديات أمام الإسلام) (

فذهب بعضهم لأبعد حدود الصرامة خلافاً للحكمة الإسلامية القائلة(الضرورات تبيح المحظورات)، فكيف يمكن في هذا العصر قطع يد السارق حسب قانون (العين بالعين والسن بالسن) وغالباً ما يسرق السارق بسبب فقره وسوء طالعته وشحة تربيته ، وكيف يمكن رجم من أذنب بالحجارة حتى الموت ؟ ولم يجرأ مفكرون مصلحون آخرون أن يدعوا لأي إصلاح حقاً ، ولعلمهم اخطأوا في تشخيص الداء أو أن صوتهم لم يُسمع.

3-وفي عصر الإنحطاط تركت عامة المسلمين مصيرها "لعون الله" خلافاً للقول الحكيم(أعمل لدنياك وكأنك تعيش أبداً....)

،والله لا يعين من لا إرادة له في إعانة نفسه .فتلاشت شيئاً فشيئاً (أمة الإسلام) وأنهار(بنيانها المرصوص) وأنقسمت لطوائف وأمم ليس بينها سوى خيط يكاد أن يقطع ، فأصبحت ضحية لإستعمار الغرب .

4-ليس الهدف إعادة بناء "أمة إسلامية"في عالم اليوم إنما الدعوة للعمل بشكل سليم لإيجاد رابطة عصرية بين الأمم والشعوب التي ساهمت في بناء الحضارة الشرقية بمعناها الأوسع ،مع إحترام جوهر لأديانها ومعتقداتها .ولن يمكن ذلك إلا بشيءٍ من (التجديد) أي إقلاع المجتمعات الشرقية عن التقاليد التي ذهب زمانها وإشفاؤها من أمراض وصلتها من الغرب.

وليس كل ما وصلنا من الغرب بخبيث وليست الغاية من التجديد مجابهة الشرق للغرب، بل التعايش معه بسلام وبمساواة ،أي بإحترام الذات .

5-يجب على المسلمين تحرير أنفسهم من عادات وتقاليد وحركات ذاتية أي نشأت داخل مجتمعاتهم ثم أستفحلت كالمرض ،من شأنها إعاقة التقدم .وبصورةٍ أخص:

أ – يجب على المسلمين تخليص أنفسهم من سيطرة (الحركات الاصولية) ولاسيما حكم الفقهاء (ولاية الفقيه) في إيران حيث يهيمن رجال الدين الاصوليون وأكثرهم تزمناً على مرافق الدولة والسياسة والمجتمع، ويفرضون دكتاتورية هي ارهاب للفكر وتقييد لايمكن قبوله لحقوق الانسان.

وهناك حركات اصولية اخرى في البلاد الاسلامية كحركات (الاخوان المسلمين) ، ومنها (الحركة الوهابية) في العربية السعودية، وتختلف (الحركة الوهابية) عن نظرية

(ولاية الفقيه) بمعنى انها لاتهدف للسيطرة على مرافق الدولة والسياسة، مما يترك المجال مفتوحاً للمملكة العربية السعودية لاعتماد اصلاحات ديمقراطية في شؤون الدولة والمجتمع، كما هو مأمول.

ب- يجب على المسلمين والشرقيين عامة العودة لحكم أنفسهم حسب مبادئ الديمقراطية ، وهذه لا يمكن في عصرنا أن تكون ديموقراطية مباشرة نظراً لتكاثر السكان ، بل نيابية و غير مباشرة ،إنما يجب أن تكون ديموقراطية حقيقية وليست صورية لا حقيقة لها.وهذا يستوجب من المجتمعات الشرقية التخلص من سيطرة الدكتاتوريات الفردية أو العسكرية أو العائلية والأرستوقراطية الأوليفارشية او الدكتاتورية الرأسمالية ، وفتح المجالس النيابية وهيئات الحكم لجميع المواطنين بدون تمييز في الأصل واللغة والدين والجنس أو الثروة .

ج- يجب على المجتمعات الشرقية إحترام حقوق الإنسان ،ومفهومها عالمي لا يقتصر على الغرب ، وتبني قوانين تهدف لتحقيق العدالة الإجتماعية ، وإزالة الفقر أو وضع حد له ، وتعميم التعليم لكافة الطبقات .

د- يجب على المجتمعات الإسلامية العدول عن مفهوم (أهل الذمة) وإحترام حقوق وسلامة الأقليات المسيحية واليهودية والبهائية التي تعيش في ظهرانيتها والإعتراف بحقوق لها مساوية للمسلمين ، وفي مصر حماية الأقباط في حياتهم ومعتقداتهم من تعديات جماعات إسلامية متعصبة وجاهلة،والأقباط هم على الأكثر من بقي من سلالة قدماء المصريين الذين وضعوا حضارتها القديمة .

هـ- يجب على المسلمين العدول عن مفهوم (الجهاد) الذي ذهب زمانه فالجهاد يعني في الأصل توسيع (دار الإسلام) بالحرب وفرض الدين الإسلامي بالقوة على غير المسلمين أو أن يدفع هؤلاء ضريبة (الجزية)، وكانت الإمارات الإسلامية في بلاد الثغور قد عدلت عن الجهاد في الواقع منذ القرن التاسع ،أو العاشر ميلادي ومنها إمارات كردية وعربية ،فتعايشت مع بيزنطية المسيحية حتى قدوم السلاجقة ، ولكن جماعات من الأصوليين أو من المضطهدين المسلمين قد أستعادت في عصرنا هذا بل منذ القرن التاسع عشر أو قبله مفهوم الجهاد ،فأستخدمه الأصوليون لأغراضهم ، والمضطهدون كوسيلة للدفاع عن النفس ، إنما يجب التمييز بين الجهاد والحق المشروع في الدفاع عن النفس (أنظر المزيد أدناه)

ويجب على المجتمعات الشرقية والإسلامية الإعتراف بحقوق المرأة قولاً وعملاً وتحريرها من البرقع والحجاب (فهو ليس إسلامياً) ، ومن سيطرة الرجل وأهوائه ،وزواجه بأربعة نساء وحمايتها من الطلاق بمجرد قوله "طلقتك ثلاثاً" ، مع المحافظة على الأخلاق الحميدة .

هنالك عادة قبيحة قيل إنها مازالت متبعة في إيران تسمح لأي مسافر مسلم "بالزواج شرعاً" من امرأة لبضعة أيام مقابل مبلغ من المال ،ثم تركها . كانت المرأة الكردية حتى ما قبل قرنٍ تذهب سافرة محصنة ، لها كلمتها في شؤون الدار ، تستطيع إمتطاء الخيول وعند اللزوم مشاركة الرجل في القتال(ومازالت) ،وإستقبال الزوار في غياب زوجها ، بل ترؤس العشيرة،وقول الشعر ،كل ذلك بالمحافظة على الأخلاق الحميدة و كامل الإخلاص للزوج و الأهل . وبتأثير المجتمعات العربية

والفارسية والتركية المحافظة ، بدأت المرأة في المدن الكردية بوضع الحجاب ، دون نساء الأرياف . ومازالت نساء قبائل الأعراب في البوادي تذهب سافرة بدون حجاب ، وهي حميدة الأخلاق . يجب الاعتراف بحقوق للمرأة الشرقية تسمح لهن بالمشاركة في إدارة شؤون البلد ، فهن نصف المجتمع .

6- يجب أن يعمل الشرق لإشفاء نفسه من العلل التي أصابته بالعدوى من الغرب منذ أوائل القرن العشرين وكان من شأنها بث الشقاق والقتال بين أمم الغرب ثم بين أمم الشرق ، ويجب بصورة أخص :

ا- نبذ التعصب القومي بين الشعوب والأمم الشرقية وقبول التعددية والديموقراطية ، حسب الآية الكريمة " وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا" . فمن شأن التعصب القومي إثارة الكراهية بين الشعوب ومنعها من الإتحاد ، وتسهيل خضوعها لدكتاتوريات دجالة .

ب - تخلي الشرق عن مفهوم "الدولة-الأمة " القائل بأن كل دولة هي أمة واحدة في حد ذاتها ، سواء كانت مؤلفة حقاً من أمة واحدة أو عدة أمم ، مما يؤدي للأستئثار بالحكم من قبل إحدى القوميات على حساب القوميات الأخرى في الدولة الواحدة ، فالديكتاتورية والديموقراطية الكاذبة ، فالحروب بين الدول كما عرفتها أوروبا خلال قرون ، وكما ابتلى بها الشرق في بروز ديكتاتورية صدام حسين وإعتدائه على أقوام العراق كرداً وعرباً . وحربه على إيران وبالتالي دولة الكويت ، والإتجاه الحالي في الغرب هو نحو الإتحاد وبروز (دول ديموقراطية متعددة الأمم) وسبق ذكره .

7- تنظيف النفس من السلبيات نعم، وإعتماد ما هو إيجابي بلى أيضاً : يجب على الشرق أن يضع نصب عينيه إقرار حق الشعوب الشرقية في تقرير المصير، أي حكم نفسها بنفسها على أرض بلادها ، في دارها ، أسوةً بغيرها وكما ترغب ، بالتآخي والمساواة ، إن لم يكن بالإتحاد مع الشعوب المجاورة ، حسب القول الكريم (أمرهم شورى بينهم) .

هنالك قضايا وطنية أو طائفية مختلفة في عالم الشرق ، أخطرها وأكثرها بُعداً وحاجة للحل إثنان، القضية الوطنية الكردية والقضية الفلسطينية ، وهنالك القضية البربرية في بلاد المغرب .

ا- القضية الكردية كما نعلم هي قضية أكبر شعب مظلوم في العالم أكثر من أربعين مليون من البشر حُرِمَ من حقه في تكوين دولة وحكم نفسه بنفسه على أرض بلاده كردستان ، التي قُسمت بين أربعة دول شرقية بمساعدة الغرب وإرادته بدون سابق إستشارة له . وحلها يكمن في ممارسة حق تقرير المصير وإحترام الديموقراطية وتطبيق المبادئ الفيدرالية أو الكونفدرالية، بالأخاء مع الشعوب المجاورة . وقد أتفقت القوى الديموقراطية في العراق للوصول لحق فدرالي لقضية كردستان العراقية وهي الجنوبية ، قرار مبارك يجب تنفيذه وإنقاذ العراق بأسرع وقت من الفوضى التي حلت به بعد سقوط ديكتاتورية صدام حسين .

يطالب هذا النداء أن يصار شيئاً فشيئاً وبخطى ثابتة الى حل لمجموع القضية الكردية بأقسامها الأربع ضمن نطاق إتحاد فدرالي أو بالأصح كونفدرالي بين الأمم الشرقية ، إتحادٍ تجد به الأمة الكردية مكانها الطبيعي ووحدة أجزائها التي قسمها الإستعمار ، على أساس حق تقرير المصير ، ويسترجع به

الشرق كرامته وشيئاً من وحدته في الأزمان الزاهرة ، كبديل
لزعف الغرب باتجاه الشرق ووضع يديه على قلب العالم
الشرقي .إنه دين على الأمم الشرقية تجاه الأمة الكردية وواجب
على الشرق تجاه نفسه.

ب - فالقضية الكردية بأبعادها المختلفة وإستعمار الطبقة
الحاكمة في تركيا لكردستان الشمالية - وهي نصف الأمة
الكردية - وإدعاء هذه الطبقة بأنها "أوربية" وإصرارها على
الدخول في عقوية (الإتحاد الأوربي) ورغبة أوربا في التمدد
باتجاه الشرق حسب مصالحها، كل هذا يثير قضايا عديدة
وخطيرة يرتبط بعضها ببعض . ومنها هوية الشعب التركي ،
وهو شعب شرقي خلافاً لإدعاء حكامه ، ومنها مصير كردستان
الشمالية بل مصير الشرق وعلاقته بالغرب . قد تقبل تركيا
كعضوة في

الإتحاد الأوربي في شهر ديسمبر عام 2004 ، وبذلك تمتد
الحدود الأوربية عبر الأراضي التركية وكردستان الشمالية حتى
الحدود السورية والعراقية والإيرانية والأرمنية ، أي لأعمق
العالم الشرقي فهل يجب أن يقف الشرق أمام خطر هذا الزحف
شرقاً ، تحت علم الإتحاد الأوربي ، مكتوف اليدين؟

ج - القضية الفلسطينية هي قضية الساعة ، آلام ونضال وعزيمة
لا تتزعزع ، تثير تضامن

العالم الإسلامي بالقول فقط وتكشف عجز العالم العربي .
يتوقف حلها على إتفاق بين إسرائيل والشعب الفلسطيني.

يدين كاتب هذه السطور بكامل الإحترام للديانة اليهودية ،
أولى الديانات السماوية ، ويتمنى لشعب إسرائيل الخير والسلام

، و لايجهل الفظائع التي حلت باليهود في أوربا أبان الحرب
العالمية الثانية . ويجيز لنفسه سؤالاً واحداً إذا ما سمح لليهود
به ، وهو عاجز عن

الجواب : لماذا أختار الرب شعباً واحداً ، هو شعب إسرائيل ،
كشعبه المختار بين كافة شعوب العالم ؟ حقاً لكافة الشعوب
عقائدها وهي حرة بها ، إنما هل يجوز لشعب الله المختار أن
يتجاوز على حقوق شعب جار هو الشعب الفلسطيني ؟

يخشى أن يكون (الأصوليون) من شعب إسرائيل كالأصوليين
في الإسلام ، من المتطرفين
الذين يعيشون في أحلام الماضي ولايصح أن يترك لهم إملأء
إرادتهم على عالم اليوم.

قد يتطلب السلام في الأراضي المقدسة أن تعدل المنظمات
الفلسطينية عن تفجير (القنابل البشرية) في شوارع المدن
الإسرائيلية ، وأن تعدل إسرائيل عن سياسة الإستيطان على
حساب الفلسطينيين وبناء(الجدار) ، وأن تلغي عدداً من
المستعمرات التي أنشأت منذ (إتفاقية أوسلو) وتقبل بعودة عدد
من اللاجئين كرمز لعودة السلام وجعل مدينة القدس القديمة ،
أرضاً مفتوحة لكافة الأديان ،تحت إشراف الأمم المتحدة
،وبالتالي تعايش الدولتين بسلام جنباً إلى جنب .

لا يطلب من إسرائيل التخلي عن علاقاتها مع العالم الغربي
فكثير من مواطنيها يحملون جنسية غربية ، و لاسيما أمريكية
، إضافة للجنسية الإسرائيلية . ولكن إسرائيل تقع في قلب
الشرق الأدنى ،فإذا ما أخذ الإسرائيليون هذه الحقيقة بعين

الإعتبار فلسوف يمكن السلام لصالحهم وصالح الفلسطينيين
وصالح هذا الشرق.

د- البربرهم سكان أفريقيا الشمالية الأصليون ، أسلموا في
العهد الأموي وأستعرب الكثيرون منهم في العصور التالية ،
ولكنهم حافظوا على عاداتهم ولغتهم في المناطق الجبلية
(ومنها الريف والأطلس والأوريس والقبائل) كما في البوادي
الجنوبية (حيث يسمون بالطوارق). يتكلمون لغة ليست
بالعربية تنقسم الى لهجات متباينة . قد يبلغ عددهم نحو ثلث
السكان في مراكش وأقل من هذه النسبة في الجزائر، وبعضهم
في صحاري ليبيا حتى مصر . شارك البربر في الحركات
الوطنية لتحرير الجزائر ومراكش.

بدأت مطالبة البربر بحقوقهم الثقافية والديموقراطية
والإعتراف بشخصيتهم الذاتية منذ عهد قريب ، ولا سيما بعد
محاولة فرض التعليم بالعربية وكلغة الدوانر الرسمية في
منطقة القبائل الجزائرية حيث البربر هم أكثرهم تقدماً ولهم مدن
و أرياف عامرة ، وأدت للأعتراف ببعض الحقوق اللغوية في
مراكش ثم الجزائر . تتخذ الحركة حالياً طابعاً قومياً ويتوقع لها
المزيد من الإنتشار .

قد يكمن حل القضية بالإعتراف بالحكم الذاتي للبربر في
المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية وجعل التعليم فيها رسمياً
باللغة البربرية الى جانب العربية والفرنسية (حسب رغبتهم) .
وقد يكون الحل الأمثل الفدرالية . الطوارق منهم رُحل
مقسمون بين عدة دول
أفريقية عبر الصحراء الكبرى ولهم صعوبات في بعضها.

8- لا يمكن ان تشكل جامعة الدول العربية - وهي على كل حال
بحاجة لشي من الإصلاح إذا ما شاء العرب ذلك - بديلاً لجامعة
الأمم الشرقية التي يدعو إليها هذا النداء ، وهذا صحيح أيضاً
نسبةً لمنظمة (المؤتمر الإسلامي) فهذه منظمة محافظة تقوم
على الإلتزام الديني ، ولا تبغي التقدم والتجديد ، بل تجميد
الأوضاع الراهنة ، وأعضاؤها دول لاتمثل بالضرورة شعوبها.
الجامعة التي ينادى من أجلها تستهدف جمع الأمم والشعوب
التي ساهمت في بناء (الحضارة الشرقية) بمعناها الأوسع
والتي تبغي الخروج من إنحطاط هذا اليوم ، أ كانت تعيش في
بلاد (المشرق) أم (المغرب) بالمعنى الجغرافي ، مسلمة أو غير
مسلمة . يدعى إليها العرب والعجم والتك والكرد والأدريون
والتركمان والأفغان ، البلوج والبربر وشعب باكستان ، وإذا
ماشأوا ، الأرمن والإسرائيليين والكلدان. يطلب منهم نبذ
التعصب القومي والديني والنزعات الأصولية ، والعمل بواسطة
مفكرتهم وحركاتهم الديموقراطية لحل القضايا الوطنية
والقومية في الشرق الأوسط على أساس حق كل شعب في حكم
نفسه بنفسه على أرض بلاده ، والتآخي وجمع الصفوف
والسلام .

اللازم هو إطلاق حركة لبذر البذور الصالحة بغية حل
التناقضات القائمة داخل العالم الشرقي وإيقاظه من السبات ،
ووضعه بالتالي على عجلة التقدم و الإتحاد . والإتحاد بين الأمم
والشعوب الشرقية ، الحضارة لايمكن تخيله في بدايته سوى
على عجلة (الكونفدرالية) أي كميثاق بين أطراف متساوية
مبدئياً في الحقوق والواجبات . ولايلزم سوى من وافق عليه أو
قبل بشئ منه وحسب طاقته . لايمكن تصور المستقبل تفصيلاً ،
والمهم هو بذر البذور وبدء المسيرة.

9- الهدف من إيقاظ العالم الشرقي وحمله على الإتحاد هو أن يسترجع إعتباره لنفسه وليس مجابهة الغرب ، بل محاورته على قدم المساواة للعيش سوية وبسلام على هذه الأرض .لايمكن للغرب فرض إرادته على الشرق وإنتهاك حرمانه أو توسيع حدوده لأعماق البلاد الشرقية عبر تركيا وكردستان الشمالية . يجب مساعدة الشعب التركي لكي يسترجع شخصيته الشرقية ويحترم حقوق الشعب الكردي كشعب شرقي آخر له حق تقرير المصير ، وشأنه شأن الترك ، لا أن تصبح تركيا ومستعمرتها الكردية – كما هي حالياً- طريقاً معبدة للنيو إمبريالية.

لقد ولي عصر (تصادم الحضارات) إنما لكل حضارة أرضيتها التاريخية وميدانها الجغرافي ، فيجب عليها أن تحترم بعضها بعضاً وأن تتعايش بسلام وتتبادل الخبرة والمعرفة ، لحفظ البيئة وخير البشرية.

إن قبول تركيا في الإتحاد الأوربي بدون حل للقضية الكردية كقضية شعب مظلوم ليس تركيا ويشكل ثلث عدد سكانها وله حق تقرير المصير ، بل بمجرد إعلان تركيا بأنها تقبل (بمعايير كوبنهاغن) الأوربية – بدون أن تطبقها حقاً - لن يشكل حلاً للقضية الكردية بل

يشير الى مراوغة أوروبا في مبادنها بشأن الشعب الكردي وإلى ظلم الحكومة التركية لهذا الشعب . ومن سوف يقبل من أكراد تركيا بمثل هذا الوضع سيكون مخطئاً إذ يعني ذلك إقامة جدار بينهم وبين الشرق وأجزاء الأمة الكردية الأخرى (في إيران والعراق وسوريا) وقبول سياسة التجديفة لفتات من أيادي الظالمين .

10- السلام يجب أن يكون عادلاً وهي شروط قلما يحققها المجتمع الدولي ، عصابة الأمم سابقاً والأمم المتحدة في هذا اليوم .نشر الحقوقي الفرنسي ألبرت دي لابردال (Albert de La Pradelle) في وقت كان به حفظ السلام حديث العالم كتاباً بعنوان (السلام الحديث: La Paix moderne, Paris 1948) قال به إن السلام يحتاج لنوعين من العدالة ، العدالة الإجتماعية (بين الطبقات) والعدالة السياسية (بين الشعوب و الأمم) ، ثم أضاف : ((إذا ما كان هنالك من أمة مهددة في حياتها ومصالحها الحيوية فإن حرب الدفاع عن النفس ليست فقط مشروعاً ، بل أخلاقية)).

ولكن تفسير هذا القول الصائب وأمثاله قد لا يكون موضوعياً ، بل خاضعاً للمصلحة والأهواء . فلا يمكن إعتبار العمليات التي تقوم بها جماعة صدام حسين في العراق ، بعد سقوط الدكتاتورية ، بمساعدة فئات من حركة (القاعدة) بأنها من باب الدفاع المشروع عن النفس . بل هي دفاع عن الدكتاتورية ومحاولة لإرتداء ثوب "الوطنية" لتغطية جرائم القتل والنهب التي أقرتها النظام الدكتاتوري بحق العراقيين ولكن تحرير العراق من هذا النظام يجب ألا يتحول إلى إحتلال عسكري بل يجب تسليم أمور البلد إلى العراقيين وفي أقرب وقت ، كما سبق ذكره .

11- لا يمكن تصنيف العمليات الإرهابية ، كما أرتكبت في أمريكا في 11 سبتمبر 2001 ، وكما تفجر (القنابل البشرية) في شوارع المدن الإسرائيلية أو كما تخرب المدن والقرى الفلسطينية في باب (الدفاع المشروع عن النفس) ، فلا يجوز

عزتها وتحمي ديارها ويعلو أمرها في نظر الغرب وتستطيع
المساهمة في إيجاد سلام عادل لكي يصبح الإنسان إنساناً لأفئيه
الإنسان.

عصمت شريف وانلي، سويسرة، أيلول 2003.

التعدي على حياة وحقوق المدنيين . الحرب فظاعة أ كانت
إعتدائية أم دفاعية ، ولها قوانين (إنسانية) أ كانت دولية
(بين الدول) أم مدنية (ضمن دولة واحدة) ، قوانين دولية تعرف
(بمواثيق جنيف في 12 آب 1949- Conventions de Geneve)
و (ملاحقها الإضافية : بروتوكولات عام
1977، Protocols additionnels) . والبند الثالث من هذه
المواثيق وهي أربعة ومعظم بنود (البروتوكولات الإضافية)
تتعلق بقوانين الحرب المدنية والمدنيين .

وكل هذه القوانين تحرم قتل السكان المدنيين وإتلاف أرزاقهم
والإعتداء على النساء وتضمن حقوق أسرى الحرب والجرحى .
أتفق المجتمع الدولي على تسليم هذه المواثيق وملاحقه لأمانة
الحكومة السويسرية وأن تراقب تطبيقها (اللجنة الدولية
للصليب الأحمر)

في جنيف والمنظمات الإنسانية . إن مخالفة هذه القوانين قد
تشكل (جريمة بحق البشرية)

أو (جريمة حرب) حسب ميثاق (المحكمة الجزائية الدولية)
الذي أتفق عليه المجتمع الدولي في كونفرانس روما بتاريخ
17 تموز عام 1998 : أنظر كتاب (وليام شاباس William
Schabas) مقدمة المحكمة الجزائية الدولية : An

Introduction to the
(International Criminal Court, Cambridge,
2001

من واجب الأقوام والمجتمعات في عالم الشرق أن تعمل
للأتحاد فيما بينها ، وتجديد نفسها وأن تحل تناقضاتها
بالديموقراطية والمساواة بين الأقوام والأفراد ، وبذلك تسترجع

**Proposals for the Federalisation of Iraq
The future of Arab-Kurdish Relationship
And a Democratic Middle East**

With an

**Appeal fro a Democratic Movement
For the Union and Advancement
Of the Oriental Nations**

**By Ismet Chériff Vanly
Lausanne, Switzerland, June-September 2003**

**Editions Orient Réalités
Genève.....
e-mail:
shilo@genevalink.ch**